

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الاقتصاد والإدارة

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

رقم الإيداع...../.....

الرقم التسلسلي.....

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي - حالة الجزائر مصر ومنطقة الخليج العربي -

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي

تخصص: اقتصاد إسلامي

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الوهاب شمام

إعداد الطالب:

موسى كاسحي

أعضاء لجنة المناقشة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس	أ.د سمير جاب لله	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة
المقرر والمشرّف	أ.د. ع الوهاب شمام	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة
العضو	أ.د. بوالعبد بعلوج	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
العضو	أ.د بن ناصر عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري
العضو	د. السعيد دراجي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة
العضو	د. كمال العرفي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة

السنة الدراسية: 1436-1437 هـ / 2015-2016م

الإهداء

إلى والديّ الكريمين.

إلى إخوتي الأعزاء.

إلى كل الأصدقاء.

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله سبحانه و تعالى الذي وفقني لانجاز هذه الرسالة ، كما أتقدم
بخالص الشكر و العرفان و التقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "عبد الوهاب
شمام" الذي تشرفت بقبوله الإشراف على هذا البحث، و الذي نلت شرف إشرافه في
مرحلة الماجستير ، كما أتقدم بعظيم شكري و عرفاني بالجميل إلى السيد "عبد الحميد
بولقزاز مدير شركة البركة لصناعة البسكويت" كما أتوجه بالشكر إلى السيد "أيوب
بوالجدري" و إلى أصدقائي الأساتذة "عبد الناصر براني" و "ميلود زنكري" و "إسماعيل
مومني" و الشكر موصول إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة.

المقدمة

المقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي شغلت حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر، وذلك لأهميته كوسيلة لسد الفجوة التمويلية للبلدان المستقطبة له، وبالإضافة إلى آثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول المستضيفة له، من نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية المصاحبة لهذا النوع من التدفقات الرأسمالية، والاستفادة من المهارات التي تجلبها معها الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها المحرك الرئيسي له، ويشهد العالم اليوم حركة كبيرة وتسابق نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعدما أدركت كل البلدان أهميته العلمية والعملية وخصوصاً مع تزايد اندماج الدول في الاقتصاد الدولي في إطار اقتصاد معولم لا يعرف الحدود الوطنية والإقليمية.

وفي هذا الإطار تأتي دراستنا لهذا الموضوع الموسومة بـ: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي - حالة الجزائر مصر ومنطقة الخليج العربي -"

أولاً: إشكالية الدراسة:

لقد أصبح اجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً على انفتاح الدولة واندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث اتسمت نظرة العديد من الدول النامية بالعدائية للاستثمار الأجنبي المباشر في فترة من الفترات، واعتبرته نوع من أنواع الهيمنة وامتداد للحملة الاستعمارية بهدف استغلال الثروات المحلية، وهامي اليوم كل بلدان النامية تعمل جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئ له كل الإمكانيات من قوانين وسياسات اقتصادية سليمة وحوافز مالية وتمويلية، وذلك من أجل توفير الإطار الملائم وإزالة العراقيل التي تحول دون قدومه استناداً إلى مستوى التنمية والحاجة إلى هذا النوع من التمويل، وفي ظل هذا التسابق المحموم حول اجتذابه فقد برزت دول وأقاليم من بين الدول النامية كوجهة مفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات، على الرغم من أنها بالأمر القريب لم تكن تذكر وخاصة إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، وفي ضوء هذه المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية وزيادة حدة المنافسة على الأسواق والفرص الاستثمارية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، فإن البلدان العربية دخلت السباق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلت جلها وما تزال تبذل مجهودات كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي لتهيئة مناخ استثمار ملائم يشجع على قدوم المستثمرين الأجانب، ورغم الجهود المبذولة لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها محدودة مقارنة بأقاليم الدول النامية ولم تجذب نصيباً ذا شأن رغم المزايا الاقتصادية

والجغرافية التي يتمتع بها الوطن العربي والحوافز المقدمة لرأس المال الأجنبي المباشر، فجاذبية المنطقة العربية تعتبر ضعيفة.

وعلى ضوء ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي العوامل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية ؟

وترتبط إشكالية الدراسة بجملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هو مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- ما موقف الشريعة الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 3- ما هي اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي؟
- 4- ما هي مميزات بيئة الاستثمار في البلدان العربية؟
- 5- ما هي خصائص بيئة الاستثمار في كل من الجزائر ومصر ومنطقة الخليج العربي؟

ثانيا: فرضيات البحث:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: تتفوق البلدان العربية النفطية على البلدان العربية غير نفطية في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: المناخ العام للاستثمار في البلدان العربية يعتبر جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة: النصوص والتشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كافية لجذبه.

الفرضية الرابعة: تؤدي المحددات المؤسسية دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي المحددات الأخرى.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع، وتتمثل في:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان العربية؛

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من قضايا الساعة التي تشغل أصحاب القرار السياسي في الوطن العربي، وكذا المتخصصين في الدراسات الاقتصادية؛
- الاهتمام المتزايد للجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك من خلال الحركة التي يتميز بها التشريع القانوني الخاص به.

رابعاً: أهمية الدراسة وأهدافها:

مرد أهمية الدراسة تأتي من أن هناك مفارقة بين الإمكانيات المالية والمادية والبشرية التي يتمتع بها الوطن العربي التي تؤهله لأن يكون منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرياً، وبين واقعه وحصلته منها، بالإضافة إلى أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم المواضيع المطروحة للنقاش على مستوى حكومات الدول باعتباره قضية رئيسية تدرج ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وعلى المستوى الأكاديمي يسعى الخبراء والباحثين إلى صياغة نظرية شاملة تفسر سلوك رأس المال الأجنبي المباشر.

ومن الأهداف المرجو تحقيقها من خلال دراستنا نذكر ما يلي:

- تشخيص جاذبية المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبي المباشر محاولة لفهم الأسباب التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الوطن العربي؛
- دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والوقوف على أهم المعوقات الخاصة به في سبيل تحسينه؛
- معرفة موقف الشريعة الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن نطاق الدراسة يشمل البلدان العربية والتي تعتبر جميعها بلداناً إسلامية؛
- محاولة إضافة حلقة جديدة إلى سلسلة الأبحاث والأعمال الأكاديمية التي عاجلت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رصد تدفقاته الوافدة إلى الدول العربية النفطية وغير النفطية؛
- معرفة مدى فعالية التشريع القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان دراسة الحالة؛
- محاولة تصحيح الخلل القائم في السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عامة وفي الجزائر خاصة.

خامسا: الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فكثيرة هي الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وحسب اطلاعي عليها فقد تم الوقوف على أهمها:

1/فارس فضل: "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية مع دراسة مقارنة

بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر 2003/2004

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية وحاجة هذه الأخيرة لمزيد من التدفقات الواردة إليها، كما تناول في الفصل التطبيقي التدفقات الواردة للدول الثلاث محل الدراسة، وتحليل المناخ العام للاستثمار فيها وأهم التدابير المتعلقة باجتنابه، أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تركزت حول محدودية التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية دون التطرق إلى الأسباب، وهذا ما يشكل محور بحثنا والمتعلق بدراسة الأسباب التي تحد من هذه التدفقات.

2/بن عبد العزيز فطيمة: "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات

الدول النامية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

2004/2005

تندرج هذه الدراسة ضمن الأبحاث التي تناولت الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية كما تفترضه الدراسات النظرية، وكذلك خلصت الدراسة لتوصية هامة أكدت على ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار من طرف الدول التي تطمح لقدمه من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، أما عن حالة الجزائر فركزت الدراسة على مناخ الاستثمار والشروط الضرورية لترقيته ليصبح ملائماً للممارسة عمل الشركات الأجنبية.

3/ قويدري محمد: "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004

تناولت هذه الدراسة العوامل المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية النظرية، بالإضافة إلى انفرادها بفصل يتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وذلك من خلال المؤشرات الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في البلدان العربية، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يتركز أساسا في البلدان المتقدمة، كما توصلت إلى محدودية الاستثمار العربي البيني، أيضا من النتائج التي توصلت إليها الإشادة بالمجهودات المبذولة من طرف الدول العربية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4/ عبد الرحمان تومي: "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ركزت هذه الدراسة على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1980-2009، وذلك من خلال إبراز التطورات التشريعية المتصلة بالأنشطة الاقتصادية وبلاستثمار الأجنبي المباشر سعيا للوصول إلى مناخ استثماري ملائم، كما مزجت الدراسة بين المحددات القانونية والتشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره التنموية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة اعتبار القوانين والتشريعات تؤدي دورا هاما في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك اعتبار أن الخلفية الإيديولوجية لها دور رئيسي في توجيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أرجع سبب ضعف استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى نقص الترويج خصوصا على الصعيد الخارجي.

5/غريب بولرباح: "تحليل اثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر الفترة 1995-2005" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2009.

تناولت هذه الدراسة جدوى الحوافز المالية والتمويلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلصت الدراسة إلى أن الدول النامية تسعى كلها إلى تهيئة مناخها الاستثماري، وتوصلت الدراسة إلى أن قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على العديد من العوامل الذي تشكل مع بعضها مناخ الاستثمار الذي يعتبر جاذبا أو طاردا حسب نوعيته، كما توصلت إلى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل تحسين مناخها الاستثمار لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6/كريمة فرحي: "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا، مصر، الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر-3-2010/2012

تناولت هذه الدراسة دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان دراسة الحالة بأسلوب مقارن، إلا أن دول المقارنة تختلف فيما بينها من ناحية مستوى التنمية، والخصائص الجغرافية والديمقراطية التي تعكس حجم سوق دول المقارنة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جاذبية دول شرق آسيا أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر من بين البلدان النامية، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود حركية وتنافس شديد ما بين الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى وجود تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر والتي تنحصر في قطاع محدود جدا، هو القطاع النفطي الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7/Fatima Boualam "l'investissement direct étranger le cas de l'Algérie" thèse de doctorat en sciences économiques, université Montpellier 1, France ,2010.

تناولت هذه الدراسة جاذبية الأقطار للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تناولت حجم واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الاقاليم النامية والمتقدمة، وقد قامت بتحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض مختلف التطورات التشريعية والقانونية والدوائر

المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار، وفي الأخير قدمت الدراسة نموذج قياسي ضم العوامل الاقتصادية والمؤسسية المحددة للجاذبية في الجزائر، وتوصلت إلى أن لكل من الفساد والبيروقراطية أثرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن للعنصر البشري أثرا سلبيا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

8/ ناجي بن حسين: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" رسالة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.

تناولت هذه الدراسة أهمية مناخ الاستثمار في تحسين النمو والتنمية عن طريق مقارنة مؤسسية مع إبراز دور المؤسسات كعامل في تحسين نوعية مناخ الاستثمار، كما تناولت الدراسة تشخيص لقوانين الأعمال وقوانين الاستثمار في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة إلى آثار وإستراتيجية الاستثمار المباشر في البلدان النامية، بالإضافة إلى عرض وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية والكمية، كما تناولت الدراسة تقييم مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر مع تناول حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخلص إلى تحديد معوقات الاستثمار في الجزائر، أما الفصل الأخير للدراسة فقد تناول آليات وإستراتيجية ترقية الاستثمار في الجزائر، وذلك عن طريق تفعيل دور الهيئات المكلفة بترقية بالاستثمار، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة اعتبار مناخ الاستثمار غير ملائم حتى للاستثمار المحلي، ولذا يجب القيام بإصلاح المؤسسات قبل أي عملية إصلاح اقتصادي، ومثل باقي الدراسات التي تناولت في جزئياتها التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع المحروقات، وخلصت الدراسة إلى ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة تحسين نوعية هذه المؤسسات لتحسين جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر.

جديد الدراسة

خلاصة لهذه الدراسات التي ركزت في أغلبها على بيانات وإحصائيات لا تتوافق مع الإطار الزمني لها، مما يجعل نتائجها لا تعكس نسبياً فرضياتها، بالإضافة إلى ميلها للاعتماد على الوصف أكثر من التحليل، كما أنها لم تتناول المنطقة العربية كإقليم جغرافي منفصل يخضع للتحليل والدراسة في إطار السياق التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، ولا توجد في حدود اصطلاحي دراسة تناولت منطقة الخليج العربي باعتبار هذه الأخيرة تستحوذ على جل الاستثمارات الواردة

للمنطقة العربية، كما أن هذه الدراسات لم تشخص بشكل موسع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، فهي اتسمت بالعموم، لذا ستركز هذه الدراسة على تحليل أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.

سادسا: حدود الدراسة

1/ الإطار الزمني: يمتد الإطار الزمني للدراسة من سنة 1970 إلى غاية 2013 وهذا تماشيا مع ما تصدره هيئة مؤتمر للتجارة والتنمية الأمم المتحدة المكلفة بإعداد تقارير الاستثمار العالمي، وكذا جمع الإحصائيات الخاصة به حسب البلدان والأقاليم الجغرافية والاتحادات الدولية.

2/ الإطار المكاني: تمثل المنطقة العربية الإطار المكاني للدراسة كإقليم جغرافي موحد، بالإضافة إلى بلدان دراسة الحالة، ولقد تم استبعاد الاستثمارات العربية البينية من الدراسة لأن الدراسة تركز على دراسة العوامل التي تقف في الشركات الأجنبية غير العربية.

سابعا: صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث صعوبة الحصول على بعض التقارير الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار الحديثة، وخاصة المتعلقة بالمخاطر لكي تتماشى مع الإطار الزمني للدراسة.

ثامنا: المنهج المتبع

لمعالجة إشكالية الدراسة من خلال أسئلتها الفرعية، فقد تم إتباع المنهج الوصفي، وذلك بجمع وتبويب البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد منه، بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن من خلال رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية ومنطقة جنوب شرق آسيا كإقليم مقارن للتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المنطقتين، وكذا تحليل المؤشرات الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية، وذلك بالاعتماد على تقارير الدورية الصادرة عن الهيئات الدولية.

تاسعا: هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والفرق بينهما، وأنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأشكال التي تتخذها، بالإضافة إلى موقف الشريعة الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال عرض آراء المذاهب الفقهية في حكم مزاوله الأجنبي غير المسلم لنشاط اقتصادي في ديار المسلمين وحكم مشاركته، ثم تضمن الفصل عرض للنظريات التي تناولت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا محدداته والعوامل المساعدة على انتقاله من إقليم إلى آخر.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد خصص لدراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة السلبية والإيجابية منها واتجاهاته على الصعيد العالمي، من خلال التطرق لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات وإعطاء نبذة تاريخية عن نشوئها، أما في ما يخص اتجاهاته فقد قسمت إلى فترات وذلك لرصد حركته واتجاهاته وتوزيعه الجغرافي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ثم توزيعه الجغرافي بين داخل كل إقليم لمعرفة نصيب كل إقليم من تدفقاته الواردة، وتناولنا مصادر تدفقاته على الصعيد العالمي.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وذلك بالتطرق إلى نصيب الدول العربية من التدفقات الواردة مع مقارنتها بإقليم جنوب شرق آسيا، وتناول الفصل توزيعه الجغرافي ضمن إقليم الدول العربية النفطية وغير النفطية، كما تطرق الفصل لمفهوم مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه والتي تشمل على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لغرض إسقاط هذه المحددات على واقع البلدان العربية، كما تضمن الفصل تحليلاً لمناخ الاستثمار في البلدان العربية إجمالاً عن طريق مؤشرات تقييمه وهذا لتحديد أهم معوقات الاستثمار في البلدان العربية.

أما الفصل الرابع فقد تناول دراسة بعض حالات مناخ الاستثمار في البلدان العربية كالجائر ومصر ومنطقة الخليج العربي مع التركيز على البلدان الرائدة في المنطقة، وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، وركزت دراسات الحالة على التطورات التشريعية المتعلقة بالاستثمار التي تعكس نظرياً مستوى الاستعداد والإرادة السياسية لحكومات الدول المعنية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار،

ثم تحليل مناخ الاستثمار عن طريق مؤشرات مختارة كمؤشر الحرية والتنافسية العالمية ومؤشر مدركات الفساد ثم مؤشر سهولة أداء الأعمال وكذا مؤشرات المخاطر، ومن ثم تحديد أهم معوقات الاستثمار في هذه العينة من البلدان العربية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سيتم التطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، بالإضافة إلى موقف الشريعة الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أشكاله، وهذا تماشياً مع الإطار الجغرافي للدراسة وهي البلدان العربية، كما يتناول الفصل التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي وأسباب قيامه ومحدداته، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظر الهيئات الدولية لهذا النوع من الاستثمار، كما تتحدد أشكاله وفقاً لمعيار الملكية والغرض الذي يسعى إلى تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً/تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1/ تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في بلد آخر وغالباً ما يكون المستثمر شخصاً معنوياً ينشأ في شكل فرع باسمه أو مع شخص معنوي آخر، وتكون صورة الاشتراك من خلال مؤسسة محلية أو أجنبية عامة أو خاصة، وقد تكون في صورة الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما، كما يعرف بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده الأم باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده أو الاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلاً أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنها في إنشاء مشروع مشترك، ويلاحظ تطابق المفهومين السابقين للتعبير عن حالة أو شكل الاستثمار الأجنبي سواء كان مباشراً أو غير مباشر.¹

2/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/تعريف منظمة التعاون والتنمية OECD: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه الهيئة كما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار العابر للحدود الوطنية ينفذ من طرف مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر)، بهدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) والتي تتواجد في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر.²، والمستثمر المباشر تكون

¹ موفق أحمد، حلا سامي خضير: الاستثمار الأجنبي وآثاره في البيئة الاقتصادية، نظرة تقويم لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الاقتصاد والإدارة، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الموصل العراق، عدد ثمانون، 2010، ص 139.

² OECD: Définition de référence de L'OECD des investissements directs internationaux , 4^{ed} 2008.P 17.

لديه الإرادة في تأسيس علاقة دائمة واستراتيجية مع مؤسسة الاستثمار المباشر، ويحصل من وراء ذلك على تأثير معنوي في تسييرها، ولا وجود للمصلحة الدائمة إلا بمجرد حصول المستثمر المباشر على الأقل على 10% من حق التصويت في مؤسسة المستثمر المباشر¹.

ب/تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي "FMI":

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لصندوق النقد الدولي على أنه عبارة عن توظيفات تتم من طرف المستثمر المباشر بغية الحصول على مصلحة دائمة في كيان (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، والذي يمنح له سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة (موضوع التوظيف)، وهذا ما يميز الاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمار الأخرى، وتبعا لصندوق النقد الدولي كذلك تتكون علاقة استثمار مباشر بمجرد حصول المستثمر المباشر على 10% أو أكثر من الأسهم في شركة الاستثمار المباشر².

ج/ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD":

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه المنظمة الدولية بأنه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أفراد (الأشخاص الطبيعيين) بالإضافة إلى المؤسسات (الأشخاص المعنويين)³.

ومن التعاريف السابقة نرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر مباشر بإدارة مشروع استثماري موجود خارج الحدود الجغرافية لبلده سواء كان مشروعا إنتاجيا أو خدماتيا وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل، والتملك الجزئي أو الكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع لذلك لا بد من توافر بعض الشروط في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها أن يزاول المستثمر الأجنبي نشاطا اقتصاديا أو تجاريا في الدول المضيفة للاستثمار، وإدارته الفعلية لذلك المشروع بغض النظر عما إذا كانت جزئية أو كلية⁴.

¹ OECD: Définition de référence de L'OECD des investissements directs internationaux , 4^{ed} 2008.P 17.

² FMI: Révision du manuel de la balance des paiements cinquième Edition. 2004 P 72.

³ UNCTAD: world investment report 2001, p 110.

⁴ زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كردستان العراق، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 153.

يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر هدف الحصول على مصلحة دائمة لكيان مقيم في أحد الاقتصاديات (مستثمر مباشر) في عمل تجاري في اقتصاد آخر وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر درجة هامة من النفوذ على إدارة المؤسسة ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر التعامل الأول بين الكيانين وكل المعاملات اللاحقة بينهما وبين المؤسسات المنتسبة، شركات وغير شركات¹.

والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط تبادل أو انتقال الملكية من المقيمين المحليين إلى المقيمين الأجانب، ولكن آلية حوكمة الشركة فيما يمارس المستثمر الأجنبي الإدارة والسيطرة على شركة البلد المضيف².

3/ الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية على: "تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية والتي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة على أن لا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها"³.

فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يخص الاستثمار في المحفظة المالية أو توظيف لمنقول ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دول أجنبية مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ والممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

¹ هيئة الأمم المتحدة: دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات السلسلة ميم، العدد 86، 2002، ص 15.

² محمد صالح الفريشي: المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 125.

³ علاء عادل علي عبد العال: دور الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في تنشيط البورصة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان، 63، 64، 2013، ص 84.

وفي السابق عرف هذا النوع من الاستثمار تطورات كبيرة، خاصة مع اتساع "الأوردولار"، وتشير الدراسات الحديثة إلى تطور هذا النوع من الاستثمار، غير أنه يبقى عرضة للصدمات نتيجة الأزمات المالية، وبذلك اتجهت الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية.¹

كما أن هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره، وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير المباشر كبداية قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائيا.²

كما يعرف بأنه تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة والحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة (Spéculation) والاستفادة من فروق الأسعار للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط أن لا يملك الأجنبي من الأسهم ما يخول له حق إدارة ومراقبة المشروع، وكذلك يتميز بكونه قصير الأجل (يمتد من يوم أحيانا إلى سنة)، أما القنوات التي يتم من خلالها توجيه الاستثمار المحفظي فهي مؤسسات التمويل والبنوك وصناديق الاستثمار أو الاستثمار في مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، ويتم ذلك من قبل الأفراد.³ وهناك أنواع حديثة للاستثمار غير المباشر يمكن تلخيص في الشكل التالي:

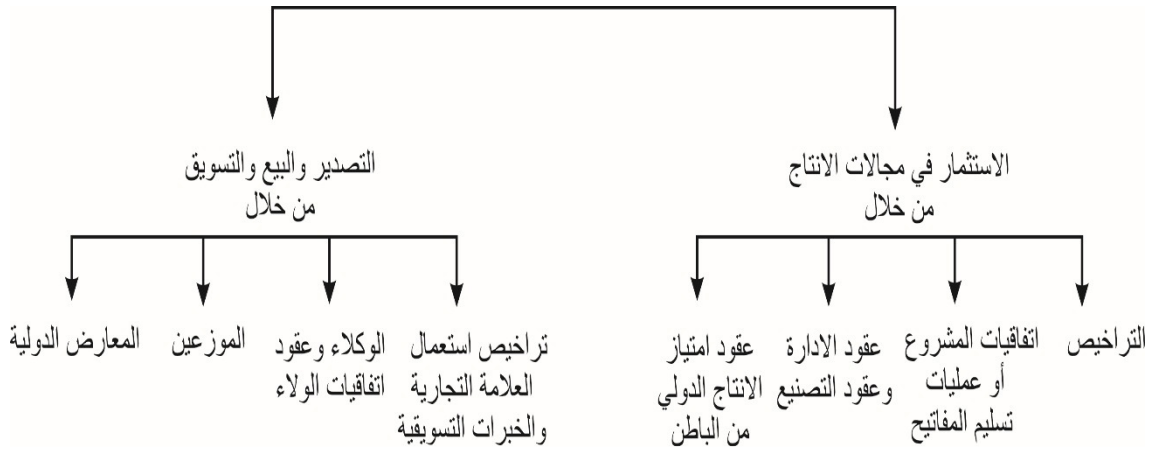
¹ أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر www.islamicfin.go Consulté le 05/01/2014

² فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، المؤتمر العلمي الخامس، نحو مناخ الاستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن 2007

³ طارق محمد خليل الأعرج: مقرر العولمة المالية، كلية الاقتصاد والإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

www.ao academy.org Consulté le 01/05/2014.

شكل رقم (01): أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر



المصدر: عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 26.

4/ الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

هناك جملة من معايير للفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ولكن يعتبر معيار الرقابة هو المعيار الأساسي بين النوعين، فإذا كان المستثمر المباشر يراقب استثمار المؤسسة فإن الاستثمار هنا يسمى استثمار مباشر، وإذا لم يراقب الاستثمار فإن الاستثمار هنا يعتبر استثمار محفطي أو غير مباشر.¹

و الجدول الموالي يوضح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

¹Stephen Hymer: the international operation of national firms, a study of Foreign direct investment. The mit press Cambridge. Massachusetts and London, England, P1.

جدول رقم (01): المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- استثمار طويل المدى.	- استثمار قصير المدى.
- يهدف للحصول على الإنتاج.	- يهدف إلى تحقيق المضاربة.
- ينطوي على حق اكتساب الرقابة.	- لا ينطوي على اكتساب الرقابة.
- امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة.	- شراء أسهم وسندات.
- مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر.	- لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة.
- الحق في إدارة الشركة.	- ليس له الحق في إدارة الشركة.
- يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال.	- يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال.
- يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي.	- يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي.

المصدر: عبد السلام أبوا قحف: اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، مصر. 1993، ص 175.

ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر: يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من:

- رأس المال: هو رأس المال الذي يقدمه المستثمر إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر، أو رأس المال الذي حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر.

وتقسم عناصر رأس المال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن طريق مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان) واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان

من مستثمر مقيم في الخارج وتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:¹

- رأس المال حقوق الملكية (Equity capital): ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة

¹ www.ecoworld ,mag.com ,detailasp.?, invensitemid consulté Le 01 ,07 ,2014

الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

- العوائد المعاد استثمارها: (Reinvested earing): ويشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كالأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات: Intra-company loans: ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة المؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى، وتصنيف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى المؤسسات الاستثمار المباشر والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.¹

يأخذ الاستثمار الأجنبي أشكال، لتعتبر جميعها استثمار أجنبيا مباشرا وحسب تصنيف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن أشكال الاستثمار الأجنبي، يمكن أن تصنف كاستثمار مباشر عندما تتضمن مايلي:²

✓ المساهمة برأس المال (Equity capital).

✓ العائدات المعاد استثمارها (Reinvested Earing)

✓ رؤوس الأموال أخرى، مثل القروض الداخلية والتي تعبر عن القروض الممنوحة من قبل الشركة الأم لأحد فروعها الخارجية Intra-company lorans.

¹ مصطفى عبد الله الكفري: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون 2010، كلية

الاقتصاد. جامعة دمشق. www.syrianeconomy.org Consulté le 02/08/2014

² زايد محمد عرفات أبو ليلي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1986-2003، قسم الاقتصاد جامعة اليرموك الأردن، 2005، ص10.

6/أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ/مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد تكون مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي شركات فرعية أو تابعة*، والمستثمر المباشر يملك فيها أكثر من 50 % من حقوق التصويت أو وحدات مرتبطة بها والتي يكون فيها (المستثمر المباشر) يملك من 10% حتى 50% من حقوق التصويت، أو فروع مملوكة بالكامل 100% من طرف الشركة الأم.¹

وقد تكون مؤسسة الاستثمار المباشر مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر أو قوة تصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة)، أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة) وتشمل مؤسسات الاستثمار ثلاثة أنواع هي:²
-المؤسسات التابعة أو المنتمية: حيث يمتلك المستثمر المباشر أكثر من 50% من الأسهم العادية.

-المؤسسات الزميلة: حيث يمتلك المستثمر غير مقيم 10-50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

-الفروع: وهي مؤسسات مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف ثالث غير مقيم، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:
✓ فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.

✓ شركة غير مساهمة مملوكة، بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.

✓ أراضي أو مباني أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي.

✓ معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل.

* الشركة الفرعية أو التابعة: هي وحدة إنتاجية لامركزية، قانونياً تعتبر مستقلة وتتمتع باستقلالية تامة في التسيير، ولكن تكون تحت تصرف الشركة الأم والتي تمتلك أغلبية أسهمها.

¹ OECD:définition de référence des investissements internationaux,op- cit. p17.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2009، ص 59.

ب/المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة أو مجموعة من أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة بخلاف دولة إقامة المستثمر المباشر، وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10% ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس الملكية.¹

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، وإلى الطبيعة المتعددة للشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى.²

ويمكن تصنيف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار العرض ومعيار الملكية.

أولا: حسب معيار الغرض:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه:

1/ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية (كالنفط، والغاز، والمنتجات الزراعية)، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدرية³، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 55.

² محمد قويدري: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العلمي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17، 18 أبريل 2006.

³ حسان خضرم: الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية العدد 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

السلع الرأسمالية، ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.¹

2/ استثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات.*

ويعتبر هذا النموذج عوضاً عن التصدير من البلدان المصدرة، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، ومن بين أسباب قيام هذا الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل إلى الدول المضيفة مما يدفع بالمصدر إلى الاستثمار فيها عوضاً عن التصدير، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة له عن طريق زيادة رأس المال فيها وكذلك له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك.²

3/ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بغية الحصول على ربحية مرتفعة، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.³

وينشأ هذا النوع من الاستثمار بعدة أوجه منها تحويل الشركة متعددة الجنسية لجزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة الأعمال إلى الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، وبهذه

¹ حسين الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2003، ص 11.

* سياسة إحلال الواردات: هو نموذج تنمية ثم تنبيه من طرف العديد من الدول النامية في الفترة المذكورة.

² حسين الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مرجع سابق، ص 11.

³ كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 23.

الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول إلى الأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها بسبب افتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات¹.

4/ الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بنشاط الاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، ورغبتها في ذلك تعظيم الربحية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو أثر توسيعي على التجارة والإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلدان المصدرة للاستثمار².

ثانيا: حسب معيار الملكية:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة نسبة معيار ملكية إلى:

1/ الاستثمار المشترك:

إن الاستثمار المشترك كما عرفه KOLDE هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية، ومن مبررات إقامة المشاريع المشتركة هي التكاليف العالية التي يتطلبها إنشاء بعض المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع الدول النامية وحدها تحملها، فضلا عن القيود التي تفرضها على الملكية الأجنبية على المشاريع المحلية بأن تكون شركاتها المحلية لها غالبية الأسهم في أي مشروع استثماري³.

¹ حسين الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية مرجع سابق، ص11

² حسين عبد المطلب الأسرج: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي إلى مصر،

www.academia.edu Le 0/20/2014

³ ممدوح عطاء الله الفيحان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية، دراسة قياسية لحالي المملكة الأردنية وجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة المستنصرية 2007، ص 13. وانظر: عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص364.

وتعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الاستراتيجية حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع وخدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الدولية أو للتصدير ويتخذ المشروع أحد الصور التالية¹.

✓ مشروع مشترك بين دولة ومستثمر وطني.

✓ مشروع مشترك بين شركتين أو دولتين من أجل إقامة أو إدارة عمل في دولة طرف ثالث.

✓ مشروع مشترك بين هيئة حكومية وشركة دولية لإقامة مشروع في بلد الهيئة الحكومية.

ويمكن هذا النوع من التحالف أو الشراكة في البحث عن تقاسم ما يلي:²

✓ الالتزامات المالية والمخاطر.

✓ التكنولوجيا وذلك بالتكوين المشترك للمهارات أو باقتناء مهارات الشريك.

✓ التعاضد النفسي والاجتماعي لتسهيل الاندماج التجاري والسياسي في البلد المضيف.

✓ توزيع أعباء التسيير اليومية.

✓ وقد تتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى توفر المناخ الملائم.

أ/ مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من جهة نظر الدول المضيفة:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر قبولا من طرف الدول المستقبلية له وخاصة الدول النامية التي تفتقر للتكنولوجيا، كما تلجأ إليه لأسباب سياسية واجتماعية أهمها، التخوف من السيطرة والتحكم في القرارات الاقتصادية للبلد ويمكن حصر مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة فيما يلي:

- مزايا الاستثمار المشترك من جهة نظر الدول المضيفة:

إذا تم توظيف وتوجيه وإدارة هذا النوع من الاستثمار بطريقة جيدة فإنه سيساهم في:³

✓ زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها، مع المشروع

¹ برودي نعيمة: هل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض البلدان العربية، 22 أكتوبر 2005، جامعة بومرداس.

² قويدري محمد: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

³ عبد القادر مطاي: الإصلاحات المصرفية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 134.

- الأجنبي وتشجيع الأفراد المستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم إلى الخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عكس الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.
- ✓ زيادة حدة المنافسة في العديد من القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى توسع بعض الصناعات وانكماش البعض الآخر، نتيجة لإعادة تخصيص الموارد المحلية في سبيل زيادة النمو.
- ✓ تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز الشركات الأم وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.
- ✓ رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.
- ✓ تعتبر الشراكة عامل مهم لتنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي.
- ✓ إنشاء مشاريع من شأنها أن ترفع من القدرة الشرائية للأفراد وتخلق فرص للشغل وتمكن أيضا من زيادة الصادرات.
- ✓ تمكن الشراكة من الاستفادة من برامج المساعدات الممنوحة من طرف الدول المتقدمة في مجالات الدعم الفني والتدريب وإجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا، وهذا مجال يدخل الدول إلى مصاف المناقصات الدولية الكبيرة.
- عيوب الشراكة بالنسبة للبلد المضيف: ويمكن حصرها فيما يلي:¹
- ✓ تؤدي الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، في ظل إلغاء الحماية وهذا سيؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة.
- ✓ قد يطغى هدف الربح والتوسع على حماية المستهلك وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ربما قد تزرع هذه المنتجات عادات استهلاكية تتنافى مع عادات وتقاليده المجتمع ولكن يتوقف ذلك

¹ العالية الشرع: أثر اتفاقية الشراكة على حجم التجارة العربية البينة، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية ، 2011، ص32.

- ✓ على الاتفاقيات المبرمة مع الشريك الأجنبي حول الأنشطة الاستثمارية المراد الاشتراك فيها.
- ✓ حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا امتنع الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- ✓ لا بد من أن يتميز الطرف الوطني بالاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك حتى تتحقق مختلف المزايا المذكورة سابقا.
- ✓ نظرا لعدم قدرة الطرف الوطني ماليا فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع الاستثماري مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة.

ب/ مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب بالنسبة للبلد المضيف، فإن له كذلك مزايا وعيوب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، والتي نوضحها فيما يلي:¹

- المزايا: يمكن حصر المزايا في العناصر التالية:

- ✓ في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة الفرص الاستثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة له وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.
- ✓ إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشارا وتفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم السماح للمستثمر الأجنبي بتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة أو البترول.... الخ، وهذا لما يتيح من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- ✓ يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو (الموارد المالية والبشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.
- ✓ الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية، وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم.

¹ سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2010، ص 23.

✓ الاستثمار المشترك يساعد الشركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه الشركة، وهذا بالاعتماد على الطرق الوطنية.

- العيوب: برغم المحاسن والمزايا التي يتمتع بها الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي إلا أنه لا يخلو من جملة من العيوب، وتتمثل في مايلي:

✓ احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي، وهذا في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس مال المشروع، وذلك قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة الرقابة والإدارة.

✓ قد يقصي الطرف الوطني الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يشوب هذا الشكل من الاستثمار ارتفاع درجة الخطر غير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي وهو البقاء والنمو في السوق المحلية.

✓ وجود تفاوت في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والطرف الأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

✓ قد تلجأ حكومة الطرف الوطني إلى وضع قيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (إلى الشركة الأم).

2/ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من الاستثمار هو أكثر أنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة، ومن جهة أخرى فإن كثيرا من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تميل إلى عدم قبول فكرة تملك هذا الاستثمار لكامل المشروعات، وذلك لما لهذا الوضع من آثار ونتائج قد تؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية¹، حيث تأخذ العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة في بداية الأمر شكلها الطبيعي بحرص كلا الطرفين على تحقيق مكاسب محددة مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع، حيث تقدم الدول المضيفة مزاياها الخاصة وتأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود

¹ حسين على خريوش، عبد المعطي رشيد: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية، عمان، 1995، ص 204.

اقتصادي واجتماعي يعود بالنفع العام على مواطنيها، أما مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فتعرض مزاياها النوعية من تكنولوجيا ورؤوس الأموال ومهارات مختلفة راجية من ورائها تعظيم قيمة مردوديتها، غير أنه ونظرا لاصطدام المصالح وتعارض الأهداف بين الطرفين سرعان ما تتحول العلاقة إلى صراع حاد بينهما¹، ويمثل ذلك الخيار أعلى درجات المخاطرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وهو عادة ما يحتفظ به للأسواق المحلية لما يمكن تحقيقه من ربح واستقرار كبيرين، ويتيح هذا الخيار للشركات متعددة الجنسيات الكبرى أن يكون لها تواجد من خلال شركات تابعة تمتلكها كلية داخل الأسواق الناشئة الرئيسية، وتستأثر الدول الكبرى المتقدمة صناعيا بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تطور المؤسسات بها وما توفره أسواقها من استقرار².

أ/مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف:

للاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي عدة مزايا وعيوب بالنسبة للبلد المضيف، نلخصهما فيما يلي:³

- المزايا: لهذا النوع من الاستثمار عدة مزايا نوردتها في ما يلي:
- ✓ يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- ✓ يساهم في بناء التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير مباشرة.
- ✓ يساهم في إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمال تصدير الفائض أو تقليل الواردات.

¹ بوزيان عبد الباسط: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994، 2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 20.

² مركز المشروعات الدولية الخاصة: الاستثمارات الأجنبية الخاصة (CIPE)، 2004، ص 12.

³ بيوض محمد العيد: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 48.

✓ خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة من بداية إنشاء المشروع حتى بداية التشغيل مما يكون له آثار إيجابية على أوضاع الاجتماعية السائدة في البلد المضيف.

- العيوب: لهذا النوع من الاستثمار عيوب، وهو غير مرحب به في أغلب الأحيان في البلدان المضيفة له لما له من عيوب قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للشركات الأجنبية، وما يترتب عليها على الصعيد المحلي والدولي خصوصا مع تنامي احتمالات زيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات أسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها.

ب/مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- المزايا: والمتمثلة فيما يلي:¹

✓ هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي.

✓ انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة وارتفاع عوائد الاستثمار وبالتالي الشركة.

✓ في هذا النوع من الاستثمارات تكون للطرف الأجنبي قوة الإقناع بضرورة جدوى المشروع البلد المضيف مما يسهل عليه سياسات التوسع والتسويق.

- العيوب: يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ إن أهم خطر يواجهه هو خطر التأميم والمصادر والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم استقرار سياسي أو اجتماعي والحروب الأهلية.²

✓ ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستثمارات إذا ما قورنت بالاستثمار المشترك إذ يتحمل المستثمر الأجنبي وحده تكاليف الإنتاج من بداية الإنشاء إلى بداية الإنتاج.³

¹ سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 24.

² بيوض محمد: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، المرجع سابق، ص، 49.

³ سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 28.

ثالثا: أشكال أخرى من الاستثمارات الأجنبية

بالإضافة إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر السابقة فإنه توجد أشكال أخرى تتمثل فيما يلي:

أ/ مشروعات أو عمليات التجميع (ASSEMBLAGE):

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل أو التخزين والصيانة في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل من قبل الطرف الأجنبي.¹

ب/ الاستثمار في المناطق الحرة:

إن الهدف الأساسي لهذا النوع من الاستثمار هو إقامة وتشجيع الصناعات التصديرية وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات، ويكون هنا الاستثمار خارج عن الإطار القانوني المنظم للنشاط الصناعي للدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.²

ج/ الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية:

وما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون مدته تتراوح ما بين 20 إلى 50 سنة ويكون موجها إلى مشاريع البنية الأساسية وهذا النوع من الاستثمار مفيد للطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث أن الحكومة تحتاج لمشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وللمشروعات الصحة، وذلك لدفع عجلة التنمية، بينما المستثمر الأجنبي يرى المشروعات ذات جدوى اقتصادية له وتأتي بالعائد الاقتصادي خلال فترة الامتياز.³

¹ رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008. ص 45.

² رفيق نزاري: المرجع نفسه. ص 45.

³ بولكور نور الدين: آثار التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، حالة التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس. 2009، ص 219.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاقتصاد الإسلامي

الأصل في الشريعة الإسلامية إباحة مختلف المعاملات المالية مع غير المسلمين وذلك وفق ضوابط؛ وردت في ثنايا العقود والعهود والالتزامات، وهي ضوابط عامة يندرج تحتها العديد من الجزئيات ويرد عليها بعض الاستثناءات وهي كالتالي:

- أن يكون التعامل في حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية
- الالتزام الأخلاقي بالقسط والعدل والأمانة في التعامل مع غير المسلمين
- احترام خصوصيات غير المسلمين.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية في التعامل مع غير المسلمين

يخضع التعامل مع غير المسلمين في مجال المعاملات بصفة عامة والمعاملات المالية بصفة خاصة إلى جملة من الضوابط.

أولاً: التعامل مع غير المسلمين في حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية.

الشريعة الإسلامية هي الحاكمة في جميع تعاملات المسلم مع المسلمين وغيرهم، وعليه فلا يجوز أن يتعامل المسلم مع غير المسلمين فيما تُحرّمه الشريعة وتمنعه، سواء تعلّق الأمر بمحل العقد من سلع وبضائع كبيع الخمر ولحم الخنزير، أو تعلّق بانتقال الحقوق وتبادل الالتزامات، كما يدخل في ذلك الإجراءات الشكلية لإتمام العقد¹.

وهذا الضابط يشمل تعامل المسلم مع غير المسلمين في دار الحرب أو دار الإسلام، وعلل الفقهاء ذلك بأنّ المسلم بحكم عقد الإسلام مكلف بتنفيذ أحكام الشرع أينما كان، ومع من كان، وأنّ الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه، وأن لا سبيل للكافرين على المسلمين لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [سورة النساء، من الآية: 141]

ومن التعاملات التي تكلم عنها الفقهاء في علاقة المسلم مع غير المسلم مسألة الرّبا؛ باعتبار مسألة شرعية من جهة، وباعتبار انتشارها في غير المسلمين الذين يتعاملون مع المسلمين في مختلف

¹ انظر: عطية فياض: فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة: دراسة فقهية مقارنة، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 1420هـ، 1999م، ص35.

التعاملات التجارية، حيث أكد جمهور الفقهاء حرمة الربا وعلى وجوب التزام المسلم أحكام الشريعة الإسلامية وعدم الخروج عليها، خاصة حين يتعامل مع غير المسلمين.

قال ابن العربي من المالكية: «فإن عامل مسلم كافرا برأ فلا يخلو أن يكون في دار الحرب أو في دار الإسلام، فإن كان في دار الإسلام لم يجز، وإن كان في دار الحرب جاز عند أبي حنيفة وعبد الملك من أصحابنا، وقال مالك والشافعي: لا يجوز... فإن جوز القوم الربا فالشرع لا يجوزه، فإن قال أحد: إنهم لا يخاطبون بفروع الشريعة فالمسلم مخاطب بها»¹.

وقال النووي من الشافعية: «يستوي في تحريم الربا الرجل والمرأة والعبد والمكاتب بالإجماع، ولا فرق في تحريمه بين دار الإسلام ودار الحرب، فما كان حراما في دار الإسلام كان حراما في دار الحرب سواء جرى بين مسلمين أو مسلمو حربي، سواء دخلها المسلم بأمان أم بغيره، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف والجمهور»².

وقال البهوتي من الحنابلة: «ويحرم الربا بين المسلم والحربي، بأن يأخذ المسلم زيادة من الحربي...»³.

ثانيا: الالتزام الأخلاقي في التعامل مع غير المسلمين

أولت الشريعة الإسلامية للبعد الأخلاقي في المعاملات أهمية كبرى، باعتبارها شريعة أخلاق، ومنه لا يجوز لمسلم في تعاملاته أن يكون كذابا أو غشاشا، ويحرم عليه أن يلحق الضرر بالآخرين، ويجب عليه التزام الصدق والعدل والأمانة في معاملاته مع المسلمين وغيرهم.

والنصوص الشرعية التي تشهد لهذا الضابط كثيرة، نكتفي بذكر بعضها:

1/ من القرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ خُمَدَاءَ بِالْإِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ

¹ القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي: أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ، 2003م، ج1، ص648، 649.

² أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي: المجموع شرح المذهب، دار الفكر، ج9، ص391، 392. هذا الكتاب هو شرح لكتاب المذهب للشيرازي.

³ منصور بن يونس بن إدريس: الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ص229.

قَوِّ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هَوَافً رَبُّ لِلظَّالِمِينَ ﴿٥٩﴾ [سورة المائدة، من الآية: 09].

قال الجصاص: «وقد تضمن ذلك الأمر بالعدل على المحق والمبطل وحكم بأن كفر الكافرين وظلمهم لا يمنع من العدل عليهم»¹.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَعْدِلُوا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة النساء، من الآية: 58].

قال الشوكاني: «هذه الآية من أمهات الآيات المشتملة على كثير من أحكام الشرع؛ لأنّ الظاهر أنّ الخطاب يشمل جميع الناس في جميع الأمانات»².

2/ من السنة النبوية

قال النبي ﷺ: «وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ»³.

قال الصنعاني: «وفي قوله: الناس، إعلام بأنه يُحَسِّنُ خُلُقَهُ مع كلِّ مؤمن وكافر».

وذلك في معرض حديثه عن الخصال التي تجمع محاسن الخلق ومكارم الأفعال؛ قال: ولقد كان جميع ذلك وأضعافه من أخلاقه ﷺ، وبه وصفه الله بأنه على خلق عظيم⁴.

ومن شواهد ذلك من السيرة النبوية: أمر النبي ﷺ علياً بن أبي طالب أن يتخلف عن الهجرة حتى يؤدي عنه الودائع التي كانت عنده للناس، وكان عليه الصلاة والسلام وليس بمكة أحد عنده

¹ أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر: أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص39.

² محمد بن علي الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بمشاركة لجنة التحقيق: والبحث العلمي بدار الوفاء، ج1، ص767.

³ سنن الترمذي: أبو عيسى الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3)، وإبراهيم عطوة عوض (ج4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ، 1975م، أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في معاشرته الناس، برقم: 1987، ج4، ص355، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

⁴ انظر: أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني: التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1432هـ، 2011م، ج1، ص314.

شيء يخشى عليه إلا وضعه عنده لما يعلم من صدقه وأمانته¹.

3/ من الإجماع

نقل القرطبي عند تفسير الآية السابقة الإجماع على وجوب ردّ الأمانات لأصحابها سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وسواء كان بَرّاً أو فاجرًا، فقالوا: «وأجمعوا على أنّ الأمانات مردودة إلى أربابها، الأبرار منهم والفجّار»².

ثالثاً: احترام خصوصيات غير المسلمين

جاءت الشريعة الإسلامية باحترام معتقدات غير المسلمين وعاداتهم، وعدم إجبارهم في شيء مما يعتقد المسلمون، وأنّ أموالهم ودماءهم وأعراضهم مصونة في دار الإسلام، ومن اعتدى عليهم بآء بالإثم، وضمن ما تلف من أموالهم، ولو كانت محرمة في ديننا مباحة عندهم، كالخمر والخنزير، بشرط عدم إظهارها أو بيعها لمسلم، قال السرخسي: «يمنعون من إظهار بيع الخمر في أمصار المسلمين؛ لأن ذلك يرجع إلى الاستخفاف بالمسلمين، وما أعطيناهم الذمة على أن يظهروا ذلك، فكان الإظهار فسقا منهم في التعاطي»³.

وقال: «مسلم غصب من نصراني خمرًا فاستهلكه أفعليه ضمان قيمته عندنا... وكذلك الخنزير»، وعلّل ذلك بأنه عندهم مال متقوم⁴.

وفي المدونة قال ابن القاسم: ومن غصب لذمي خمرًا فأتلفها، فعليه قيمتها يقومها من يعرف القيمة من المسلمين⁵.

¹ ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ج1، ص485.

² انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد اليردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ، 1964م، ج5، ص256.

³ انظر: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي: المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ، 1993م، ج15، ص134.

⁴ المرجع نفسه، ج11، ص102.

⁵ أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي: الجامع لمسائل المدونة، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعتها)، توزيع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ، 2013م، ج18، ص333.

وعند الشافعية: وإن غصب خمرًا من ذمي أي ولم يكن قد أظهرها [فيما] بين المسلمين وجب ردها عليه؛ لأنه مقر على الانتفاع بها¹.

وإلى هذه القول ذهب الحنابلة، قال ابن قدامة المقدسي: «وإن غصب من ذمي خمرًا، لزمه ردُّها؛ لأنه يُقرُّ على شُرِّها»².

فالحاصل من كلام الفقهاء أنَّهم متفقون في وجوب الرد، ومختلفون في مسألة الضمان.

المطلب الثاني: حكم الشركة مع غير المسلمين

المقصود بغير المسلمين في اصطلاح الفقهاء كلُّ مَنْ على غير ملَّة الإسلام، من أهل الكتاب من اليهود والنصارى بجميع فرقهم، وكلِّ من اعتقد دينا سماويا وآمن بنبي وأقرَّ بكتاب، وسائر المشركين، سواء أكانوا من أهل الحرب أم من أهل السِّلْم من معاهدين، ومستأمنين، وذميين³. وسأعرض في هذا المبحث الضوابط الشرعية العامة في التعامل معهم، وحكم التعامل معهم في مسألة.

الظاهر من كلام الفقهاء أن خلافهم في حكم مشاركة المسلم لغير المسلم واقع في شركة المفاوضة، باعتبار أن كلاً من الشريكين يفوض الآخر في التصرف، بخلاف شركة العنان التي لا يمكن للشريك أن يتصرّف دون إذن صاحبه.

وسأعرض في هذا المطلب أقوال الفقهاء في حكم إقامة المسلم شركة مع غير المسلم، وأعرض أدلتهم، خاتماً بالقول الرَّاجح.

أولاً: حكم إقامة المسلم شركة مع غير المسلم

اختلف الفقهاء في حكم شراكة المسلم لغير المسلم، على ثلاثة أقوال:

¹ أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة: كفاية النبيه في شرح التنبيه، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم دار الكتب العلمية، ط1، 2009، ج10، ص495.

² عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1405هـ، ج5، ص455.

³ انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1404/1427هـ، ج1، ص23.

- القول الأول: كراهة دخول المسلم في شركة مع غير المسلم.

ذهب إلى هذا الشافعية، وهو قول أبي يوسف من الحنفية.

وقال الشيرازي: «ويكره أن يشارك المسلم الكافر»¹.

قال النووي في المجموع: "ويكره للمسلم أن يشارك الكافر، سواء كان المسلم هو المتصرف أو الكافر أو هما"².

قال في اللباب في شرح الكتاب: «ولا بين المسلم والكافر، وهذا قول أبي حنيفة، ومحمد، وقال أبو يوسف، رحمه الله، يجوز... إلا أنه يكره لأنّ الذمي لا يهتدي إلى الجائز من العقود»³.

- القول الثاني: جواز دخول المسلم في شركة مع غير المسلم.

وهو قول المالكية بشرط أن يلي المسلم التصرف.

والصحيح من مذهب الحنابلة.

جاء في المدونة: «قال: قلت لمالك هل يشارك المسلم النصراني؟ قال: لا، إلا أن لا يوكله يبيع شيئاً، ويلّي المسلم البيع كله، فلا بأس بذلك»⁴.

قال في تحقيق كتاب مواهب الجليل في الهامش: «ولا يصح لمسلم أن يشارك ذمياً، إلا أن لا يغيب الذمي على بيع، ولا شراء، ولا قضاء، ولا اقتضاء إلا بحضرة المسلم»⁵.

قال ابن مفلح من الحنابلة: «ولا تكره مشاركة كتابي، إن ولي المسلم التصرف...ولأنّ أموالهم

¹ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: المهذب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق: زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ، 1995م، ج2، ص156.

² المجموع: النووي، ج14، ص164.

³ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، ص195.

⁴ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي المدني: المدونة الكبرى، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص99.

⁵ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُعيني: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، طبعة خاصة، 1423هـ، 2003م، ج7، ص66.

ليست بطيبة، فإنهم يبيعون الخمر، ويتبايعون بالربا، وكالمجوس»¹.

وقال المرداوي الحنبلي: «لا تكره مشاركة الكتاني، إذا ولى المسلم التصرف، على الصحيح من المذهب، نصّ عليه، وقطع به الأكثر»².

- القول الثالث: عدم جواز دخول المسلم في شركة مع غير المسلم.

ذهب إلى هذا القول أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني.

قال المرغيناني الحنفي عن شركة المفوضة: «لا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر، ولا تجوز بين العبدین، ولا بين الصبيين، ولا بين المكاتبين»³.

ثانيا: عرض أدلة الفقهاء

1/ أدلة القائلين بالكراهة:

- من أقوال الصحابة: روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: «أكره أن يشارك المسلم اليهودي والنصراني، ولا يخالف له، ولأنهم لا يمتنعون من الربا ومن بيع الخمر، ولا يؤمن أن يكون ماله الذي عقد عليه الشركة من ذلك فكره»⁴.

- من آثار السلف: عن عطاء قال: «لا تشارك اليهودي والنصراني، ولا يعمروا عليك في صلاتك، فإن فعلوا فهم مثل الكلب»⁵.

¹ ابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، أبو إسحاق، برهان الدين: المبدع شرح المقنع، دار عالم الكتب، الرياض، ط، 1423هـ، 2003م، ج4، ص268.

² علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي: الدمشقي الصالحى الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، ج5، ص301.

³ برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني: متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح القاهرة، ص126.

⁴ المجموع شرح المذهب، النووي، ج14، ص64، وانظر: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة: كفاية النبيه في شرح التنبيه، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط1، 2009م، ج10، ص178.

وانظر: أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني: بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، 2009م، ج4، ص6.

⁵ أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العيسي: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، كتاب البيوع والأقضية، برقم 19981، ج4، ص269.

- من المعقول: لأنهم لا يمتنعون من الربا ومن بيع الخمر، ولا يؤمن أن يكون ماله الذي عقد عليه الشركة من ذلك فكره¹.

2/ أدلة المجيزين:

- من السنة النبوية: ما رواه الخلال بإسناده عن عطاء قال: «نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهودي والنصراني، إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم؛ ولأن العلة في كراهة ما خلوا به معاملتهم بالربا وبيع الخمر والخنزير وهذا منتف فيما حضره المسلم أو وليه»².

- من آثار السلف: عن الحسن: «أنه لم يكن يرى بأساً بشركة اليهودي والنصراني، إذا كان المسلم هو الذي يرى الشراء والبيع»³.

- من المعقول: قالوا إن العلة في كراهة ما خلوا به، هو معاملتهم بالربا، وبيع الخمر والخنزير، وهذا منتف فيما حضره المسلم أو وليه⁴.

3/ أدلة المانعين: من المعقول: (..وأما التصرف فلأنه متى تصرف أحدهما تصرفاً لا يقدر الآخر عليه فانت المساواة، وكذا في الدين لأن الذمي يملك من التصرف في بيع الخمر والخنزير وشرائهما ما لا يملكه المسلم فلا مساواة بينهما، فلهذا قلنا: لا يصح بينهما مفاوضة⁵).

ثالثاً: القول الراجح

من خلال الأدلة المعروضة يترجح قول المالكية ومن وافقهم في جواز دخول المسلم في شركة مع غير المسلم بشرط أن يلي المسلم التصرف، وذلك لما يأتي:

- القائلون بالتحريم لا دليل على ما ذهبوا إليه، وما استندوا إليه من المعقول داخل فيما اشترطه المالكية من أن يلي المسلم التصرف.

¹ المجموع: النووي، ج14، ص64.

² شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي: الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ج5، ص110.

³ مصنف ابن أبي شيبة: كتاب البيوع والأقضية، برقم 19982، ج4، ص269.

⁴ ابن قدامة: المغني، ج5، ص109.

⁵ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي: الاختيار لتعليل المختار، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1426هـ، 2005م، ج3، ص13.

- القائلون بالكراهة استندوا لقول ابن عباس وهو موقوف، قال في المجموع: «وقال أحمد يشارك اليهودي والنصراني ولكن لا يخلوان به، ويخلو به المسلم، وحديث الاثرم فيه إرسال، وخبر ابن عباس موقوف عليه»¹.

- قول القائلين بالكراهة: أن غير المسلم لا يمتنع من الربا ومن بيع الخمر، ولا يؤمن أن يكون ماله الذي عقد عليه الشركة من ذلك فكره.

فأجيب عنه: فإن عقد الشركة معه صح، لأن الظاهر مما في أيديهم أنه ملكهم، وقد اقترض النبي ﷺ من يهودي شعيرا ورهنه درعه².

- إن اختلاط المسلمين بغيرهم حقيقة واقعة، والمنع من مشاركتهم فيه تضيق على الناس وإيقاعهم في الحرج، والحرج - كما هو مقرر - مرفوع في الشريعة الإسلامية، فالقول بالجواز مع اشتراط المسلم أن يلي التصرف يتفق مع مقصود الشارع من الشركة وهو التيسير على الناس، وتسهيل تبادل المنافع فيما بينهم³.

¹ النووي: المجموع، ج14، ص64.

² النووي: المجموع، ج14، ص64.

³ انظر: مقال: حكم الشركة مع غير المسلم في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة لتجسيده، وقد أصبحت تسيطر على مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي لما تتميز به من خصائص جعلتها توازي دولا قائمة بذاتها من حيث الدخل، ويعكس انتشارها على الصعيد العالمي العولمة المالية ودرجة الاندماج الاقتصادي في الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

أولا: لمحة تاريخية عن هذه الشركات:

تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام السياسي العالمي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تمثل إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، وبالتالي أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تعد بمثابة الحكومة الكونية، وأضحت الشركات تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية الدولية، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع من قوى المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي¹، وقد بات هناك توافق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو في معظمه من استثمارات هذه الشركات، ولذلك أصبح واضحا عند معظم الدول أنه من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية عليها أن تهيئ المناخ اللازم لاستقطاب هذه الشركات للاستفادة من مزاياها المحتملة على الاقتصاديات المضيفة لها².

وتؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حتى أن بعض الكتابات تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات متعددة الجنسيات، ومن أهم أساليب تدفق هذه الاستثمارات، الاندماج، والاقتناء، والاستحواذ، كنتيجة لتعدد برامج الخصخصة في الكثير من الدول النامية، ولا يقتصر هذا الاستثمار على الاندماج أو الاقتناء، بل يشمل كذلك إنشاء مشاريع جديدة (المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي)، إلا

¹ أحمد السيد الكردي: الشركات متعددة الجنسيات، download.mrkzy.com/do.php. Consulté le 04/03/2014

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية الأمم المتحدة، 2005، ص9.

أن الاقتناء والاندماج مازالا يمثلان أهم مصدر من مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة من التسعينات من القرن الماضي¹.

ثانياً: نشأة ومفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

لم يتفق فقهاء القانون ولا علماء الاقتصاد على تاريخ محدد لنشوء الشركات متعددة الجنسيات بل أن آراء اختلفت بشكل كبير في هذا الصدد، فيذهب رأي إلى أن نشأت هذا النمط من الشركات إنما يرجع إلى العصور التاريخية القديمة، حيث سادت بين تجار الإغريق والفينيقيين وسكان العراق القديم تجارة الأموال المنقولة، ويرى أنصار هذا الرأي أن تلك العلاقات التجارية شكلت الأساس الأول لنشوء الشركات متعددة الجنسيات بصورتها الحديثة التي نعرفها اليوم، على الرغم أن هم يسلمون أن تلك العمليات قد اقتصرت على التبادل التجاري فيها بينها في نطاق النظم الاقتصادية التي سادت آنذاك ولم تكن تتضمن انتقالاً لأصول حقيقية²، على أن هذا الرأي لا ينسجم مع حقيقة الأمور وواقعها، ذلك أن التجارة لم تكن قد وصلت في العصور التاريخية القديمة إلى تلك الدرجة من النمو والتطور بحيث يمكن القول بوجود بدايات للشركات المتعددة الجنسية، بل أن التجارة اقتصرت على عمليات التبادل التجاري البدائية التي لا تخرج عن كونها انتقالاً لبعض السلع الاستهلاكية البسيطة من بعض المناطق إلى مناطق أخرى، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة ارتبطت مع انتقال حركة رؤوس الأموال والاستثمار المباشر خارج حدودها الإقليمية أو القومية³.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية هي الأولى، ويعود تاريخها إلى بداية القرن الثامن عشر، والجدول التالي يوضح أولى هذه الشركات:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الشركات عبر الوطنية في دول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، مرجع سابق. ص 10.

² دريد محمود علي: الشركة متعددة الجنسية " آلية التكوين وأساليب النشاط " ط1، منشورات حلي، لبنان، 2009، ص 48.

³ دريد محمود علي: المرجع نفسه. ص 48.

جدول رقم(02): أهم الشركات متعددة الجنسيات وبلدانها الأم في القرن الثامن عشر

اسم الشركة	البلد الأم	السنة	الفرع في البلد الأجنبي
شركات صناعة الحديد AceriesAS.cockerill	بلجيكا	1815	روسيا
باير bayer	ألمانيا	1863	/
ناستلي nestle	سويسرا	1867	/
سولفاي solvay	بلجيكا	1881	/
مشلان Mechelin	الفرنسية	1893	/
لوفار Lever	إنجلترا	1890	/

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على:

michel ghertman: les multinationales , 3^{eme} Edition bouchene , 1988, P25.

وفي نهاية هذا القرن 18 (الثامن عشر) وبداية القرن 19 (التاسع عشر)، فالصناعيين ولاعتبارات تكلفة النقل والرسوم الجمركية المرتفعة كانوا يواجهون صعوبات في عملية التصدير فقررت هذه الشركات الاستثمار في الخارج "كباير" الألمانية (BAYER) قررت الاستثمار في روسيا وشركة l'air liquide الألمانية في بداية القرن التاسع عشر، قررت أن تفتح لها فروع في أمريكا اللاتينية والسبب هو أن الغاز ينقل في قارورات ثقيلة ومتراصة ما يجعل السعر النهائي مشط¹، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الأولي (الصناعة الاستخراجية) كان يجب على الأوروبيين أن يجدوا مصادر للمواد الأولية غير المتوفرة في بلدانهم مثل الزنك والنيكل والنحاس، ثم في ما بعد البترول والبوكسيت (أكسيد الألمنيوم) فاستثمرت الشركات الأوروبية في بلدان أجنبية تتوافر على المواد الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية واستخراجها من مصدرها.²

هذه الموجة الأولى من الشركات متعددة الجنسيات لم تعمر طويلا بسبب الثورة الروسية سنة

¹ Michel ghertman: les multinationales, opi -cit, p 10.

² Michel ghertman: Ibid, p10.

1917 إذ تم تأمين كل الشركات التي كانت تتواجد في روسيا، ضف إلى ذلك الحرين العالميتين الأولى والثانية اللتان جعلتا من غير الممكن أن تستمر الشركات الأم خارج بلدانها الأصلية (الأم) فقد كانت تواجه صعوبات حتى في بلدانها.

1/ الموجة الأمريكية:

تعتبر الموجة الأمريكية الأولى من عمليات تدويل الإنتاج وكانت أمريكية خالصة وتمتد من 1954 حتى نهاية الستينات، وفي هذه الفترة كانت أوروبا مهمة بإعادة بناءها بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك بروز مجتمع استهلاك واسع، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ظروف الحرين التي عاشتهما أوروبا، إذ ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة معتبرة، فحصلت الشركات الأمريكية على حصص تامة في السوق الأوروبية عن طريق التصدير، في حين كانت الشركات الأوروبية عاطلة عن النمو.

تميزت الشركات الأمريكية بتكنولوجيا عالية مقارنة مع نظيراتها الأوروبية وأدخلت الشركات الأمريكية منتجات جديدة صنعت لأول مرة¹.

2/ بروز الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية واليابانية:

وتبدأ هذه المرحلة من السبعينات وتميزت بتنوع البلدان الأصلية (الأم) للشركات متعددة الجنسيات، وكانت أغلبها يابانية وأوروبية، إذ استفادت أوروبا من تطوير منتجاتها بالاعتماد على التكنولوجيا المستعملة في المنتج الأمريكي، الذي كان يوجه لها من الولايات المتحدة الأمريكية، زيادة على هذا بروز شركات متعددة جنسيات مصدرها بلدان في طريق النمو كالبرازيل والمكسيك والهند، هونغ كونغ، سنغافورا، وكوريا الجنوبية، كذلك بلدان أوروبا الشرقية، وبهذا أمكن التأكد بأن ظاهرة التدويل أخذ البعد العالمي بالمعنى الواسع².

ثالثاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

اتسمت الأدبيات التي تناولت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ببرز مناظرة ساخنة بين تيارين، التيار الليبرالي القديم والمتجدد من ناحية، والتيار الراديكالي من ناحية أخرى وقد امتدت

¹Michel ghertman: les multinationales ,op-cit, p 10.

²Michel ghertman, Ibid, p 12.

هذه المناظرة إلى الخلاف حول المصطلح الذي يجب أن يطلق على تلك الشركات، وبطبيعة الحال فإن الخلاف حول المصطلح لم يكن نوعاً من المنازعات اللغوية بل يكمن جوهره في تشخيص طبيعة الظاهرة ذاتها، إذ هناك من اعتبرها شركات متعددة الجنسيات، وهناك من يعتبرها شركات ذات أعمال دولية أو شركات عبر الوطنية أو شركات عالمية¹

كما ورد اسم الشركات عبر الوطنية في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002 الصادرة من "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD" في عنوان التقرير ذاته «الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية»².

لكن أغلب الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الظاهرة من منظور اقتصادي تعتمد مصطلح الشركات متعددة الجنسيات.

وتعرف هذه الشركات وفق التعاريف الآتية:

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تتألف من فروع تعمل في بلدين أو أكثر وفق نظام معين لاتخاذ القرار في المركز أو عدة مراكز بحيث يسمح مثل يساعد مثل هذا النظام على وضع سياسات منسقة واستراتيجيات مشتركة، وترتبط هذه الفروع داخل هذا النظام بروابط الملكية أو غيرها، بحيث يتسنى لفرع واحد أو أكثر التأثير بشكل عام على الأنشطة والفروع الأخرى من خلال تبادل معلومات والموارد والمسؤوليات مع الفروع الأخرى³.

✓ كما تعرف حالياً على أنها كل شركة لها بلد أساسي وتسعى لأن تكون لها أنشطة مستقرة تخضع لرقابتها على الأقل في بلدين أجبيين أو تحقيق رقم أعمال يفوق 10 % في هذه الأنشطة.

شركة البلد الأصلي تسمى شركة الأم والأنشطة التي تقوم بها في البلدان المستقبلية لها تسمى بالفروع الأجنبية هذه الأخيرة يمكن أن تكون تحت الرقابة المالية المساهمة (Majoritaire) في رأس المال وتسييره (عقد تسيير) أو تكنولوجية (تحويل ونقل التكنولوجيا)⁴.

¹ سلام الرضي: النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية، إشكالية العلاقة عبر الدولة ورأس المال، ط1، دار المنهل اللبناني، 2009، ص21.

² الأنكناد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، جنيف 2002، ص1.

³ سلام الرضي: النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية، إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، مرجع سابق ص 23.

⁴ Michel ghertman: les multinationales, op-cit, p 4

- ✓ كما تعرف بأنها شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم أو دولة المقر ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة كما يكون لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها وتقوم بنشاط متكامل من الإنتاج إلى التوزيع والتسويق¹.
- ✓ ويعرفها جون "لويس ميشلي"، بأنها شركة لها على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج².
- ✓ وهناك من يرى أن هذه الشركات تصبح متعددة الجنسيات عندما يكون 20 % من توظيفاتها خارج البلد الأم كما يوجد من يعتبر هذه الشركات تصبح عالمية عندما يصبح نصيبها 35 % من القيمة الإجمالية للمبيعات لفروعها الخارجية³.
- ✓ ومن جهة النظر القانونية هي شخص يتمتع بالحقوق الممنوحة من طرف دولة ذات سيادة، ومن الناحية العملية هي تنظيم اجتماعي وسياسي يتبع له عدد كبير من الأشخاص (عمال، زبائن، موردين، خبراء، مستثمرين)⁴.

رابعا: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر.

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات ظاهرتين متلازمتين ويصعب التفريق بينهما وتعتبران في كثير من الأحيان ظاهرة واحدة، في حين أن هذا الخلط ليس له ما يبرره في كثير من الأحيان فكليةما يقوم بتدويل الإنتاج الذي يعتبر تقلا جزئيا أو كليا للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم في نفس رأس المال⁵، ولقد تعددت الآراء التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات، وفي ما يلي أهم هذه الآراء⁶:

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: مرجع سابق. ص 15.

² www.cours,economi.com: chapitre 6 les théories de l'investissement international et de la firme multinationale, Consulté Le 03/05/2013.

³ شعيب شنوف: الممارسة والمحاسبة في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر . 2007، ص 117.

⁴ Stephen Hymer: l'entreprise multinationale et la division internationale, études internationales vol 2, N° 1 , 1971. P 58.

⁵ فيصل زمال: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، 2004، ص 30 - 31 .

⁶ عبد العزيز محمد النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 29-34.

- **الرأي الأول:** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي أدى إلى ميلاد الشركة متعددة الجنسيات، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الشركات متعددة الجنسيات لكن بالمقابل هو الذي يساهم في إنشائها، حيث تنشأ الشركة استجابة لرغبة في الاستثمار الأجنبي المباشر فهي سابقة عنه وهو لاحق لها والدافع لإيجادها.
- **الرأي الثاني:** أن الشركة متعددة الجنسيات ما هي إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص، فهو هي، وهي هو، وإن كان بعضهم لا يرى التطابق التام بينهما من كل الوجوه. ويمكن الرد على هذا الرأي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من الممكن أن يتم بواسطة وكلاء تجاريين وأن الشركة متعددة الجنسيات لا تقتصر في استثمارها على الاستثمار الأجنبي المباشر بل يمكن أن يتم بالاستثمار غير مباشر.
- **الرأي الثالث:** أن الشركة متعددة الجنسيات هي أداة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأجنبية، حيث يفترض أصحاب هذا الرأي أنه رغبة من بعض أصحاب الأموال استثمار أموالهم في دولة أجنبية يؤدي بهم إلى إنشاء شركة متعددة الجنسيات ويمكن الرد على هذا الرأي أن تجميع رؤوس الأموال يكون بعد وضع الإطار القانوني للشركة.
- **الرأي الرابع:** هو عكس الرأي السابق حيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة للشركة متعددة الجنسية، والفرق بين هذا الرأي وبين سابقه واضح حيث أن الرأي السابق يعتبر الاستثمار الأجنبي أصلاً والشركة متعددة الجنسيات فرع أما هذا الرأي فيرى أن الشركة متعددة الجنسيات هي الأصل والاستثمار الأجنبي المباشر فرع لأنه إحدى نشاطاتها.
- **الرأي الخامس:** أن العلاقة بينهما دائرية وهو أن الشركة الوطنية تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها وذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول ومن ناحية أخرى فالاستثمارات المباشرة سوف تتحول إلى استثمارات متعددة الجنسيات تبعاً لقيام الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار في العديد من الدول، إن هذا الرأي نظر إلى تأثير كل من الشركة متعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بمنحه صفة التعدد في الجنسية، ونظر من جهة أخرى إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركة وتحويلها إلى شركة متعددة الجنسية في نشاطها.
- **الرأي السادس:** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يضم الشركات متعددة الجنسيات، حيث يركز أصحاب هذا الرأي على المغزى من دراسة الشركات متعددة الجنسيات وهو الاستثمار الأجنبي

المباشر الذي نريد معرفة محدداته في البلدان العربية، وكيفية تعظيم المنافع منه، إن هذا الرأي الأخير أعطى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، لا من حيث تأثير كل واحد منهما بالآخر، بل سعى إلى التنبيه على المهم من هذه الدراسات فكان عملياً أكثر من غيره من الآراء ومن خلال هذه الآراء يتبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما الشركات متعددة الجنسيات تمثل المعبر الرئيسي عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والإدارة والإنتاج وأنشطة المبيعات ممتدة إلى نطاق عدة كيانات قومية وكما رأينا أنها تتألف من مركز رئيسي في دولة ما مع مجموعة من الفروع في الدول الأخرى، ولعل الهدف الرئيسي للشركة هو تأمين أقل تكلفة للإنتاج من أجل غزو الأسواق العالمية، ويمكن تحقيق هذا الهدف بالحصول على أفضل وأكفأ المواقع لمرافق الإنتاج والحصول على تنازلات ضريبية من الحكومات المضيفة لهذه الشركات، وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات مجعاً كبيراً من المواهب الإدارية، والموجودات المالية والموارد التقنية، وتقوم بإدارة عملياتها العملاقة بإستراتيجية عالمية منسقة، وتحاول الشركات متعددة الجنسيات توسعة وإدامة مراكزها في السوق من خلال التوحيد والتكامل العمودي وبمركزية اتخاذ القرارات في الشركة، ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع من الشركات، شركة IBM، EXXON، FIAT، NESTLE، TOYOTA، وبالإضافة إلى ما تقدم تتميز الشركات متعددة الجنسيات بسمات عديدة عن بقية الشركات والمؤسسات العاملة في الاقتصاد العالمي وتمثل بالآتي²:

أولاً: كبر الحجم:

إن الشركات الاحتكارية في الأصل هي شركة كبرى، لكن الشركة متعددة الجنسية فاقت الشركات الاحتكارية بكثير حيث وصلت إلى أحجام هائلة، وعلى سبيل المثال فإن قيمة عمليات شركة (GENERAL MOTORS) للسيارات يفوق إجمالي الإنتاج القومي للعديد من الدول بما فيها بعض

¹ أمينوف: الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 91.

² السيد أحمد الكردي: الشركات متعددة الجنسيات، www.kenanonline.net Consulté le 13/06/2014

الدول المتقدمة مثل الدنمارك، ولا تفصل سمة الحجم الكبير الذي تمتاز به عن سمة أخرى هي معدل ونمو استثمارات هذه الشركة¹.

ثانيا: تركيز النشاط الاستثماري في الدول المتقدمة صناعيا:

يتركز النشاط الاستثماري لهذه الشركات في الدول المتقدمة صناعيا خاصة الولايات المتحدة واليابان، وبلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بعض الاقتصاديات الناشئة أو البلدان الصناعية الناشئة في جنوب وشرق آسيا، إذ تستحوذ هذه البلدان على ثاني حصة استثمارات العالمية الواردة، وهذا راجع إلى بعض الخصائص التي تتميز بها بيئة الاستثمار في هذه البلدان، كاستقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى تقدمها الصناعي².

ثالثا: التفوق العلمي والتكنولوجي:

ويتمثل ذلك في التقنية العالية، والمهارات والبيانات الدقيقة، فإذا كان الإنفاق على البحث والتطوير يتركز في الدول الصناعية، فإنه يتركز بالدرجة الأولى في عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات، فهي تتحكم في التكنولوجيا إذ أصبحت التقنية العالية مصدرا من مصادر قوة هذه المنشآت ورافدا لأرباحها، سواء أكان ثمرة البحث اكتشاف عمليات أو سلع جديدة، أم كان تنوعا سلعيا، ويزيد من هذا التفوق المادي ويدعمه تطبيق أحدث أساليب الإدارة المبنية على أدق المعلومات مستخدمة في ذلك التقنية الحديثة في المعلومات، حتى أصبح من التعبيرات المتداولة عن تجميع المعلومات، ما يسمى "المخابرات الاقتصادية للشركات الدولية" أو نظام الاستخبارات التسويقي، فالبحث الدقيق المستمر لا يقتصر على الجوانب المادية للنشاط الشركة، بل يشتمل التنظيم الإداري للشركة³، لذلك تحرص البلدان النامية على استضافة هذا النوع من الشركات وذلك

¹ بن عنتر ليلي: مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق وعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006، ص10.

وانظر: سيف هشام صباح الفخري: الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب. سوريا، 2010.

² محمد الشريف منصوري: إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة: رسالة دكتوراه في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منشوري قسنطينة 2009، ص39.

³ أحمد بن سعيد الخطابي الحربي: التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، دون سنة، ص 123.

للاستفادة من تقنياتها وخبراتها الإدارية والتنظيمية (نقل وتحويل التكنولوجيا) بعد ما كانت في فترات سابقة مناهضة لهذه الدول خشية من المساس بسيادتها.

رابعاً: الانتشار الجغرافي:

من الخصائص أيضاً التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج البلد الأم لما تملكه من مهارات تسويقية هائلة وفروع وشركات تابعة تتوزع في معظم أرجاء العالم، ويمتد نشاط هذه الشركات ليشمل الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، فهي دائماً تحاول الاستفادة من مزايا المواقع التي تريد أن تتوطن فيه، ودافعها هو الربح.¹

المطلب الثالث: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.

إن الحجم الكبير الذي تتمتع به هذه الشركات يتحقق عندما تجسد أهدافها التي ما كانت لتتحقق لو لم تتبع استراتيجيات معينة في بيئة سريعة التغير، حيث نستطيع أن نميز ثلاث أنواع للاستراتيجيات المتبعة من قبل هذه الشركات، والمتمثلة فيما يلي:²

أولاً: الإستراتيجية الأفقية.

تكون الاستثمارات أفقية إذا قامت الشركة بنفس النشاط الذي تقوم به في البلد المنشأ، ويتم هذا الاختيار كبديل لتصدير المنتجات التامة الصنع، تتم هذه الإستراتيجية من خلال استقلالية الفروع على المؤسسة الأم في العملية الإنتاجية، وتقتصر العلاقة بينهما في حدود الملكية وتحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، ويتوجه الاستثمار للسوق المحلي في الدولة المضيفة للاستفادة من عامل الجوار الجغرافي، ويتم هذا الاستثمار عادة في الدول المصنعة ومن شروط تنفيذ هذه الإستراتيجية ما يلي:

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

- انخفاض نسبي لتكاليف الاستثمار في البلد المضيف.

¹ ولد محمد عيسى محمد محمود: الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 54.

² عنتر برياش: أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي. 2009، ص 32.

- اتساع السوق المحلي.
- ارتفاع تكاليف النقل أو القيود الجمركية "تكاليف التصدير المرتفعة" فالاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يحل محل التجارة.

ثانيا: الاستراتيجية العمودية:

تتجه العديد من الشركات الكبرى تحت ضغط المنافسة الدولية إلى نقل أنشطتها الإنتاجية نحو البلدان التي يتواجد بها الموردون للمواد الأولية أو نصف مصنعة، وتأخذ العلاقة الإنتاجية شكل فروع وورشات، ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في تدنية التكاليف العملية الإنتاجية، حيث يتخصص كل فرع في جزء من سلسلة القيمة، والإنتاج عادة ما يوجه نحو التصدير وليس السوق المحلي، فهدف المنشأة هو تحسين وضعيتها التنافسية ويتم توزيع الفروع حسب المزايا المتوفرة في كل دولة مضيفة، عادة ما تكون البلدان المضيفة مختلفة المستوى عن البلدان مصدر الاستثمار(الأم)، فالشركات متعددة الجنسيات تبحث عن تدنية التكاليف (يد عاملة رخيصة) والاستثمار في القطاعات التقليدية كثيفة العمالة كالنسيج، والجلود وصناعة الألعاب، أو تتجه كذلك لقطاع الخدمات والتكنولوجيات العالية كما هو الشأن في الهند والصين وبعض بلدان جنوب شرق آسيا.

ثالثا: استراتيجية الشراكة أو الاستراتيجية الشاملة:

يمثل التدويل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وسيلة لتخفيض التكاليف الكبيرة الناجمة عن التجارة، وتقليص حالات عدم اليقين المتعلقة بالأخطار الناتجة عن استراتيجيات الشركات المنافسة، فالشركة متعددة الجنسيات تفضل في هذه الحالة القيام بعمليات المداولة والإخراج لأغلب عملياتها الأجنبية، حيث يتم تنظيم الفروع في شكل المنشأة الشبكية، وتسمح هذه الاستراتيجية بتطوير العلاقة ما بين الفروع المختلفة للشركة التي تعمل على تبادل المنتجات التامة الصنع والمنتجات نصف المصنعة فيما بينها من أجل تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم.

المبحث الرابع: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لم يتفق إلى حد الآن الباحثون على نظرية موحدة تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا يزال موضوعه محل اجتهاد، فقد عرفت نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر تطورات فكرية منذ القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى تنوع الدراسات الخاصة بمحدداته العملية والتي تختلف من إقليم إلى آخر.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: النظريات التقليدية: تتضمن النظرية التقليدية أربع نظريات وهي:

1 / نظرية التجارة الدولية: تفسر هذه النظرية حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي قياساً على حركة التجارة الدولية والمال أو رأس المال المالي بصورة عامة على أنّ هذا القياس قد قابله صعوبة كامنة في طبيعة هذه النظرية ذاتها، فنظرية التجارة الدولية لم تقدم تفسيراً محدداً للاستثمار الأجنبي المباشر بل أنها افترضت بادئ ذي بدء عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد إلى آخر كما افترضت أن الشركات تعمل في سوق تنافسي والاستثمار المباشر من ناحية أخرى يمثل انتقالاً لعوامل الإنتاج ويتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها نتيجة سوق احتكار القلة الذي يعمل فيه أغلبها¹.

وقد حاول البعض تطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية التقليدية من أجل فهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فأرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرة نسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأول من الناحية المجردة والنظرية.

إن هذه النظرية يؤخذ عليها تناقضها مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة توجد في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال ثم عدم تفريقها بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من جهة أخرى فالأقرب إلى التصور أن تدفق الاستثمارات غير المباشرة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز استجابة للتباين في معدلات الفائدة دونما تحمل مخاطر

¹ ولد محمد عيسى محمد محمود: الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 60.

الإنتاج في بيئة أجنبية¹.

2/ النظرية السويدية: نظرا للاتقادات الشديدة التي وجهت لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية ظهرت هناك أبحاث وأفكار فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وكان أبرزها أفكار كل من "هيكشر وأولين (HECKSCHER- OLIN)" رواد النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان، وترجع هذه النظرية التي جاء بها "هيكشر وأولين" سبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منهما، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عوامل الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرّر قيام التجارة بين مختلف الدول هذا ما يعني أن هذه النظرية قد توصلت إلى تحديد اختلاف الميزة النسبية الذي يقوم على عاملين رئيسيين هما²:

- اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان يؤدي إلى اختلاف أسعارها النسبية.

- اختلاف في استخدام عناصر الإنتاج معناه اختلاف في دوال الإنتاج ومنه فإن هذه النظرية، إنما تقرّ بأنه من الأفضل لكل دولة أن تخصص في الإنتاج والتصدير على أساس عنصر من عناصر الإنتاج المتوفر نسبيا لديها، حيث الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، وبانخفاض الأجور بالمقارنة مع دولة أخرى يمكنها القيام بإنتاج السلع كثيفة العمل، أما الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فعليها القيام بإنتاج السلع الكثيفة رأس المال، أما الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض، انخفاض الريع، فعليها إنتاج السلعة كثيفة الأرض.

إن هذه النظرية في الواقع قد أهملت ظاهرة "قيام الاستثمار الأجنبي المباشر" وذلك لافتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والمواد الأولية إلى جانب اعتقادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على صيغة تبادل السلعة بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتوج، وعموما هذه النظرية هي تكملة وامتداد للنظرية الكلاسيكية، إلى جانب أنها ساهمت في تفسير قيام التجارة الدولية من خلال

¹ ولد محمد عيسى محمد محمود: الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 60.

² فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 67.

تحديد لها لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول غير أنها قصرت في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر عندما اعتبرته مجرد صيغة تبادل السلعة بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتج الدولي وهذا ما نفاه الواقع الاقتصادي العالمي، حيث كانت رؤوس الأموال في القرن التاسع عشر سببا في خلق الكثير من التجارات الجديدة أيضا، ونمو زراعة محاصيل القطن والشاي والأرز في الهند جاء على يد استثمارات رؤوس الأموال البريطانية، ومن جهة أخرى أثبت الواقع العالمي انتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا الغربية وذلك وفقا لتقسيم العمل الدولي الذي كان سائدا في الستينات.

3/ نظرية رأس المال: ارتكزت هذه الأخيرة في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على عامل وحيد من بين عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي الذي يعتبر القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال، ولقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها بداية من شرحها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة رأس المال وكل التغيرات التي تطرأ عليه خلال صيرورة الاستثمار، إذ ينزع رأس المال للتدفق من المناطق التي تتمتع بفائض وذات معدل منخفض إلى المناطق التي تعاني ندرة نسبية منه، حيث يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبيا، والذي أصطلح عليه بالنظرية الحديثة للفائدة إلى جانب ذلك اعتبرت أن رأس المال يتحرك تلقائيا إلى حيث فائده أكثر ارتفاعا¹.

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة وعلى رأسها أنها لم تفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فالنظرية تعامل تدفق الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار المفهوم الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أساسا التكنولوجيا والمهارة والإدارة².

4/ نظرية أخطار التبادل: ضمن الطرح التقليدي نجد أيضا نظرية أخطار التبادل التي تعتبر أن معدل التبادل هو المحرك الأساسي للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، لقد انطلقت هذه الأخيرة في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك مناطق نقدية في العالم، مناطق تمتاز بالعملية القوية وأخرى تمتاز بالعملية الضعيفة، وعليه حسب هذه النظرية فإن المؤسسات التي تقيم في مناطق تمتاز

¹ فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص6.

² رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، جامعة المنصورة كلية الحقوق قسم الاقتصاد والمالية العامة، مصر، 2000، ص48.

بالعملة القوية تلجأ دون هوادة لاستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة وعليه تعتبر هذه النظرية أنه يجب على هذه المؤسسات عند اتخاذها لقرار الاستثمار في الخارج أن تراعي معدل التبادل أولاً وكل الأخطار المتعلقة بتغيراته.¹

قوبلت هذه النظرية بالرفض مثل سابقتها بانتقادات، إذ اعتبرت أنها محدودة في التفسير الذي قدمته والسبب في ذلك كونها اقتصرت على الاستثمار الذي يتجسد فيما بين المناطق النقدية المختلفة في العالم ودراسة حركة رؤوس الأموال التي تحدث بين مختلف هذه المناطق ومن ثم اعتبرت التباين في تقدير العملات هو المحرك الأساسي للعملية، أي حسبها أن الدولة التي تتمتع بقوة العملة تستطيع أن تستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله.

من خلال ما تقدم لم تستطع النظريات التقليدية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد ركزت هذه النظريات في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال ولم تشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات "هيكشر وأولين" لقيت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورهما لكن بعد عشرون عاما أصبحت هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة وافتراضات غير واقعية، إن هدف تعظيم الربح، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة كمعدل النمو، حجم السوق.... الخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على حركة التجارة، هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر.²

ثانيا: الطرح القائم على أساس السوق:

تعتمد هذه النظريات في تفسيرها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الطرح

¹ فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 66.

² رفيق نازري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 29-30.

النظري القائم على السوق، وضمن هذا الطرح تقوم هذه النظريات على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض بين السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات متعددة الجنسيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجيا المهارات الإدارية.. الخ) بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أي بمعنى آخر إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا، وهذا ما يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي، فضلا عن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات¹.

وبالنظر لمضمون هذه النظريات تدفعنا إلى القول أنها في مجملها من خلال تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر تتفق على نقطتين أساسيتين وهما²:

- النقطة الأولى: تكمن في أن الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتوفر لديها الميزة الاحتكارية أو التنافسية في أحد العوامل التالية:
 - ✓ تكلفة رأس المال.
 - ✓ اقتصاديات الحجم.
 - ✓ النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير.
 - ✓ النفقات الخاصة بالاستثمار.
- النقطة الثانية: وتتمثل في أن تكون المزايا الاحتكارية كافية ومعتبرة لأجل تعويض تكاليف التطور في الخارج وتغطيتها.

¹ عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 48.

² فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 70.

1/ نظرية عدم كمال الأسواق:

تعتبر مساهمة "ستيفن هايمر" Stephen Hymer من أهم المساهمات العلمية في مجال تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أطروحته (1960) واعتبرت أفكار "ستيفن هايمر" بمثابة ثورة علمية لتفسيرها للظاهرة¹.

وتسمى أيضا بنظرية الميزة الاحتكارية، وحسب "هايمر" فإن النظرية التقليدية تسمح بتفسير تدفقات رؤوس الأموال الأمريكية باتجاه أوروبا في فترة ما بعد الحرب وعجزت تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان نحو الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا نحو اليابان، وبالنسبة لـ "هايمر" اختيار الشركات في التدويل نابع من رغبتها في جلب أرباح من خلال التركيز الصناعي (الاحتكار) وهذا ما يسمح لها بأن تمارس سلطة قوية على السوق وبذلك تحصل على مردودية عالية وحسب "هايمر" فإن المؤسسات الاحتكارية تفرض أسعار مرتفعة عندما تواجه كثرة في المشتريين أو سوق غير منظمة، وللتموقع في الخارج حسبه يجب على الشركات أن تمتلك ميزات خاصة (تكنولوجية، تنظيمية،.... الخ) قابلة للانتقال على الصعيد الدولي، مما يسمح بتحقيق أرباح تفوق تكاليف التوطن².

وحسب نظرية عدم كمال السوق فإن انتقال الشركات المتعددة الجنسية من الاستثمار في الدولة الأم إلى الاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات التالية³:

✓ حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة.

✓ حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها

¹ John Dunning and Alan. Mrugman: In honor of Stephen Hymer: The first quarter century of the theory of foreign direct investment. The influence of Hymers dissertation on the theory of foreign direct investment. The American economic review Vol 75 N° 2 may 1985.

² Khouri Nabil: Les déterminants de l'investissement direct étranger étude théorique et analyse empirique. Cas de quelques pays tiers méditerranéennes Algérie, Egypte, Liban, Malte, Jordanie, Maroc, Syrie, Tunisie, Turquie, Mémoire de magistère en sciences de gestion. Ecole supérieur de commerce d'Algérie. 2008. P69.

³ سعدي يحيى: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص118.

بالدول المضيفة.

✓ كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم.

✓ تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

✓ تشدد إجراءات سياسة الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي تنشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح لغزو هذه الأسواق.

✓ قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

✓ الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسية والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة.

ويعتبر "ستيفن هايمر" هو أول من وضع نظرية المنشأة الصناعية وأغلبية الإسهامات العلمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر هي تكملة لأعمال "ستيفن هايمر"¹.

ولقد وجهت عدّة انتقادات لهذه النظرية من طرف من "روبوك" و"سيسموند" والتي يمكن أن تلخيصها في ما يلي: ²

✓ افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص الاستثمار في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

✓ لم تقدم النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسية للتملك المطلق للمشاريع الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الإنتاج والتسويق.

¹ Bijelic Ana: L'état de droit, facteur déterminant à l'entrée des investissements étrangers: le cas de la Serbie, thèse de doctorat en droit, faculté de droit, université de Montréal, 2008, p89.

² سعدي يحيى: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 130.

2/نظرية دورة حياة المنتج لريمون فرنون (Raymond D.Vernon):

انطلاقاً من لغز "ليونتيغ" حاول "فرنون" صياغة مقارنة نظرية تربط الاقتصاد الصناعي بالاقتصاد الدولي إذ يظهر من خلال هذا الربط دور الاستثمار الأجنبي، هذا الأخير الذي يظهر كمرحلة نهائية لدورة منتج دولي¹.

ولقد بدأت نظرية التدويل المنشأة مع نظرية دورة حياة المنتج "فرنون"، إذ لاحظ هذا الأخير دور دورة حياة المنتج كعنصر مهم في تحديد قرار التدويل (Internationalisation)، وهذا انطلاقاً من خلال ملاحظة سلوك الشركات الأمريكية وقد برهن "فرنون" بأن أي إنتاج يمر عموماً بسلسلة من المراحل أو الأطوار².

✓الطور الأول: المنتج الجديد أو الانطلاق.

✓الطور الثاني: نمو المنتج.

✓الطور الثالث: النضج.

✓الطور الرابع: التدهور.

وفيما يلي سنتطرق بشيء من التفصيل لمختلف مراحل دورة حياة المنتج³.

- الطور الأول: المنتج الجديد

ويتضمن العناصر التالية:

خصائص الإنتاج: ويتميز الإنتاج في هذا الطور بعدم استقرار التقنية المستعملة في الإنتاج والابتكار هو القاعدة التي تحكم العملية الإنتاجية وتكيف كل الجهود وتكثيفها لأجل صناعة المنتج

¹ Soltani Mohamed Nader: L'importance du capital humain en tant que déterminant des investissements direct étrangers: cas du secteur textile, habillement en Tunisie, Thèse de doctorat discipline: Géographie et aménagement de l'espace, Université de Paul Valéry, Montpellier III, France, 2009, p71.

² Iman Benziane Taïbi: Les déterminants de l'internationalisation des entreprises, cas du secteur de la distribution en France, thèse de doctorat en science de gestion, institut d'administration des entreprises, Université des sciences et technologie de Lille, France, 2003, p21.

³ Jean Louis Mucchielli: Principes d'économie internationale, Economica, Université francophone, LIREF, Paris, France, p42, 46.

المطلوب حتى يتم الحصول النتيجة المرجوة، إلى جانب هذه الجهود المبذولة يتم الاعتماد على اليد العاملة الماهرة والمؤهلة من مهندسين وخبراء ومصاريف البحث والتطوير وتجدر الإشارة أنه قد يستغرق المنتج الجديد عدة سنين وبعد الحصول على المنتج الجديد تكون الكميات المنتجة منه قليلة لأنه لا يزال محل تجربة في السوق، بالإضافة إلى سعره المرتفع نتيجة التكاليف التي تحملها (بحث وتطوير، ويد عاملة مؤهلة آلات جديدة بالإضافة إلى تكاليف الإشهار للتعريف بالمنتج).

خصائص الاستهلاك: عندما يطرح المنتج الجديد في السوق يكون سعره مرتفع ولا يقبل عليه سوى المستهلكين ذوي الدخل المرتفع ويكون بمثابة سلعة تفاخرية، وتكون المرونة الطلب السعرية ضعيفة لوجود بدائل أخرى لدى المستهلك ضعيف الدخل، والتي تحقق له نفس المنفعة والإشباع.

الخصائص المتعلقة بهيكل السوق: يسود احتكار مؤقت للمنتج الذي تمتلكه الشركة المبتكرة للمنتج، هذا الأخير المتوج ببراءة ابتكار يخول للشركة حق الملكية على التكنولوجيا المستعملة في إنتاجه.

- طور الثاني: نمو المنتج

ويتضمن العناصر التالية:

خصائص الإنتاج: وفي هذه المرحلة تستقر الأبحاث المتعلقة بالمنتج والتقنيات المستعملة بحيث يصبح المنتج كامل النضج من ناحية المواصفات التجارية وتتوقف الأبحاث المتعلقة به وتبدأ عملية الإنتاج بكميات كبيرة استجابة لطلب متزايد عليه، وتبدأ عملية إقامة ورشات الإنتاج لإنتاجه بكميات كبيرة وفي هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتجسيد استثمارات ضخمة وتخفض تكاليف البحث والتطوير وتدخل المؤسسة في الإنتاج الفعلي للمنتج بعد الفترة التجريبية في المرحلة الأولى.

خصائص الاستهلاك: دائرة الاستهلاك تتوسع والسعر ينخفض وبمس المنتج شرائح واسعة من المجتمع مع احتمال تقليد المنتج، أما بالنسبة للمرونة السعرية فإنها ترتفع بظهور بدائل أخرى للمنتج مما يجعل المنتج عرضة للتقلبات السعرية.

خصائص بنية السوق: يظهر احتكار للقلة، وهذا لدخول منافسين جدد في السوق لانتشار وشيوع التقنية المستعملة في المنتج بحيث يصبح بالإمكان إنتاجه.

- الطور الثالث: النضج

و يتضمن العناصر التالية:

خصائص الإنتاج: تصبح التقنية المستعملة لإنتاج المنتج معروفة، وتؤول إلى التقادم، وتعزف المؤسسة عن إدخال تجديد آخر على المنتج، ويزداد عدد الوحدات الإنتاجية التي تصنع المنتج.

خصائص الاستهلاك: يصبح الطلب جد مرن على المنتج وتزداد المنافسة بين المؤسسات لتسويق المنتج، ويصبح هذا الأخير في متناول كل شرائح المجتمع حتى ذوي الدخل المنخفض، فبعد أن كان المنتج يمتاز بالجدة يصبح منتج عادي، ويفقد خصوصية الجدة، ويحدث تشبع للاستهلاك.

خصائص بنية السوق: لا يستقر الاحتكار وحركات دخول وخروج المنافسين التي تخص الطور الثاني وتتوقف وتبقى إلا الشركات التي لها نصيب كبير في السوق وتختفي التقنية المستعملة في المنتج.

- الطور الرابع: التدهور

ويتضمن العناصر التالية:

خصائص الإنتاج: تدهور المنتج يتأكد، ويتقادم وتصبح تقنية إنتاجه متقدمة جدا، وظهور منتجات جديدة يعجل بتقادمه، ويصبح كثيف العمل الغير مؤهل، ولا تقوم المؤسسة بتجديد استثمارات أخرى.

خصائص الاستهلاك: ينخفض استهلاك المنتج نظرا لقلة الطلب عليه.

خصائص السوق: تخرج العديد من المؤسسات من السوق أو تتوقف نظرا لقلة الطلب على المنتج وينقل إنتاج المنتج إلى المؤسسات المتعاقدة من الباطن مع المؤسسة لإنتاجه، هذه المؤسسات التي تنتجه بمواصفات رديئة مقارنة مع المؤسسة صاحبة البراءة لإنتاجه.

في هذا الإطار يؤكد فرنون في نظريته على أن التبادل الدولي هو الآخر يمر بالمراحل الآتية:¹
المرحلة الأولى: يفترض أن التجديد والإنتاج يبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون تسويق

¹ أحسن عثمانى: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في عولة الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لحضر باتنة: 2003، ص30.

المنتج في السوق المحلي غالبا ما تكون تكاليفه الإنتاجية مرتفعة.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الكبرى، إذ بعد مضي فترة معينة تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير بعض الكميات من المنتج الجديد إلى الدول الصناعية محققة بذلك أرباحا.

المرحلة الثالثة: تبدأ الدول الصناعية بتطوير طاقاتها الإنتاجية الخاصة بالمنتج الجديد بمساعدة فروع الشركات الموجودة بها فتصبح مصدرة لهذا المنتج أو يبدأ التفكير في إقامة مشروعات في بعض الدول المتخلفة أو الدول النامية، بسبب انخفاض مستوى الأجور كذلك تستطيع هذه الدول النامية أو الأقل تقدما هي الأخرى أن تنقل المعرفة التكنولوجية الموجودة في كندا وأوروبا واليابان والتي تتعلق بهذا المنتج، بينما تتدهور السلع في الأسواق الأمريكية وتتحول إلى بلد مستورد لهذا النوع من السلع وتبدأ مرحلة جديدة في أسواق بقية الدول الصناعية والدول النامية الأخرى وهذا لا يؤثر على الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مستوردة للمنتج الذي كانت تتمتع فيه بميزة نسبية في البداية لأنها في المقابل تستثمر في محاولة ابتكارها المنتجات جديدة وتحفظ دائما بميزتها النسبية في السبق التكنولوجي، ومن بين عيوب هذه النظرية أنها على المؤسسات الصناعية الأمريكية وأهملت المؤسسات الأخرى العاملة في الاقتصاد العالمي.

3/ نظرية الأسواق والمنتجات الوسيطة لـ (Casson et Buckley):

قام كل من "كاسن Casson" و"بوكلي Buckley" بإصدار كتاب مشترك بعنوان:

مستقبل الشركة متعددة الجنسية «The futur of the multinational entreprise»، وفي هذا الكتاب درسا تكاليف الصفقات للشركات متعددة الجنسيات وحسبها وبسبب عدم كمال الأسواق وصعوبة تحديد أسعار المنتجات الوسيطة مثل براءات الاختراع والتراخيص والماركات تصبح تكاليف السوق مرتفعة وعليه فإن الشركات متعددة الجنسيات ملزمة بخلق سوق داخلي وكذلك تستطيع الشركات تعويض السوق الخارجي وذلك لتخطي مشاكل عدم كمال السوق وتخفيض التكاليف وزيادة المردودية، ويمكن أن هذه النظرية تميزت بدراسة الشركة الأم وفروعها في الخارج وذلك عن طريق الرقابة للسلع الوسيطة لتعظيم الفوائد، بعد دراسة تكلفة النقل والحواجز الجمركية، "بوكلي" و"كاسن" وجدا أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل التصدير لتجنب التكاليف وفي الحالة

العكسية تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج¹.

ويمكن أن نميز في نظرية الأسواق والمنتجات الوسيطة ما يلي²:

- ميزات مرتبطة بتعدد الجنسية للشركات.

- ميزات مرتبطة بالاستثمار باعتباره إحلال للتصدير أو للإنتاج بالترخيص.

وهذه النظرية هي مكمل لنظرية دورة حياة المنتج، كما تأخذ في الحسبان وضعية الشركة التي تخطط وتحضر عدة منتجات لسوقها المحلي ولأسواقها الخارجية، فهي تكمل نظرية "هايمر" وتوسعها ومن عيوبها صعوبة تجريبها بسبب كون الأسواق غير كاملة، إضافة إلى أنها لا تهتم بتعدد الجنسية في مجال الخدمات (تدويل الخدمات).

ثالثا: الطرح النظري القائم على أساس تنظيم المؤسسة

يتضمن هذا الطرح عدة نظريات منها من فسرت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تسيير المؤسسة، ومنها على أساس إستراتيجيتها إلى جانب نظرية المعلومات والنموذج الياباني، وسنحاول استعراضها وبلورتها كآلي:

1/ الطرح القائم على تسيير المؤسسة:

لقد أكد العديد من الباحثين على الدور الهام الذي يؤديه مسير المؤسسة لاسيما في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار في الخارج، وحسب الاقتصادي "بنروز Penrose" يعتبر نمو الشركة يبدأ من استغلال المنتجات الجديدة إلى غاية غزو الأسواق الأجنبية الجديدة، أما الاقتصادي "ريتشاردسون Richardson.D" فقد أعدّ نموذج يشرح فيه دوافع اتخاذ قرار التوطن في الخارج حيث يوجد داخل الشركة مجموعتين من القرارات وهما³:

¹ Yanhai Zhao: L'insertion de la chine dans la mondialisation, les flux d'investissement direct étrangers et la disparité économique régionale en chine, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Sorbonne Nouvelle Paris 3, France, 2009, p40.

² دحماني سامية: تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988، 1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص28.

³ دحماني سامية: المرجع نفسه، ص28.

- مجموعة اقتصادية موضوعية (هدفها تحقيق الربح متوسط في المدى البعيد).

- مجموعة مرتبطة بالآفاق الواسعة للمسيرين.

2/ الطرح القائم على إستراتيجية الشركة:

يرى "أهاروني Aharouni" أن قرار الاستثمار بالخارج ما هو إلاّ استجابة للفرص المتاحة الناتجة عن تحريض داخلي المتمثل في مدى إرادة الإدارة العامة للتوطن في الخارج، وإمّا عن تحريض خارجي (والمتمثل في التخوف من فقدان السوق، ومواجهة منافسة أجنبية قوية في الخارج) فهناك بعض الشركات التي أصبحت في وقت قصير متعددة الجنسية منها: Michelin, Air Liquid, Nestle, TOYOTA, Mitsubishi، وحسب الباحث يمكن للشركة أن تتبنى استراتيجية للتدويل هجومية أو دفاعية كما يمكنها أن تتوطن في حالات عديدة منها: تشبع السوق المحلي كالإسمت مثل "لافارج Lafarge" في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وعموما يفسر "أهاروني Aharouni" في تحليله لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر إلاّ أنه لم يقدم استفسارات حول قرارات التوسع المتخذة من قبل الفروع نفسها¹.

3/ المدرسة اليابانية: قاما كل من "تسورومي TSU-ROMI" و"كوجيما KOJIMA"

بإعداد نظرية تخص الشركات اليابانية استنادا إلى مبدأ التسيير والتنظيم الذي تعتمد هذه الشركات فقد طورا الباحثان نموذج يجمع الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، واعتماد على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945 تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، فالمدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية فلهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية

¹ دحماني سامية: تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998، مرجع سابق، ص 29.

الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات اليابانية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي¹، ولقد حاول الاقتصادي "تسورومي" تفسير مدى فعالية الشركات اليابانية مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث توصل إلى أن المسربين الأمريكيين ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في حين أن النموذج الياباني يركز على اشتراك جميع الأطر المتوسطة والعليا، كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الأجل، فضلا عن وجود علاقات دقيقة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية التوطن بالخارج² وتعرضت هذه النظرية للنقد ووفقا لـ "جون ديينغ" فإن هناك بعض القيود تحد من قدرة نظرية "كوجيما" في الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في وضع فهم عام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فنظرية "كوجيما" تعاني من البساطة الشديدة في إطارها ومرجعيتها³.

رابعا: النظرية السنتيكية والإلكتيكية

1/ التحليل التجميعي لـ "جون لويس ميشلي" Jean Louis Muccheilli

اعتمد "ميشلي Muchielli" في تفسيره لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات، مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية) مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع، ويرى الاقتصادي الفرنسي "ميشلي" أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي التي تعتبر إحداها أو مجموعة منها مسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج والأسعار النسبية للسلع بين الدول، فهي التي تدفع الدول المندمجة في النظام العالمي إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها، وتدفع هذه المحددات أيضا الشركات بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يمكن أن يظهر كل محدد كسبب وراء قيام المؤسسة بتدويل نشاطها وتمثل هذه المحددات

¹ رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص 69.

² عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 119.

³ رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 80.

في¹:

- اختلاف التكنولوجيا: ويمكن أن يكون سببا للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث حالات:
 - ✓ قيام المؤسسة باستغلال ميزتها التكنولوجية في البلد المضيف الأقل تقدما.
 - ✓ تعلم واكتساب التكنولوجيا في البلد المضيف الأكثر تقدما.
 - ✓ التدريب على استخدام التكنولوجيا لتجنب نسيانها في حالة وجود تكنولوجيا مختلفة في البلد المضيف.
- اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج: حيث تتجه المؤسسات للاستثمار في البلد الذي يعرف وفرة نسبية أكبر في بعض عناصر الإنتاج.
- اختلاف أو تشابه الطلب: حيث يمكن أن يكون الطلب عنصر محدد للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية.
- وفرة الحجم: حيث أن الشركات متعددة الجنسيات لها القدرة على استغلال وفرة الحجم أكبر من المؤسسات المحلية لأن أسواقها تمتد إلى عدة دول.
- اختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع: حيث أن سيادة سوق احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية للسلع يؤدي إلى اختلاف وتنوع السلع المنتجة، مما يؤدي إلى قيام التبادل والاستثمار الأجنبي المباشر.
- اختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج: فمثلا ارتفاع سعر العمل نتيجة تأثير النقابات يحث المؤسسة على الاستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة خفض التكلفة.
- كما اعتمد " ميشلي " في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل وهي:
 - ✓ مستوى التحليل الكلي (MACRO) (ميزة النسبية للدولة الأصلية).

¹ عمر بجاوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002 - 2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص145.

✓ مستوى التحليل الجزئي (MICRO) (الميزة النسبية للمؤسسة).

✓ مستوى هيكل الصناعة أو القطاع.

وبالنسبة للعوامل أو المحددات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الكلية فتتمثل حسب "ميشلي" فرص وتهديد في نفس الوقت وهذا يتوقف على درجة توفرها في البلد المعني بالتوطن. وتتمثل عوامل البيئة الكلية فيما يلي¹:

- المجال الطبيعي: الموقع الجغرافي ووفرة الموارد الطبيعية اللازمة للعملية الإنتاجية.

- المجال الجغرافي: احتمال وجود طلب على المدى المتوسط أو البعيد (سوق واعدة) وهذا يزيد من رغبة الشركة في التوطن.

- المجال الاقتصادي: يمثل المجال أو العامل الاقتصادي في:

✓ اختلاف في تكاليف الإنتاج (خاصة تكاليف الأجور).

✓ اختلاف أو تباين في مستوى الإنتاجية ووفرة اليد العاملة المؤهلة.

✓ وجود مناطق نقدية أو جبائية مخفزة.

✓ الوضع الراهن للسوق.

✓ الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

- المجال السياسي: ويتضمن العامل السياسي نقطتين:

✓ وجود اختلاف أو عدم توازن وطني.

✓ تحفيزات جبائية مقدمة من طرف الدولة.

- المجال التكنولوجي: ويتضمن ما يلي:

✓ مستوى التنمية في البلد.

✓ القدرات الإنتاجية للبلد (نوعية النقل، شبكات الاتصال،...)

¹Iman BenzianeTaibi: Les déterminants de l'internalisation des entreprises, cas du secteur de la distribution en France, op-cit, p24, 25.

- المجال السوسيوثقافي (Socio-cultural): ونجد في هذا المجال ما يلي:

✓ عادات وتقاليد متعلقة بالاستهلاك. (التأقلم وقبول المنتج).

✓ مستوى النضج والوعي للمستهلك.

أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالبيئة الجزئية فحسب " ميشلي " تتمثل في المتغيرات التالية:

✓ قيود وتحفيزات الاستهلاك.

✓ درجة تشبع وتغطية الطلب الوطني للبلد.

✓ درجة المنافسة في السوق.

لقد قدم هذا لتحليل إضافة منهجية بدججه لمستويات التحليل الثلاث (المؤسسة، هيكل السوق والبلد) في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال فكرة توافق أو عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، حيث أعطت هذه التفسيرات ديناميكية من خلال فكرة التدرج النسبي للبلد في النظام العالمي القائم على تغير خصائصه الاقتصادية والتكنولوجية لكن هناك مآخذ عليها تتمثل في¹:

- لم نشرح أسباب عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد المؤدية إلى الاستثمار المباشر.

- ركزت النظرية على ديناميكية الميزة النسبية سواء للتخصص التبادلي أو الاستثمار وآثرها على التدرج النسبي للبلاد في النظام العالمي، وتغيره عبر الزمن، ولكنها لم تستطع شرح هذه الديناميكية وكيفية وصول البلد إلى تحسين وضعه في الاقتصاد العالمي.

- لم تستطع هذه النظرية تطبيق قواعدها ومبادئها على قطاع الخدمات حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية ومن بين هذه الخصائص عدم القدرة على تخزينها أو نقلها، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة.

¹ عمر يحياوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 2002-2010، مرجع سابق، ص148.

2/ النظرية الإلكتيكية (الانتقائية) لـ "جون دنينغ John Dunning"

اعتمد دنينغ في صياغته للنظرية الإلكتيكية لتفسير ظاهرة التدويل والشركات متعددة الجنسية على النظريات السابقة، واعتبر أن هذه النظريات لم توفق كلياً في الإجابة على الأسئلة الثلاثة كيف ولماذا وأين ومتى تحدث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ومن خلال النظريات السابقة استخلص دنينغ مقارنة إلكتيكية سميت بالنظرية الإلكتيكية وقام بصياغة نموذج ملائم لتفسير ظاهرة انتقال رأس المال بين الدول¹.

إن محاولة فهم وحصر سلوك الشركات متعددة الجنسيات في إطار نظري موحد يعتبر مهمة صعبة، فمنذ ثلاثين سنة العديد من النظريات حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزت الكثير منها على دراسة بعض الميزات في نطاق ضيق كمحاولة للإمام ظاهرة وسلوك الشركات متعددة الجنسيات وكان لها صدى في وقتها وعلى الرغم من بعض النظريات تطابقت أفكارها مع الواقع الاقتصادي والتحدي الكبير يبقى في تفسير شمولي سلوك الشركات متعددة الجنسيات².

وفي تفسيره للظاهرة وسلوك الشركات متعددة الجنسيات قام بدمج المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات تحت اسم المنهج الانتقائي (Paradigme electique)، وحاول الإجابة على السؤال التالي: لماذا تقوم الشركات بتدويل أنشطتها؟³.

وسمي هذا النموذج بنموذج OLI، حيث تعني OLI ما يلي:

الجزء O: المزايا الخاصة بالشركة (Ownership).

الجزء L: المزايا الخاصة بالموقع (الدولة) مزايا الملكية (Localisation).

الجزء I: مزايا التدويل (Internationalization).

وهذا ما يسميه "دينينغ" القوات الثلاثة التي تحدد وجود الشركات متعددة الجنسيات وتفسر سلوكها وفيما يلي سوف نقوم بشرح مكونات النموذج:

¹Accolley Delali: The determinants and impacts of foreign direct investment, MPRA paper N°3084, 2007, p16.

²J.H Dunning:the globalization of firms and the competitiveness of countries: some implication for the theory of international production, Institute of economy research and University, p10، 11.

³J.H Dunning: The electic paradigm in age of alliance, Journal of Business Studies third quarter, 1995, p 461.

أ/الجزء O: المزايا الخاصة بالشركة (مزايا الملكية):

هذا الجزء من OLI يجب على السؤال لماذا تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج؟ وكان جواب "دنينغ" أن الشركات تمتلك مزايا خاصة تضمن تجاوز تكاليف التدويل أو الانتقال إلى الخارج، لأن القيام بنشاط استثماري مباشر خارج الدولة الأم مخوف بالمخاطر والتكاليف منها ما يتعلق بالقوانين والمؤسسات واللغة والعادات والتقاليد وكذلك المعلومات المتعلقة بالسوق، زيادة على هذا فإن الشركة حين تقرر الانتقال إلى بلد آخر أن تأخذ في الحسبان التكاليف المرتبطة بالمسافة بين البلدين (البلد الأم والبلد موضوع التوطن) لذلك يجب أن تكون المنافع المحصلة من التدويل تفوق التكاليف التي تواجهها الشركة، ويصطلح عليه العائق الأجنبي (Handicap de l'étranger).

ويمكن حصر المزايا الخاصة بالشركة (O) في ثلاثة عناصر رئيسية وكل عنصر يتفرغ عنه مزايا كآلي¹:

- المعارف المتخصصة: تتضمن التجديدات، مستوى التقدم التكنولوجي، ومهارات العمال.
- اقتصاديات الحجم: وتتضمن اقتصاد السلم، اقتصاد النموذج، البحث عن رأس مال يسمح بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة للمنتجات.
- المزايا الاحتكارية: وتمثل المزايا الاحتكارية في أن تكون الشركة هي الأولى في السوق أو امتلاك علامة معترف بها في السوق الدولية.

ب/الجزء L: المزايا الخاصة بالموقع (Localisation):

هذا الجزء يجب على السؤال أين يجب أن تتوطن الشركة ويجيب "دنينغ" على السؤال تتوطن الشركة في الموقع الذي تعظم مزاياه المزايا الخاصة بالشركة². وقبل أن تقبل الشركة على القيام بالاستثمار تقوم بعملية مقارنة المواقع المحتملة للتوطن وتحديد

¹ Eric Jasmin: Nouvelle économie et firmes multinationales les enjeux théoriques et analytiques le paradigme électrique: Centre études internationales et mondialisation, Montréal, Canada, 2003, p9.

² Graiche Lynda: Les formes d'implantation des firmes multinationales en Algérie: Objectifs stratégies mémoire de magistère en sciences de gestion, Facultés des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université Mouloud Mammeri de Tiziouzu, 2012, p71.

الموقع الذي يعظم المزايا الخاصة بالشركة.

وقد قام "دنينغ" بتوسعة نظريته واقترح نموذج منهج آخر إلى جانب منهج OLI ويسمى منهج ESP، حيث:

E: البيئة (Environnement).

S: النظام (System).

P: السياسات (Politics).

وتشكل هذه العناصر الثلاثة التنافسية الخاصة بالدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها،

إذ يتضمن كل عنصر من عناصر المزايا الخاصة بالموقع عناصر فرعية تضمن جاذبية الموقع للاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يوضح مكونات منهج ESP.

جدول رقم (03): المزايا الخاصة بالموقع وعناصر "ESP"

E: البيئة	S: النظام	P: السياسات
وفرة ونوعية عوامل الإنتاج المتاحة	مكونات النظام الاجتماعي	السياسات الحكومية
1- الموارد البشرية	1- حرية المؤسسات	1- الاقتصاد الكلي (الضريبة، النقد، سعر الصرف)
2- الموارد الطبيعية	2- النظام الاجتماعي	2- الاقتصاد الجزئي (القطاعات الصناعية، المبادلات، المنافسة)
3- مستوى التنمية الاقتصادية	3- التحالفات مع البلدان الأخرى	3- السياسات العامة (التعليم، حماية المستهلك)
4- الخلفية التاريخية والثقافية	4- الموقف اتجاه الأجانب	
5- النقل	5- اللغة	
6- البنى التحتية للمواصلات	6- الثقافة	
7- شبكات التوزيع		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Eric Jasmin: Nouvelle économie et firmes multinationales, les enjeux théoriques et analytiques, Le paradigme électrique, opi-cit, p10.

ويعتبر هذا الجزء (L) من منهج OLI هو محور دراسة هذه الرسالة وهو يتعلق بالمحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ج/الجزء I : مزايا التدويل.

ويتعلق هذا الجزء من OLI بميزة التدويل أو يجيب على السؤال كيف تتوطن الشركات في الخارج أو ما هو نموذج التنظيم الذي يجب أن تبناه الشركة لتعظيم المزايا الخاصة بعد تحديد الموقع المستهدف والذي تتوافر فيه الشروط الأساسية الخاصة بـ ESP لكي يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن عرض الخيارات الخاصة بالمؤسسة بين أن تقوم بالاستثمار أو التصدير أو أن تتنازل على الترخيص، وفق الجدول التالي:

جدول رقم (04): الخيارات بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، الترخيص، حسب OLI

الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التصدير أو الترخيص			
طرق الدخول الأسواق	مزايا الشركة	مزايا التدويل	مزايا الموقع
الاستثمار الأجنبي المباشر	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
الترخيص	نعم	لا	لا

Source:john dunning: international production and multinational enterprise,London,1981,p32.

وحسب الجدول السابق فإن للشركة الخيارات التالية:

- الخيار الأول: ويشمل كل من مزايا الشركة والموقع والتدويل ففي هذه الحالة تقوم الشركة بعملية الاستثمار في الخارج ويحدث الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخيار الثاني: يشمل مزايا الشركة ومزايا التدويل ولا يشمل مزايا الموقع في هذه الحالة تفضل الشركة التصدير عن الاستثمار.
- الخيار الثالث: وهو خيار منح الترخيص إذ لا تتوفر مزايا الموقع ومزايا التدويل لأن الشركة تتوفر لديها المزايا الخاصة بها فقط.

لقد لاقت أفكار " دنينغ" قبولا في الماضي وتلاقي قبولا حتى في الوقت الحاضر، وتعتبر

نظريته من أكثر النظريات قبولاً في مجالات تفسير وجود الشركات متعددة الجنسيات، حيث جمعت هذه النظرية بين العديد من العوامل التي يمكن أن يعزى إليها وجود الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات دولية النشاط.¹

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتكون محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية، وفيما يلي سنفصل في كل محدد.

أولاً: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي دورها بالكامل كأن يوجد إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المحددات الاقتصادية التقليدية حسب الحافز الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات في دولة ما إلى حجم السوق ومدى توفر الموارد والأصول ومعدل الكفاءة بالإضافة إلى الإطار العام وسياسات الاستثمار المنتهجة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.²

1/ حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB).³

إذ أن الناتج المحلي الإجمالي المحدد الوحيد الذي حقق فعلياً الإجمالي بين المهتمين بدراسة

¹ سامي سلامة نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على العمالة والتصدير في الدول النامية، كلية الحقوق والمالية العامة، جامعة بني سويف، ط 1، 2008، ص 97.

² فريد أحمد سليمان قبلان: مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006، ص 30.

³ أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، 2005، ص 35.

محددات توطن الشركات متعدد الجنسيات وذلك من خلال الدراسات التجريبية لهذه المحددات¹.

2/ درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق، بمعنى كلما كانت درجة الانفتاح على العالم الخارجي كبيرة كلما كان اقتصاد البلد المضيف جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية.²

3/ وفرة وجود عوامل الإنتاج:

إن وفرة وجود عوامل الإنتاج تؤثر في تكاليف الإنتاج، فتنوع الموارد الطبيعية ووفرة يد عاملة هي عناصر تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التوطن حيث أن تكاليف اليد العاملة المتعلقة بالأجور تعتبر محدد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن يد عاملة مؤهلة وغير مكلفة.

4/ البنية الأساسية:

تعتبر البنية الأساسية المادية والمعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار الموقع فوسائل الاتصال تؤدي إلى تخفيض تكلفة الأعمال خاصة بين الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة ودقيقة زادت من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن جودة المعلومة ودقتها تساعد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.³

¹ Benjamin de Prost: Les deux formes d'IDE et l'investissement productif: L'impact du taux de change réel, Thèse de doctorat en sciences économique, Université Panthéon, Assas, France, 2012, p28.

² فريد أحمد قبلان: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص23.

³ وسيلة بوراس: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الصين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص69.

5/إطار سياسات الاستثمار.

تسمى المحددات الخاصة بسياسية الاستثمار كل ما يتعلق بالقرارات السياسية الوطنية، ويجب التأكيد على أن الحدود بين هذه المجموعة من المحددات ومجموعة المحددات الاقتصادية في أغلب الأحيان متداخلة، مثلا الحقوق الجمركية ونوعية البني التحتية (التي رأيناها من قبل) تتلاقى في إطار ضيق مع مجموعة المحددات السياسية والعكس صحيح ومهما يكن نستطيع أن نميز بين مجموعتين من المتغيرات ذات السمة السياسية المفسرة لاستقطاب أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثل المجموعتين في:¹

أ/ مجموعة ذات طابع تحفيزي (السياسات التحفيزية): وتتضمن ما يلي

- الإجراءات الحكومية ذات طابع تحفيزي: تعتبر حزمة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالحوافز الاستثمارية من بين العوامل الجاذبية للاستثمار أو على الأقل تعزز جاذبية الدول للشركات متعددة الجنسيات ومن بين أدوات السياسة التحفيزية نجد الضريبة في المقام الأول، ثم الإجراءات المحفزة أو المعيقة المفروضة على المستثمرين، نفقات التريبة والبحث والصحة، برامج الخصخصة والتحرير الاقتصادي وكذلك معدل الفائدة.

الحوافز المالية: للحوافز المالية أثرا بارزا في جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن يبقى أثرها محدودا لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار والتمادي في منحها يؤدي إلى اختلالات في السياسة المالية للدولة.

وقد يصاب البلد المضيف بما يسمى بلعنة الفائز حيث تصبح الآثار السلبية المترتبة عن توطن هذه الاستثمار مكلفة بالنسبة للبلد،² وتتصدر قائمة الحوافز، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية، ائتمانات ضريبة، الاستثمار الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل التصدير.³

¹ Benjamin de prost: les deux formes et l'investissent productif: l'impact du taux de change réel , these de doctorat en sciences économiques , université panthéon , Assa .France2012 .p 59

² منور سرين، عليان نذير: حوافز الاستثمار الخاص المباشر . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2 ص 95 .

³ أميرة حسب الله محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية مرجع سابق، ص 34 .

ولأثر النظم الضريبية على بيئة الأعمال الطبيعية للشركة هو أحد العوامل الرئيسية في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج والأعباء الضريبية المفرطة تجعل الشركات متعددة الجنسيات تبتعد عن الاستثمار في بلد لديه إمكانيات واحتمالات البلد المضيف للاستثمار، ولا تشمل الأعباء الضريبية أسعار الضريبة فحسب بل كذلك المعاملة الضريبية لأرباح الأسهم ورسوم الامتياز والتحويلات وغيرها من العمليات والمعاملات التجارية اللازمة في إطار العلاقة بين الشركة الأم والشركة الفرعية¹

الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق توفير مواد الخام تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج والتسويق المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار الجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، وهناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها².

- السياسات الخاصة بالتعليم والصحة:

تعتبر السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم من سياسات طويلة المدى على عكس السياسات المتعلقة بالتحفيز فالدول تستطيع أن تلجأ إلى إجراءات هيكلية لتنمية جاذبية أقطارها للاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا السياق تندرج مسألة ترقية التربية والتعليم، لأن حاجة المؤسسة ليد عاملة متعلمة تبدو من الأمور البديهية بغض النظر عن إنتاجيتها المرتفعة لأن مثل قوة العمل هذه (المتعلمة) تستطيع أن تستوعب التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المتعلقة بتكوينها.³

ويقاس أثر السياسات المتعلقة بالتربية والتعليم على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر

¹ زايري بلقاسم وصديقي أحمد: الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، دراسة تطبيقية، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية 28، 29 جانفي، 2008.

² كاكبي عبد الكريم: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية . 2011، ص 76 . 77

³ Bouoyour jamel et mouhoud el mouhoub . hanchan ,hicham: investissements direct étrangers et croissance économique mpra.ub.uni. muenchen . de, 29 125 Consulté le 30 ,08, 2014

بمؤشرات كمعدل المتدريس، ومن بين الدراسات المتعلقة بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمهتمة بمحدد التربية والتعليم، دراسة (Noorbakhsh paloni et youcef) التي أبرزت دور رأس المال البشري كمحدد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا الدور يتزايد مع مرور الوقت وقد استخدمت هذه الدراسات القياسية مستويات التعليم بأطواره الثلاثة، وجد لها أثر إيجابي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في 36 دولة ما بين 1980 – 1994.¹

أما فيما يتعلق السياسات الحكومية التي تخص الصحة العمومية فإن مفهوم رأس المال البشري يركز على الصحة لأن اللياقة البدنية للعمال تؤثر في الإنتاجية وتركيزها وكذلك بديهي أن الشركات متعددة الجنسيات لا تضع حياة العمال المنتقلين إلى البلدان في خطر ولا تقرر أن توطن هذه الشركات في بلدان تنتشر فيها الأمراض المعدية والأوبئة أو يصعب الحصول على العلاج بالكم والكيف اللازمين لذلك أعتبر بعض الباحثين أن الوضع الصحي للسكان المحليين كمتغير مفسر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الدائمة إلى جانب التربية والتعليم.²

إذن تعتبر سياسات الصحة والتعليم من المحددات السياسية الهامة، وترقية هذه السياسات وتحسين وتعزيز هياكلها من الشروط الضرورية لجاذبية البلاد.

- سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي:

تدعم سياسات الخصخصة ودرجة تقدمها جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب سياسات التحرير الاقتصادي لأن وجود قطاع عام بنسبة حجم كبير في الاقتصاد يؤثر على القطاع الخاص إذ يصبح القطاع العام منافس له والشركات متعددة الجنسيات ما هي إلا مرحلة جد متقدمة من النظام الاقتصادي العالمي القائم على الرأسمالية التي تعتبر الخصخصة من مرتكزاته الأساسية فالخصخصة وتحرير الاقتصادي لهما تأثير على المناخ العام للاستثمار إذ يهدف كليهما إلى:

¹ Benjamin de prost: les deux formes d'IDE et l'investissement productif l'impact du taux de change reel .opi ,cit ,P68.

² Benjamen de prost : opi ,cit, p,68.

- ✓ رفع الكفاءة للمشاريع الاقتصادية وزيادة إنتاجها؛
- ✓ الحد من نسبة التضخم وارتفاع الأسعار وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- ✓ التخلص من القيود والأنظمة التي تحد من حرية التجارة؛
- ✓ التخفيف من عجز الميزانية وبالتالي تمكين الحكومات من انتهاز سياسات هادفة لصالح مجتمعاتهم؛
- ✓ زيادة الإنتاج وتحسينه نوعا وكما، وذلك بسبب حرص القطاع الخاص على تحقيق الربحية ما أمكن، وتعظيمها، حيث سيواجه القطاع الخاص المشاريع بنوع من الحذر أكثر بكثير من القطاع العام، هذا علاوة على إمكانية تطوير وتدريب الإطارات المتاحة في ظل القطاع الخاص.
- ✓ توسيع الأسواق المالية وتطويرها لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- ✓ تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي الداخلي وحصره في المحافظة على الأمن والاستقرار لتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره في النشاط الاقتصادي. وتعتبر هذه العناصر نقاط جذب قوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتخص سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية أي التي كانت تتبع نظام اشتراكي ثم اتجهت نحو النظام الاقتصادي والليبرالي.

ب / مجموعة تضمن البيئة الاقتصادية المستقرة:

كما رأينا في تعريف الاستثمار الأجنبي أن من خصائصه أن علاقة طويلة الأجل لذلك وجب توفير بيئة مستقرة حتى تتحقق هذه الخاصية فقبل أن تبدأ الحكومة في الإجراءات الخاصة بالتحفيز يجب عليها أولا توفير بيئة مستقرة وهو شرط ضروري لقدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأخيرة تقصد الأماكن التي تكون المخاطر فيها أقل ما يمكن أن تكون عليه ولا يتحقق هذا إلا إذا تحققت شروط معينة في البيئة الاستثمارية وهي:

- بيئة اقتصادية كلية مستقرة (stabilité macroéconomique).
- استقرار سعر الصرف (stabilité du taux change).
- استقرار سياسي واجتماعي (stabilité politico – sociale): وسوف يتم التطرق إليه في المحددات السياسية.

وتقييم هذه العناصر الثلاثة أو الشروط الثلاثة يقودنا إلى حساب مؤشر خطر البلاد (Risque Pays)

- **استقرار الاقتصاد الكلي الداخلي:** ويفسر هذا الاستقرار بمعدل التضخم فمعدل التضخم المرتفع هو دلالة على وجود اختلال في التوازن الاقتصادي الداخلي ومؤشر على عدم قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي والنقدي، وهذا راجع لهشاشة السياسة المالية والنقدية المنتهجة للدولة، زيادة على هذا فإن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

ورغم أن استقرار المستوى العام للأسعار يدخل في عداد أهداف السياسة النقدية إلا أنه يعد عنصرا مهما في ذاته وله تأثير على قرارات المستثمرين نظرا لأن تلك القرارات تتعلق أساسا بالمستقبل سواء عند تقدير التكاليف المتوقعة أو الإيرادات المتوقعة، إذ يتم تقييم القرار الاستثماري على ضوء الأسعار التي تؤثر في جانبي التكاليف والإيرادات لأي مشروع.

تحاول الحكومة التدخل لوقف التزايد بالأسعار نظرا لما يسببه ارتفاع معدل التضخم من آثار عكسية على قرارات الاستثمار وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية والمالية، ذلك إن عدم تدخل الحكومة للحد من موجة الارتفاع للأسعار ستؤدي حتما إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، ويصبح أفراد المجتمع يفضلون الاحتفاظ بالأصول الثابتة على الاحتفاظ بسيولة نقدية مما يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الحقيقية في المجالات الاقتصادية المختلفة.²

- **استقرار سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع

¹ بولرباح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث عدد 10، 2012، ص 102 .

² فوزي محمد فياض العلوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الأردن وآفاقه المستقبلية خلال الفترة (1980-2000) رسالة ماجستير في الاقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية . قسم الدراسات الاقتصادية جامعة الدول العربية 2003، ص 13.

تقلبات أسعار الصرف ويؤثر معدل الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين هما: ¹

الأولى: تتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدول المضيفة.

الثانية: وتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدول المضيفة حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.

وتقوم السياسة النقدية بدور هام في تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وذلك بالتحكم في سعر الصرف عن طريق ألي تدخل البنك المركزي لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بأسعار الصرف وذلك باعتبار التقلبات في أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج وإعادة توزيعها كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري لتعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة، بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته نحو الخارج.

ثانيا: المحددات القانونية والسياسية.

ويصطلح عليها كذلك بالمحددات المؤسسية وتمثل فيما يلي:

1/ المحددات القانونية: إن استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي، وتمثل درجة الترحيب بالاستثمار الأجنبي في الحوافز المقدمة له ومدى التسهيلات في إجراء الاستثمار والخدمات المقدمة له كذلك

¹ فريد أحمد قبلان: مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى، مرجع سابق، ص48.

مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، كذلك تؤثر الناحية التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في حماية استثماراته من مخاطر الصرف، وتعتبر العناصر السابقة محددات هامة تؤثر في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن عدم ملاءمتها تعوق تدفقه إلى الدول المضيفة كذلك قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، واحتل الإطار السياسي دورا هاما في تلك المحددات وتمثلت مكونات الإطار السياسي في ما يلي:¹

- مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- القواعد الخاصة بالدخول إلى الدول المضيفة ؛
- معايير قواعد معاملة الفروع الأجنبية ؛
- السياسات الخاصة بهيكل الأسواق مثل الخاصة بالمنافسة ؛
- الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- السياسة التجارية (التعريفات الجمركية والقيود الغير تعريفية)؛
- تشجيع الاستثمار (ويشمل أنشطة بناء العلامة وتوليد الاستثمارات؛
- الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- خدمات ما بعد الاستثمار.

2/ المحددات السياسية: تذهب بعض الدراسات إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة فقد أوضح "بازي" سنة 1963 من جامعة Kant الأمريكية، أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، عن المحددات السياسية يقود إلى ذكرهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر السياسية التي يمكن أن تواجهها الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة.²

¹ يوسف دحماني: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية للواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 63 .

² عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 126- 127 .

وتعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم وصادرة الملكيات الخاصة مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة وغيرها في الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.¹

¹ مازن عيسى الشيخ راضي: الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 119. وانظر:

Michalet. A: la séduction des nations ou comment attirer les investissements, Ed.

Économique, paris 199 , p5 .

خلاصة الفصل الأول:

لاحظنا من خلال هذا الفصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة تعاريف تتفق كلها على أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون إلا بامتلاك على الأقل 10% من أسهم الشركة، وكذلك يتميز هذا النوع من الاستثمار عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، الذي لا يكون إلا في الأوراق المالية، وأن كل البلدان تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لمزاياه كوسيلة تمويلية طويلة الأجل، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة إشكال وكل شكل له مزايا وعيوب خاصة بالبلد المضيف والمستثمر الأجنبي المباشر، بالإضافة أن الشريعة الإسلامية قد أجازت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بلاد المسلمين لكنها وضعت لها ضوابط، كما لاحظنا من خلال هذا الفصل وجود تطورات فكرية نظرية فيما يخص تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات وتحديد ومحاولة صياغة الإطار العلمي الذي يحكم الظاهرة هذا من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فتوجد العديد من العوامل والمحددات التي تتحكم في انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى والتي تشكل في مجملها المناخ العام للاستثمار والذي سوف نتطرق إليه من خلال المبحث الثاني من الفصل الرابع.

الفصل الثاني:

آثار واتجاهات تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر عالميا

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة له، وذلك من خلال تحليل مزاياه التي أجمع الاقتصاديون عليها، خصوصا على الدول النامية والتي تصبو إلى إحداث عملية تنمية شاملة لاقتصاداتها، وبالمقابل لا يخلو هذا النمط من التمويل من بعض العيوب، والملاحظ أن كل البلدان تبذل جهودا من أجل استقطابه سواءً الدول المتقدمة أو النامية، وكانت أولى تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول المتقدمة، وقد أدركت الدول النامية أهميته حديثا فراحت تتسابق مع تلك البلدان من أجل جذبه إليها، وهذا ما يفسر الحركة القوية له على الصعيد العالمي، وتحقيقا لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: اتجاهات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة 1970-2013

المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل تمويل التنمية، بالإضافة إلى مزايا عديدة يتمتع بها كنقل التكنولوجيا وتدريب اليد العاملة وتأهيل المؤسسات المحلية، لكن لا يخلو من عيوب وآثار سلبية على البلد المضيف، إذ يعتبر عنصر تهديد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي خصوصاً إذا لم يحسن توجيهه.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

انتعش الجدل حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو الحديثة من خلال أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كطريقة ملء الفجوة بين المعروض محلياً من المدخرات والعملات الأجنبية والإيرادات الحكومية والمهارات البشرية والمستويات المرغوبة من المصادر الضرورية لتحقيق النمو وأهداف التنمية.¹

ولطالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول وخاصة النامية بطريقة إيجابية، ومنظوره هذا ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون موارد جديدة نادرة.²

ويمكن أن تتحقق العديد من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتوقف على طبيعة الاستثمارات والمجالات التي تستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها.³

ويزخر الأدب الاقتصادي بالدراسات التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو

¹ زياد محمد عرفات أبو ليلي: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2005. ص 20.

² براهيمية أمال، سلايمية ظريفة: التعجيل بالتغيير وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21-22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

³ بن داود وهيبه: الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا، واقع وآفاق، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005. ص 42.

الاقتصادي آثاره على اقتصاديات الدول النامية ومن هذه الدراسات:¹

- دراسة (TUN WAI AND WANG 1982) الخاصة بالآثار السلبية والايجابية للاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول النامية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثار إيجابية للاستثمارات الأجنبية الخاصة إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية ومنافستها في السوق العالمي وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذلك زيادة الواردات من السلع والمعدات اللازمة للاستثمار أو السلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل.

- دراسة (Aizmenman1992) عن تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالتجارة الخارجية، وقد توصل إلى أن هذه الاستثمارات محفزة ومشجعة للدولة المضيئة إذ استطاعت تحقيق منافع منها لم تحققها من مجال آخر، ولكي يتم تحقيق هذه المنافع لابد من تشجيع وجذب هذه الاستثمارات الأجنبية، كما توصل إلى أن الشركة المستثمرة أو الفرد المستثمر يتطلعان إلى منافع وأرباح باستغلال الميزة النسبية للدول المضيئة وأنه في حال فتح الدولة المستثمرة باب التجارة الخارجية فإن فرص الحصول على المنافع والأرباح أفضل وأسرع.

- دراسة (Pfaffermayr1994) لتوضيح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو الصادرات في الاقتصاد النمساوي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية سببية بين الاستثمارات الأجنبية والصادرات في كل الاتجاهات، وأن هناك احتمال وجود تأثير إيجابي لزيادة الاستثمارات على الصادرات.

- دراسة (RUBIO et RIVERO 1994) أظهرت الدراسة أن هناك تأثير قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو في الاقتصاد الإسباني، وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي.

- دراسة (BORENSZTEIN GREGORIO and LEE 1998) عن كيفية تأثير الاستثمار

¹ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970 - 2000. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 18.

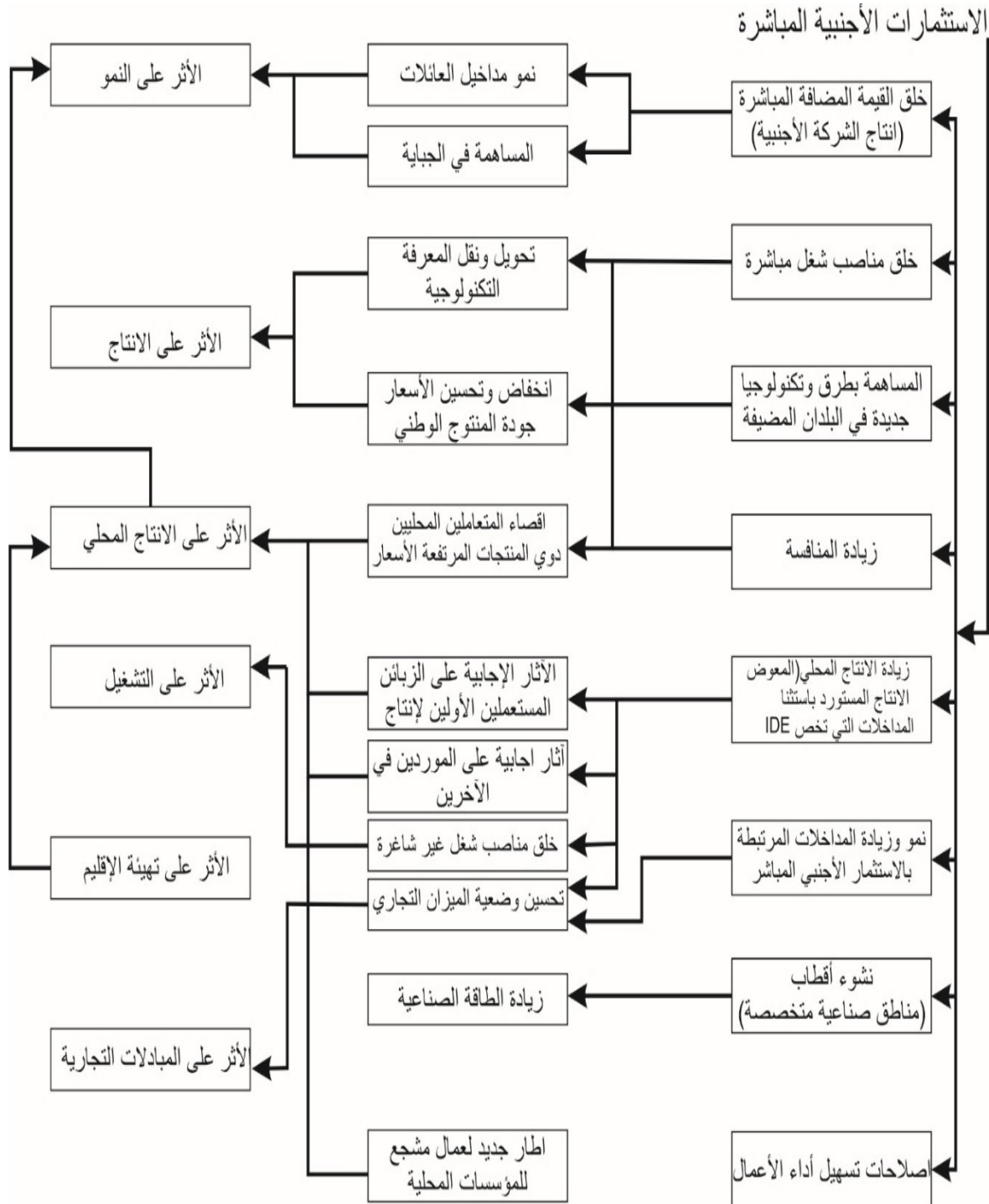
الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 69 دولة نامية خلال العشرين سنة الماضية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لنقل التقنية، ويسهم في النمو الاقتصادي بصورة أكبر من الاستثمار المحلي، إضافة إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الرأسمال البشري، إذ ترفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي عندما يتفاعل هذا الاستثمار مع الرأسمال البشري في الدول المضيفة.

ولأجل تعظيم الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر يشترط توفر جملة من الشروط، من أهمها قدرات وسياسات البلد المضيف ومستوى التنمية في البلاد المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية كمحدد رئيسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، إذ تحت مستوى معين من التنمية يصبح البلد المضيف غير قادر على استيعاب التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك البلدان الأقل نموا ليست لديها الهياكل الكافية لتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المستثمرون الأجانب، ونتيجة لهذا المستوى المتدني من التنمية يتوجه المستثمرون إلى الاستيراد وهذا يؤدي إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، وهذا بدوره يخلق آثارا ضارة مضاعفة للاقتصاد البلد المضيف¹.

ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف وفق المخطط الآتي:

¹Clair mainguy: de la connaissance des IDE chinois, et leurs effet en affrique subsaharienne, colloque international du gem due, 1 ou 3 février 2012 UNESCO paris

شكل رقم (02): مخطط توضيحي لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Anima Network : l'impact des IDE sur le développement économiques des pays. Etat de l'art et application a la région med, Benidict de saint laurent: 2010, p2.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

كما للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية فإن له كذلك آثار سلبية على اقتصاديات البلدان المضيفة له نوجزها فيما يلي:

أولاً: التبعية

يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما سلبيات كثيرة بالرغم من المحاسن التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هناك حقيقة ثانية هي وجود تناقض يكمن في توفير رأس المال المحوّل للخارج أكبر من رأس المال الأجنبي الجديد الداخل إلى البلد والذي يعاد استثماره، إضافة إلى المساعدة في مجال التكنولوجيا حيث يزيد من إضعاف القدرة المحلية على ابتكار الحلول التكنولوجية للمشاكل المحلية وزيادة التبعية التكنولوجية للدول الرأسمالية المتقدمة، ومن جانب آخر فإن استخدام التكنولوجيا يقتصر على مجالات محددة في البلد المضيف وهي القطاعات المسيطر عليها من قبل الشركات الأجنبية وتبقى المجالات الأخرى التي لم يدخلها الاستثمار الأجنبي المباشر على حالها وتخطو بخطوات بطيئة جداً ولا تكون هناك تنمية شاملة.¹

ثانياً: إفراط المستثمر الأجنبي في تعظيم منفعته:

خلق الاستثمار الأجنبي المباشر لمناصب شغل جديدة وهذا لا يمكن نكرانه، ولكن يصعب الاعتماد عليه في معالجة فعالة لمشاكل البطالة، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة إضافة إلى ميلها إلى استخدام العناصر الأجنبية بحجة عدم توفير الكفاءات المحلية أو عدم توفير الإمكانيات لتدريبهم وتأهيلهم، وبذلك فإن وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف لا تقضي على البطالة بشكل جذري، فلا تنظر إلى هذه المسألة إلا بالقدر اللازم لسير أعمالها بأقل كلفة ولن تتردد في غلق مشروعاتها متى تراها غير مربحة، ومن جهة أخرى فإن فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتسم بالثبات فهي عرضة للتخفيض أو الغلاء عند حدوث تغييرات سياسية داخل البلد المضيف، فعلى سبيل المثال عندما وصل الرئيس الشيلي "البندي" إلى الحكم في انتخابات حرة عام 1972، قامت الشركات الأمريكية بخاصة (أناكودا) التي تعد من كبريات

¹ زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كردستان، العراق، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008. ص 180.

الشركات في مجال التعدين بإنقاص مبيعاتها وتخفيض إنتاجها وتسريح آلاف العمال للضغط على حكومة البلد، وهذا يعتبر مساس بسيادة البلد.¹

ثالثاً: استنزاف الطاقات الإدارية للبلد المضيف:

يلاحظ كذلك بأن المستثمرين الأجانب يقومون عادة بدفع أجور مرتفعة نسبياً للعاملين لديهم نظراً لانخفاض مستوى الأجور بشكل عام في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تهريب العاملين من المصالح الحكومية والشركات العامة والخاصة للعمل لدى المشروعات الأجنبية، ويظهر التفاوت في مرتبات وأجور المواطنين الذين يؤدون أعمالاً مماثلة وتحصل من وراء ذلك مشاكل اجتماعية ونفسية عديدة.²

رابعاً: الأثر على ميزان المدفوعات:

تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلية وحدوث أوضاع احتكارية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر فإن هذا الأثر لا يكون إلا في المدى القريب، إذ في المدى المتوسط تظهر الآثار السلبية لهذا الاستثمار على ميزان المدفوعات حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى الزيادة في واردات السلع الوسيطة والخدمات، كما تبدأ هذه الشركات في تحويل أرباحها إلى الخارج³ وبصفة عامة فإن التضارب في المصالح أمر وارد تماماً بين الدولة الأم والدولة المضيضة ويتمثل بعضها في ما يلي:⁴

- من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية على حين ترغب معظم الدول المضيضة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.

- من مصلحة الدول المضيضة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها، على حين

¹ روزان حسن عبد الكريم البرزنجي: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كردستان، العراق، مرجع سابق. ص 181.

² روزان حسن عبد الكريم البرزنجي: المرجع نفسه. ص 181.

³ حسين الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، 2005، ص 8.

⁴ حسين الأسرج: المرجع نفسه، ص 9.

أن مصلحة الشركات الأجنبية أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الإدارية.

- الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي إلى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القومية للدولة الأم.

- أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة إجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية، فإن كل شركة على حدى قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة، إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول أو عن طريق إغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق.

خامساً: الآثار على البيئة:

بالإضافة إلى الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني للبلد المضيف، فإن هناك آثار سلبية غاية في الأهمية وتتمثل في التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة، إذ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى بلدان أخرى وهذا راجع إلى صرامة القوانين في البلدان المتقدمة والتي تحمي البيئة وهذا نتيجة للمستوى المتقدم في مجال حماية البيئة لذلك تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل أنشطتها الملوثة إلى الدول النامية حيث لا يوجد إطار قانوني ومؤسسي يحمي البيئة وتمارس أنشطتها بدون قيود وهذا ما يؤثر على المحيط الإيكولوجي للبلدان المضيفة له.¹

¹Natalia zagravu solita: croissance, commerce, IDE et leur impact sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la communauté des et indépendants, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris-panthéon- Sorbonne, France p 169.

وانظر: سليمان عمر الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادي والوطني، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص20.

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

ترجع ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القرن الثامن عشر وكان يتم ما بين الدول الرأسمالية، وتعتبر أوروبا أول من تصدر تدويل رأس المال ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ كان يتم ما بين الدول الرأسمالية الكبرى ولا يزال حتى الآن.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1800-1914

أولاً: قبل 1913 الهيمنة الأوروبية

قبل سنة 1913 كان الاستثمار يجري في عالم يؤمن بالحرية التامة في التبادل الدولي دون عوائق وحواجز حيث ازدهرت الاستثمارات الأجنبية بنوعيتها (المباشر وغير المباشر)، وسبب ذلك هو قيام الثورة الصناعية، وتميز الاستثمار الدولي في هذه الفترة بالخصائص التالية:¹

كاد يكون الاستثمار أوروبي المنشأ وأهم الدول المصدرة له بريطانيا وهذا راجع لكونها مهد الثورة الصناعية، حيث انفردت بمهمة الاستثمار في الخارج حتى منتصف القرن الثامن عشر أي إلى غاية 1860، هذه الوضعية كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتوفيقها على الدول الأخرى، ومن مبدأ تخصصها في إنتاج منتجات معينة وتخليها عن إنتاج المواد الغذائية، فقد توجهت بريطانيا إلى استثمار مبالغ طائلة في الخارج مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات وبحكم تنظيم السيتة.* وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات التجارة الخارجية لبريطانيا والاستثمارات بالخارج للفترة 1800-1913:

¹ جيل برتان ترجمة: علي مقلد: الاستثمار الدولي، ط1، دار عويدات، بيروت، 1982، ص 15-16.

* السيتة (غاته) تستعمل هذه الكلمة للدلالة على القسم الأقدم من لندن وباريس وغيرها والأكثر نشاطا تجاريا حيث يتمركز رجال الأعمال.

جدول رقم (05): مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية بين 1800-1913

السنة	تجارة (%)	استثمارات (%)
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: جيل برتان: الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 15-19

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا حافظت على تجارتها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات الموظفة في الخارج وبعد النصف الثاني من القرن 18 انضمت باقي الدول الأوروبية إلى ركب بريطانيا، وكانت فرنسا هي الأولى حيث تطورت استثماراتها في الخارج من 2,5 مليون فرنك ذهبي سنة 1850 لتصل إلى 14 مليون فرنك ذهبي عام 1870 ثم تضاعف هذه الاستثمارات ثلاث مرات 42 مليون فرنك ذهبيما بين 1870-1913، وقد تركز نشاط فرنسا في القروض بداعي الأحلاف كما جرى مع روسيا والإمبراطورية العثمانية، وبعد 1870 ألحقت ألمانيا ببريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية لاسيما في أمريكا اللاتينية، وفي الأخير انضمت دول كبلجيكا وهولندا وسويسرا، حيث قامت باستثمار أموالها بنفسها في الخارج.¹

ثانيا: بروز الولايات المتحدة الأمريكية:

ويأتي دور الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بتوظيف أموالها من خلال إنشاء المصانع في كل من كندا والمكسيك وكوبا وحتى أوروبا نفسها، ولكن بشكل أقل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ جيل برتان: الاستثمار الدولي مرجع سابق، ص 20.

جدول رقم (06): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 / الوحدة: مليون دولار

البلدان المستثمرة	المبلغ	%	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أوروبا
فرنسا	5.8	19.3	أوروبا، روسيا، المستعمرات الفرنسية.
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطى، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية.
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا،
هولندا	2	-	أوروبا
سويسرا	1.5	-	أوروبا
المجموع	44	100	

المصدر: جيل برتان: الاستثمار الدولي مرجع سابق، ص18.

ويتضح من الجدول السابق تصدر الدول الأوروبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كانت هذه الاستثمارات تتم داخل القارة الأوروبية وبعضها اتجه نحو القارة الأمريكية، والملاحظ في هذه الفترة غياب كل من آسيا وأفريقيا كطرف في العمليات الاستثمارية كمصدر أو كوجهة باستثناء جمهورية الكونغو التي كانت وجهة للاستثمارات البلجيكية، والذي ميز هذه الفترة هو الحملات الاستعمارية التي تعرضت لهما القارة الإفريقية والآسيوية.

واحتلت كل من بريطانيا وفرنسا ريادة الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للتطورات الاقتصادية والإمكانات التي كانت تتوفر عليهما.

تميزت هذه الفترة بهيمنة القطاع الخاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لقلّة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي.

أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة فهو قطاع المواد الأولية الذي حضي بنسبة 55% والسكك الحديدية بـ20% و15% من المنتجات الصناعية و10% في الخدمات.¹

ويمكن القول أن الاستثمارات في هذه المرحلة انصبحت في قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة، بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية، من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية والتي تحتاجها أوروبا الغربية على التحديد وبخاصة بريطانيا لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة.²

وقد تميزت البيئة الدولية للاستثمار بالخصائص التالية:³

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رأس المال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1915-1944 بروز الولايات المتحدة الأمريكية

تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال كبريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب، أم بالتدمير المادي أو المصادرة، وتتميز هذه الفترة بظهور دول أخرى في مجال الاستثمار الأجنبي كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج في متوسط العقد

¹ حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1988-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص78.

² بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011، ص9.

³ منور سرين، نذير عليان: حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر، 2004، ص105.

(1920-1929) حوالي 2 بليون دولار.¹

كما تميزت هذه المرحلة من جهة أخرى بانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة وبعضها البعض، فقد حصلت ألمانيا على سبيل المثال على 42% من مجموع واردات رأس المال الدولي، ونالت أستراليا 9% وإيطاليا 6% من المجموع المذكور، وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للاستثمارات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ثم فرنسا.

وكانت الشركات البريطانية أكبر المستثمرين، وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية التحتية.² وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي لتلك الاستثمارات، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً.³

وقد هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات (كالسيارات، البترول وغيرها)، وذلك بإنشاء أضخم الشركات، كما وجهت ثلثي العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة.

كما أن الاستثمارات في هذه الفترة تتوزع كما يلي:⁴

¹ دريد محمد السامرائي: الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص73.

² بن داود وهيبة: الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (واقع وآفاق)، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص53.

³ حسان خضر: الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة التنمية الإنسانية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص4.

⁴ رمزي زكي: الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص60.

جدول رقم (07): تقدير مجموع الاستثمارات الأجنبية الصادرة للفترة 1916-1938

البلد الأصلي	1916(%)	1938(%)
<u>أمريكا الشمالية:</u>		
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	27.7
كندا	1.0	2.7
<u>أوروبا الغربية:</u>		
بريطانيا	4.5	39.8
ألمانيا	10.5	1.3
فرنسا	12.2	9.5
هولندا	8.7	13.3
<u>بلدان متطورة أخرى:</u>		
روسيا	2.1	1.7
اليابان	0.1	2.8
أستراليا	1.3	1.1

المصدر:

RamadaneDjoudad: Analyse de l'investissement international, évolution réel, explications théoriques, et Approches économétriques ; Le cas de la commenté économique Européenne, mémoire de mai taise en sciences économiques.

-Tableau construit sur la base des données de John. H Dunning, 1982.P21.

أما بخصوص الجهات أو المناطق المستفيدة من هذه التدفقات فقد تركز معظمها في الدول النامية للأسباب المذكورة أنفا وهو الحصول على المواد الطبيعية اللازمة للعملية الإنتاجية في الدول المتقدمة.

كما تلقت أوروبا بعض من هذه الاستثمارات على نسب متقاربة ولم تكن الزيادة لبلد بعينه

في استحواذ جزء من هذه الاستثمارات، والجدول التالي يوضح نصيب البلدان من التدفقات الاستثمارية.

جدول رقم (08): تقدير مجموع الاستثمارات للبلدان المستفيدة

ما بين 1916-1938/نسبة مئوية

البلد الأصلي	1916	1938
<u>أمريكا الشمالية:</u>		
الولايات المتحدة الأمريكية	10.3	7.6
كندا	5.7	9.6
أوروبا الغربية	7.8	7.6
بريطانيا	1.6	2.9
بلدان أوروبية أخرى	9.9	1.6
أستراليا وإفريقيا الجنوبية	3.2	8.0
اليابان	0.2	0.6
روسيا	7.1	-
<u>البلدان النامية:</u>	62.8	65.7
أمريكا اللاتينية	32.7	30.8
إفريقيا	6.4	7.4
آسيا	20.9	25.0
الصين	7.8	5.8
الهند	3.2	5.6

المصدر:

RamadaneDjoudad:Analyse de l'investissement international, évolution réel, explications théoriques, et Approches économétriques.Op-cit. P21.

ويلاحظ في الجدول تخلف إفريقيا عن باقي الدول النامية في الاستفادة من هذه الاستثمارات، إذا اتجه القسم الأكبر منها إلى أمريكا اللاتينية ثم تليها آسيا، أما منطقة الشرق الأوسط فلم تستفد من هذه التدفقات الاستثمارية الخاصة بهذه الفترة.

وتتميز البيئة الدولية في هذه المرحلة بالخصائص التالية:¹

- الأزمة النقدية في 1929 وما ترتب عنها من اضطرابات بسبب خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب، وتخفيض البعض الآخر لقيمة عملاتها، وتثبيت البعض الآخر لها، مما أثر على حركة رؤوس الأموال.
- قيام بعض الدول بفرض العديد من القيود على المعاملات الخارجية، فازدادت الرسوم الجمركية وانتشر نظام الحصص بالإضافة إلى قيام العديد من الدول بفرض رقابة على الصرف الأجنبي.
- ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي واضطرابات في المعاملات وإصدار القوانين والتشريعات وانتشار التمييز في المعاملة.
- تصفية الاستثمارات للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة، وكذا الحروب التجارية.
- كان الاستثمار متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكة الحديدية، لهذا الغرض مهدت الفترة تنامي وتوسع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: فترة 1945-1971 الهيمنة الأمريكية

تميزت هذه الفترة بالهيمنة الأمريكية كمصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بعدما كانت بريطانيا تصدر الدول المصدرة لرأس المال، وقد شهدت هذه الفترة توسع في حجم الاستثمار الدولي الذي أمتد حتى أزمة 1973 (Choc Pétrolier)، وقد ارتفع حجم الاستثمار الدولي من 1950-1960

بضعفين مقارنة بالنمو العالمي، ويفسر هذا الارتفاع في حجم الاستثمار إلى العوامل التالية:²

- فترة الرخاء الذي عرفته الدول المصنعة إذ تميزت بالتشغيل الكامل ونمو منتظم.
- إعادة البناء والإعمار بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في القارة الأوروبية بوصايا مخطط

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص 282.

² Amokrane Abdelaziz: Les facteurs d'attractivité désinvestissements directs étrangers en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb, mémoire de magister en sciences économiques, commerciales et de gestion, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2012 ; P29.

مارشال (قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 23 مليون دولار كمساعدة في فترة 1946-1951) الذي حفز الشركات الأمريكية.

- انخفاض تكاليف النقل والمواصلات.
- سعي الشركات الأمريكية في إيجاد منافذ وأسواق للموارد الطبيعية، وفي نفس الفترة الرأسمالية الأمريكية عرفت تحولات كبيرة.¹

إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كانت أوروبا كذلك مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتتصدر الدول الأوروبية بريطانيا ثم تليها فرنسا ثم ألمانيا.

والجدول الموالي يوضح أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة.

جدول رقم (09): أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1960-1971/نسبة مئوية

البلد المصدر	1960(%)	1971(%)
بريطانيا	16.2	13.8
ألمانيا الغربية	1.2	4.2
سويسرا	3	5.5
فرنسا	6.1	4.2
هولندا	10.5	8.0
السويد	0.6	1.4
بلجيكا ولكسمبورغ	1.9	1.4
إيطاليا	1.6	1.7
المجموع	41.1	40.2
الولايات المتحدة الأمريكية	49.2	48.1
اليابان	0.7	2.6
كندا	.073	3.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Michel Ghertman: Les multinationales. op-cit, P18.

¹Christian Deblok: Les états unis et l'investissement une histoire a trois temps, centre d'études sur l'interaction et la mondialisation Notes de synthèses. Septembre 2011, P6

ويلاحظ من الجدول الهيمنة الأمريكية على تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي؛ إذ تستحوذ على نصف هذه الاستثمارات على الصعيد العالمي 49% لسنة 1960، و48% لسنة 1971.

أما بخصوص الجهات المستفيدة من هذه التدفقات فقد انخفضت نسبة الدول النامية من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول المتقدمة والجدول المالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10): البلدان المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1960-1971/ نسبة مئوية

البلدان المستقبلية	1960	1971
<u>أمريكا الشمالية:</u>		
الولايات المتحدة الأمريكية	13.9	8.6
كندا	23.7	16.8
<u>أوروبا الغربية:</u>	22.9	28.5
أستراليا وإفريقيا الجنوبية	6.6	10.0
اليابان	0.2	1.5
البلدان النامية	32.3	30.9
أمريكا اللاتينية	15.6	17.8
إفريقيا	5.5	5.3
آسيا	7.5	4.7
<u>الشرق الأوسط</u>	2.8	2.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Ramadane Djoudad: Analyse de l'investissement international, évolution réel, explications théoriques, et Approches économétriques.op-cit, p13.

ويلاحظ من الجدول تقدم دول أمريكا اللاتينية في استقبال الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية الأخرى والقارات الثلاث وضعف حصة دول الشرق الأوسط، كذلك لا تعتبر اليابان كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ كانت حصتها الأضعف بنسبة 0.2 و1.5 بين سنتي 1960 و1971.

ويرجع سبب تراجع حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة إلى انتهاج العديد منها سياسات التأمين، وكذلك تبنيها لتشريعات وقوانين وفرضت قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

والجدول الموالي يوضح إجمالي عمليات التأمين والمصادرة في سنة 1976.

جدول رقم (11): عدد التأمينات والمصادرة لفروع الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية

1960-1976.

الفترة	تأمين	مصادرة
1969-1960	455	136
1976-1970	914	376
المجموع	1369	512

المصدر:

Denis.Tersen:L'investissement international, édition Armand Colin, Paris, 1996, p10.

ويلاحظ من الجدول ارتفاع عدد الشركات المؤممة والمصادرة بين سنتي 1970 و 1976، إذ تعتبر هذه الفترة فترة التخلص من الاستعمار التي كانت تقوده الدول الرأسمالية لذلك كان التأمين والمصادرة كرد فعل من قبل الدول المستعمرة من أجل استرجاع سيادتها المفقودة.

¹CarmenRodicaZorila: L'évolution du droit international en matière D'investissement Direct étrangers: thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit et de et de sciences Politiques, université D'Auvergne D'Ermont 1. France, 2007, P31.

المبحث الثالث: اتجاهات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة 1970-2013

لقد أدركت كل البلدان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتبددت مخاوف الدول النامية على اعتبار أنه امتداد للحملة الاستعمارية، فأصبح مرحب به من قبل الدول النامية، لذلك تميزت هذه الفترة بحركية واسعة في التبادل الدولي، وأصبحت البيئة الدولية تعمل في إطار معولم، وقد برزت دول نامية كمصدر لرأس المال بعدما كانت تسيطر عليه الدول المتقدمة.

المطلب الأول: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للفترة 1970-2013

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد :

1/الفترة 1970-1980: إن ما يمكن ملاحظته بخصوص هذه الفترة هو تزايد حجم الاستثمارات على الصعيد العالمي فهي في نمو مطرد حتى نهاية الفترة إذ قدرت حجم الاستثمارات الأجنبية بـ 54109.88 مليون دولار أي بزيادة قدرت بـ 24.66% مقارنة بنسبة 1970 إذ قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 13345.59 مليون دولار والجدول الموالي يلخص التدفقات الواردة الخاصة بالفترة.

جدول رقم (12): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية و المتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1970-1980 / الوحدة: مليون دولار

السنوات	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	العالم
1970	9491	3854	13345
1971	10650	3631	14281
1972	11503	3423	14932
1973	15470	5175	20646
1974	21661	2465.	24126
1975	16857	9709.	26567
1976	15535	6467.	22002.
1977	20147	6991.	27139.
1978	25367	8990.	34358.
1979	33786	8505.	42291.
1980	46575	7510	54109

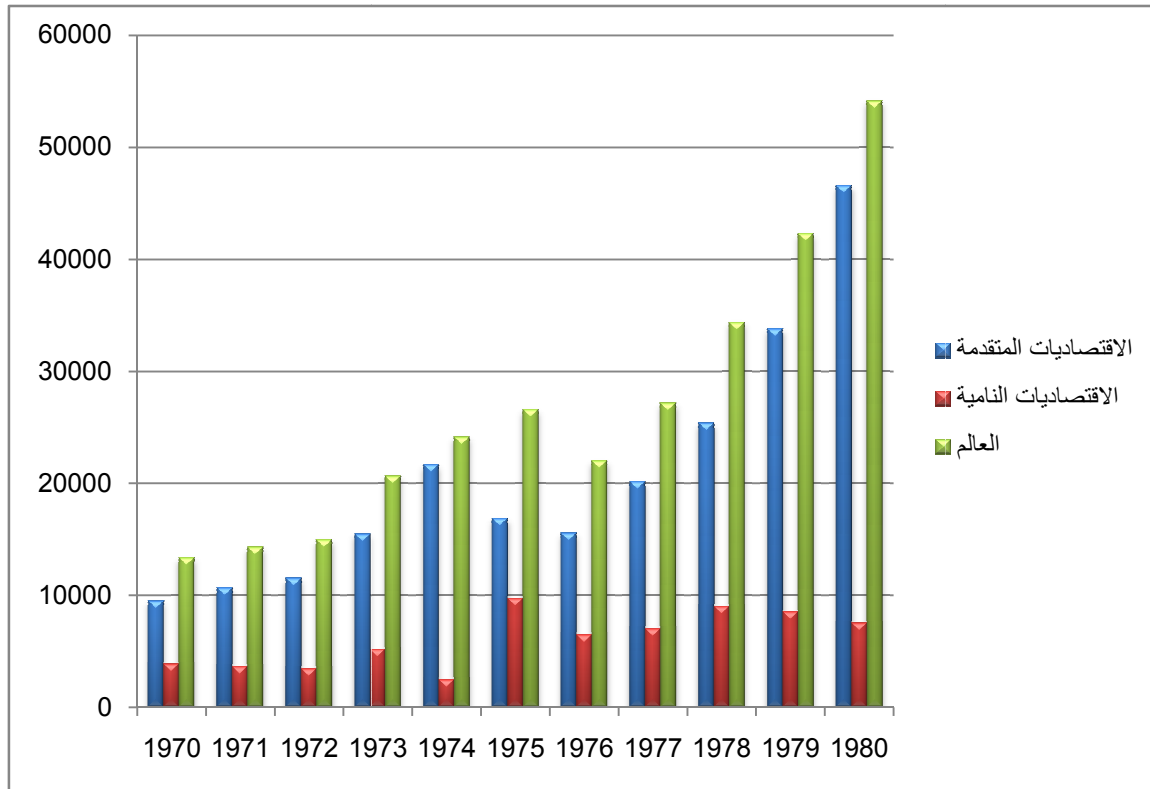
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

وقد عرفت هذه الفترة الأزمة البترولية خلال المنتصف الأول من السبعينات على إثر الحرب العربية الإسرائيلية وما نتج عنها من ارتفاع أسعار النفط وانعكاسها على العلاقات الدولية وعلى غرار ذلك تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتذبذب في اتجاهاته فقد عرف انتشار واسعاً خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمارات المتقاطعة تراجع تدفق الوارد إلى الدول النامية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (03): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية المتقدمة

للفترة 1970-1980 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال الشكل نلاحظ تزايد الاستثمار الأجنبي على الصعيد العالمي، بينما حجمه الوارد إلى الدول النامية ضعيفاً مقارنة بالدول المتقدمة وقد بلغ أدنى مستوياته في سنة 1974، وهذا التاريخ يصادف اندلاع أزمة البترول التي بدأت في 15 أكتوبر 1973، ثم بدأ تزايد التدفق على إثر رفع الحظر في مارس 1974.

وعلى العموم عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض حتى 1980.

2/فترة 1981-1990: عرفت هذه الفترة كذلك كسابقتها نموا متزايدا في تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي؛ إذ قدرت نسبة الزيادة بـ33.42% حتى نهاية الفترة، وقد سجل الاستثمار الأجنبي انخفاضا في هذه الفترة؛ إذ تراجع من سنة 1982 حتى سنة 1985 ليعود تزايد التدفق على الصعيد العالمي بوتيرة جد مرتفعة حتى نهاية سنة التسعين.

جدول رقم (13): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبن الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1981-1990 / الوحدة: مليون دولار

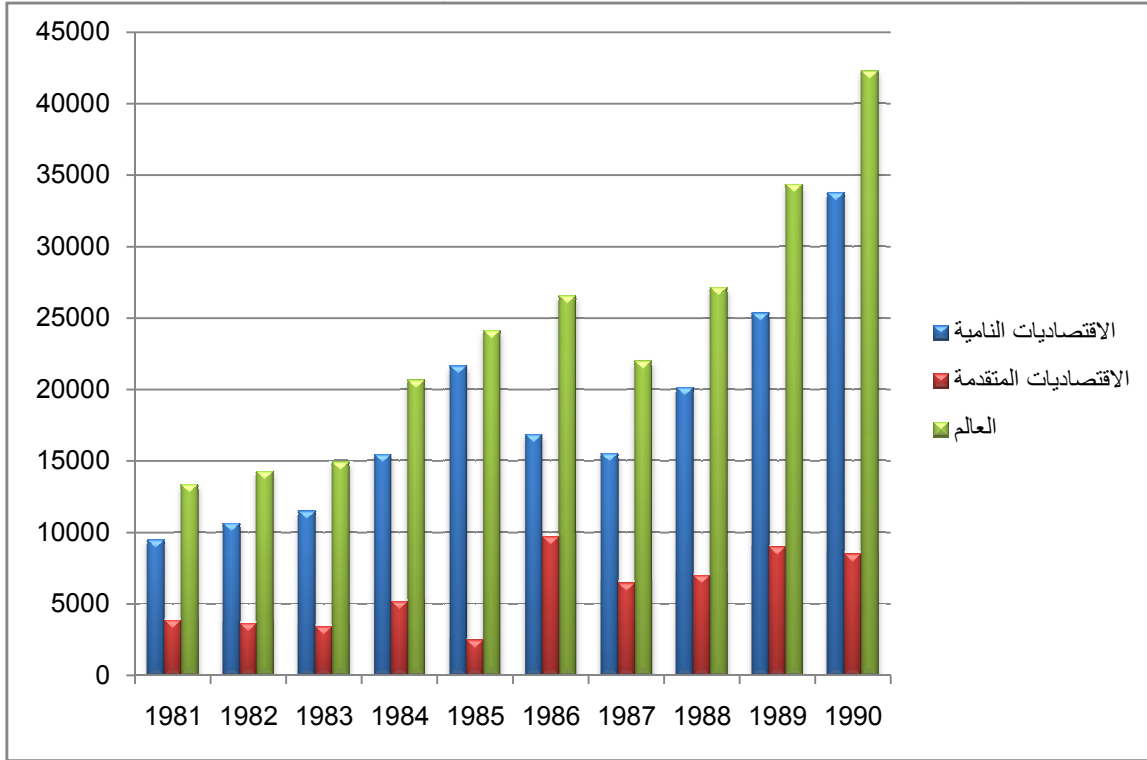
السنوات	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	العالم
1981	45511	24056	69581
1982	31863	26405	58269
1983	32785	17655	50459
1984	39327	17672	56991
1985	41873	14286	56175
1986	71024	16016	87013
1987	115258	22013	137278
1988	133852	30769	164644
1989	166975	31371	198364
1990	173074	35018	208167

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

يبين هذا الجدول توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة، حيث تبقى الدول المتقدمة هي التي تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه التدفقات، ففي سنة 1990 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة 173074 مليون دولار مقابل 35018 مليون دولار في الدول النامية، وبهذا تكون حصة الدول المتقدمة من إجمالي الاستثمار العالمي الوارد 83.14%، والشكل التالي يوضح حجم التوزيع بين الدول النامية والمتقدمة.

شكل رقم (04): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1981-1990 / الوحدة مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

وقد عرفت هذه الفترة أزمة اقتصادية أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتميزت اقتصاديات البلدان الصناعية في هذه الفترة بـ:

- ✓ انخفاض في متوسط معدل أرباح الشركات.
- ✓ الثورة التكنولوجية.
- ✓ ظهور منتجات جديدة.
- ✓ البطالة.
- ✓ تركيز تدويل رأس المال.

كل هذه العوامل هي ترجمة لأزمة هيكلية مست اقتصاديات البلدان الصناعية المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وامتد الخلل الهيكلي الذي مس الاقتصاديات الصناعية حتى سنة 1985 أين بدأ التحسن يمس تدريجيا هذه الاقتصاديات لينتعث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جديد.

3/ الفترة 1991-2007: تواصل ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة على

الصعيد العالمي، وتعتبر هذه الفترة فترة انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ ارتفع حجم هذه الاستثمارات الواردة حتى بالنسبة للدول النامية مقارنة بالعشرية السابقة (1981-1990)، والجدول الموالي يوضح حجم التدفقات موزعة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

جدول رقم (14): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1991-2007 / الوحدة: مليون دولار

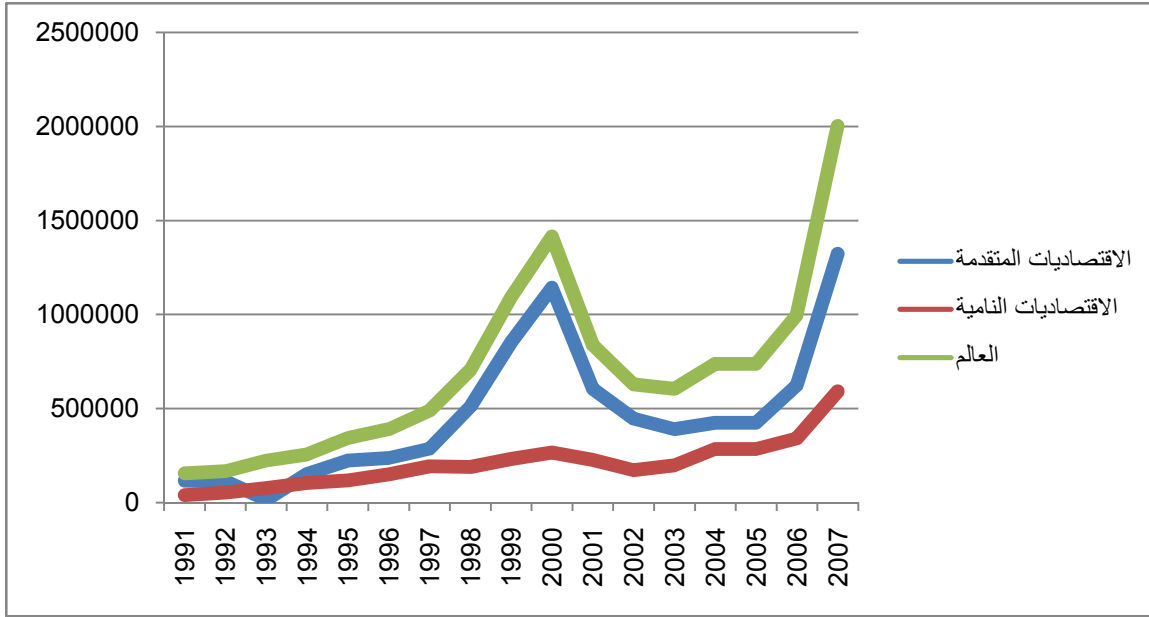
السنوات	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	العالم
1991	115329	39832	155365
1992	112279	53494	167424
1993	14652	77024	222701
1994	150301	103687	255923
1995	221606	117674	343279
1996	235351	149982	390672
1997	286034	192877	488718
1998	510347	189641	707157
1999	853034	232363	1092553
2000	1142367	266644	1414999
2001	603386	226163	837748
2002	446248	172322	628760
2003	388807	197459	604303
2004	423905	284618	737681
2005	423905	284618	737681
2006	622871	341428	996713
2007	1322795	591161	2001987

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أعلى مستوياته في سنة 2000؛ إذ قدر بـ

1414999,362 ثم تراجع عن هذا المستوى إلى 604303 ليعود في التزايد المتسارع انطلاقاً من سنة 2004 متجاوزاً حد 200000 مليون دولار بنسبة 3% والشكل الموالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه بين الدول المتقدمة والدول النامية.

شكل رقم (05): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1991-2007 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14.

وتعود أسباب تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي لفترة 1991 إلى الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الدول النامية جراء عمليات الخصخصة وتبني نمط الإنتاج الرأسمالي واتساع حجم نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتزايد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.

وتعود أسباب التراجع الذي دام ثلاث سنوات على التوالي إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك من 370 مليون دولار عام 2002 إلى 297 مليون دولار عام 2003 وهذا راجع إلى انخفاض عمليات الخصخصة وانتهائها في بعض الدول، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية التي تبنت نهج الخصخصة من 33 مليون دولار عام 1998 إلى 305 مليون دولار عام 2003.¹

¹ حاتم عبد الجليل القرنشاوي: الاستثمار في ظل العولمة التوجيهات والمتطلبات، مؤتمر التمويل والاستثمار - تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص2.

أما عن توزيعه فقد زادت حصة الدول النامية من تدفقاته الواردة مقارنة بفترة الثمانينات، ورغم هذا لا تزال حصتها ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة.

4/الفترة 2008-2013: إن نمو الاقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية العالمية جعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو حتى تصديرها إلى باقي دول العالم، مما قلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا.¹

وقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا بسبب الأزمة بمقدار 1818834 مليون دولار في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وهو انخفاض كبير، ويتواصل هذا الانخفاض ليصل أدنى مستوى للفترة المدروسة (2008-2013) وقدر بـ 1221840 مليون دولار، ليتحسن التدفق في سنة 2011 ولكن أقل من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في سنة 2008 والجدول الموالي يلخص تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للفترة 2008-2013.

¹كرامة مروة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012، ص138.

جدول رقم (15): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 2008-2013 / الوحدة: مليون دولار

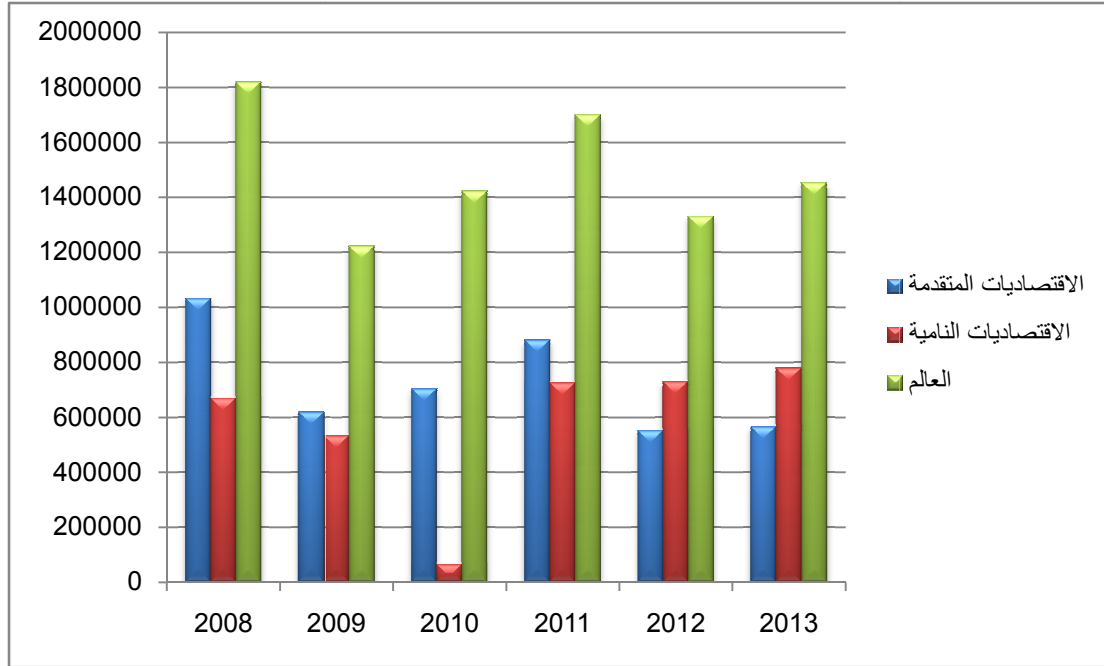
السنوات	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	العالم
2008	1032384	668757	181883
2009	618595	532580	1221840
2010	703474	64827	1422245
2011	880406	724839	1700082
2012	5516664	729449	1330272
2013	565625	778372	1451964

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

كذلك يبين الجدول السابق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية والمتقدمة، حيث عرفت الفترة 2008-2013 تغيراً جذرياً في هيكل التوزيع، حيث تقاربت حصة هذه الدول من إجمالي الاستثمار العالمي الوارد، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (06): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 2008-2013 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

ويلاحظ أنّي هذه الفترة تفوقت الدول النامية على الدول المتقدمة في حجم تدفقاته الواردة في سنتي 2012-2013، وهذه تعتبر قفزة نوعية بالنسبة للدول النامية، فمنذ نشوء ظاهرة التدويل وتعدد الجنسيات لم تتفوق الدول النامية على الدولة المتقدمة، فقد كانت الدول المتقدمة دائما تحتل الصدارة ونسبة هامة جدا، والجدول التالي يلخص توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على الصعيد العالمي وتوزيعه بين الدول المتقدمة والدول النامية معبرا عنه بنسبة مئوية للفترة 1970-2013:

الجدول رقم(16): نسبة توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والمتقدمة للفترة 1970-2013/ نسبة مئوية

البلدان النامية	البلدان المتقدمة	السنوات
28	72	1970
25	75	1971
22	78	1972
25	74	1973
10	90	1974
36	67	1975
29	71	1976
25	75	1977
26	74	1978
21	79	1979
13	87	1980
35	65	1981
45	55	1982
34	66	1983
31	69	1984
25	75	1985
18	82	1986
17	83	1987
18	82	1988
15	84	1989
16	83	1990
25	74	1991
31	67	1992
34	64	1993
40	58	1994
34	64	1995
38	60	1996
39	58	1997
26	72	1998
21	78	1999
18	80	2000
26	72	2001

27	70	2002
32	64	2003
38	57	2004
34	62	2005
29	66	2006
29	66	2007
36	56	2008
43	50	2009
45	49	2010
42	51	2011
54	38	2012
53	38	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

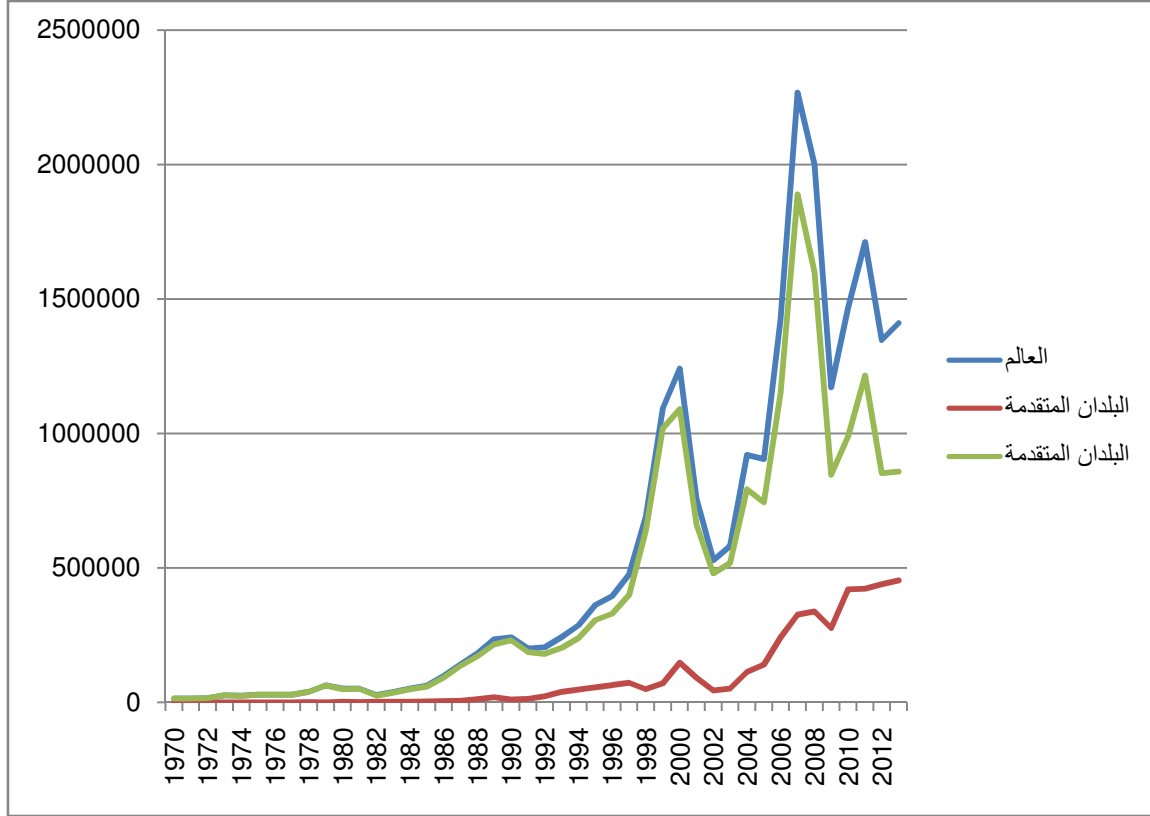
ملاحظة: تم إبعاد الدول التي مرت بمرحلة انتقالية.

ففي سنة 2012 قدرت نسبة التدفق 38% بالنسبة للدول المتقدمة و54% بالنسبة للدول النامية، أما في سنة 2013 فقد احتفظت الدول المتقدمة بنسبة 38% بينما الدول النامية فقدت نسبة الاستثمار الوارد إليها 53%.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر:

تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الصعيد العالمي وتتصدر هذه الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مجموعة "الثالوث Triade" الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، والملاحظ تاريخياً أنّ هذه الاقتصاديات تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى على الصعيد العالمي، ويكاد يكون الاستثمار الصادر العالمي يتطابق مع الاستثمار الصادر من الدول المتقدمة، والشكل الموالي يوضح هذا التطابق.

شكل رقم (07): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الصعيد العالمي وتوزيعه بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة للفترة 1970-2013 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 1.

ويلاحظ من المنحنى البياني ارتفاع في حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية ولكن تبقى قيمة هذه التدفقات محدودة مقارنة بالدول المتقدمة.

والجدول الموالي يبين نسبة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وتوزيعها بين الدول المتقدمة والدول النامية معبرا عنها بنسبة مئوية.

جدول رقم (17): نسبة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية والمتقدمة للفترة 1970-2013 / نسبة مئوية

البلدان النامية	البلدان المتقدمة	السنوات
0,29	99,71	1970
0,26	99,73	1971
0,458	99,54	1972
0,48	99,51	1973
0,98	99,01	1974
1,60	98,39	1975
1,65	98,34	1976
2,11	97,88	1977
1,88	98,1	1978
0,47	99,52	1979
5,570	94,42	1980
2,46	97,53	1981
7,42	92,57	1982
5,25	94,74	1983
4,99	95,00	1984
6,10	93,89	1985
5,13	94,86	1986
4,41	95,58	1987
6,41	93,58	1988
8,37	91,62	1989
4,68	95,31	1990
6,45	93,54	1991
11,07	88,15	1992
16,32	83,25	1993
16,61	83,27	1994
15,37	84,45	1995
16,21	83,55	1996

15,40	83,91	1997
7,11	92,69	1998
6,48	93,30	1999
11,87	87,86	2000
12,09	87,57	2001
8,45	90,76	2002
8,91	89,24	2003
12,34	86,15	2004
15,59	82,21	2005
17,01	80,76	2006
14,42	83,32	2007
16,92	79,99	2008
23,62	72,25	2009
28,68	67,37	2010
24,68	71,02	2011
32,68	63,31	2012
32,18	60,78	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ملاحظة: تم أخذ رقمين بعد الفاصلة وتم استبعاد الدول التي مرت بمرحلة انتقالية.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول النامية بلغت نسبة 32.68% و 32.18% على التوالي لسنتي 2012 و 2013 وهما أعلى نسبين تحققهما الدول النامية في مجال تصدير رأس المال.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول المتقدمة:

تستحوذ الاقتصاديات المتقدمة كما رأينا على جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا وبدون منازع، إلا أن هذا الاستحواذ هو موزع بين كل الاقتصاديات المتقدمة في القارة الأمريكية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبلدان المتقدمة بالقارة الأوروبية متمثلة في أوروبا الغربية (الجمهورية الفيدرالية، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، سويسرا، بالإضافة إلى بلجيكا)، والاقتصاديات المتقدمة في القارة الآسيوية متمثلة في اليابان أقل مستحوذا على هذه الاستثمارات إذا ما قورنت مع بقية الاقتصاديات المتقدمة وتنازع كل من الاقتصاديات المتقدمة الأمريكية بنسب مرتفعة والجدول الموالي يبين نسب التوزيع بين اقتصاديات القارات.

جدول رقم (18): نسبة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة للفترة 1970-2013 / نسبة مئوية

السنوات	استراليا ونيوزلندا	الاقتصاديات المتقدمة أوروبا	الاقتصاديات المتقدمة آسيا	الاقتصاديات المتقدمة أمريكا
1970	10,94	55,06	1,50	32,48
1971	11,87	56,10	2,50	29,50
1972	10,25	57,19	2,45	30,09
1973	2,21	62,80	0,69	34,282
1974	7,29	58,81	1,32	32,56
1975	3,48	59,63	1,60	35,27
1976	8,52	53,73	1,021	36,70
1977	6,42	61,95	0,507	31,70
1978	7,68	54,41	0,18	37,70
1979	5,44	52,36	0,73	41,45
1980	4,72	45,86	0,61	48,79
1981	5,54	37,05	0,59	56,81
1982	8,03	46,78	1,44	43,73
1983	9,86	47,39	1,50	41,23
1984	1,384	21,31	0,19	77,09
1985	5,55	40,51	1,721	52,21
1986	8,10	36,44	0,54	54,90
1987	4,70	35,34	1,21	58,73

48,33	(0,16)	45,37	4,44	1988
44,92	(0,53)	50,55	5,05	1989
32,53	1,12	60,64	5,87	1990
22,26	1,15	72,88	3,69	1991
21,32	2,72	70,58	5,36	1992
38,83	0,47	55,43	5,25	1993
35,64	0,90	58,91	4,71	1994
30,69	0,73	61,26	7,31	1995
39,97	0,78	55,59	3,64	1996
40,19	1,82	54,41	3,57	1997
38,66	1,01	58,45	1,86	1998
36,12	1,98	61,52	0,36	1999
33,34	1,33	63,85	1,46	2000
31,01	1,328	65,96	1,68	2001
21,65	2,24	72,36	3,55	2002
15,59	2,48	79,07	2,84	2003
32,13	2,53	54,90	10,41	2004
20,95	1,21	81,54	(3,72)	2005
30,12	0,88	65,38	3,60	2006
25,20	2,36	68,90	3,52	2007
35,64	3,41	55,98	4,95	2008
26,87	2,67	66,10	4,34	2009
32,22	0,60	62,02	5,15	2010
29,89	1,02	61,20	7,87	2011
39,41	2,17	47,24	11,17	2012
44,18	2,49	44,33	8,98	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ملاحظة: تم اخذ رقمين وراء الفاصلة والقيم بين القوسين تعني قيم سالبة.

ويلاحظ من الجدول استحواذ الاقتصاديات المتقدمة الأمريكية على نسبة 77% في سنة 1984.

تمثل هذه النسبة أكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية الواردة، بينما في سنة 2002 و 2003 استحوذت الاقتصاديات المتقدمة الأوروبية على نسبة 72 و 79% على التوالي لتواصل هذه الاقتصاديات دور الريادة في الاستحواذ على التدفقات الرأسمالية والملاحظ أن وجود انخياز لهذه

الاستثمارات وتركزها في الثالوث "TRIADÉ"¹ و المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت الاقتصاديات المتقدمة الأمريكية تحتل الصدارة في تصدير رأس المال إذ قدّرت نسبة الاستثمارات الصادرة منها بـ 43.60%، ثم انتقلت الزيادة للقارة الأوروبية وسجلت سنتي 1999 و 2000 أعلى النسب إذ قدر بـ 30.75% و 79.20% على التوالي ونسبة 70% سنة 2007، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصاديات المتقدمة الآسيوية؛ إذ سجلت سنة 2013 أعلى نسبة لها 40.16% والجدول الموالي يلخص نسبة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان المتقدمة.

¹Charles-Albert Michelet: Globalisation, attractivité et politique industrielle, Editions Lachette Tome 2. Vol 2.Paris 1993, P131.

جدول رقم(19):نسبة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة
للفترة 1970-2013 /نسبة مئوية.

السنوات	استراليا	أوروبا	آسيا	أمريكا
1970	1	36	3	60
1971	1	41	3	56
1972	1	45	5	50
1973	1	43	7	49
1974	1	48	8	43
1975	1	38	6	55
1976	1	45	7	46
1977	1	47	6	46
1978	1	45	6	48
1979	1	46	5	49
1980	1	47	5	47
1981	2	51	10	37
1982	3	64	19	14
1983	3	53	10	34
1984	3	50	12	35
1985	4	56	11	30
1986	4	55	16	25
1987	4	53	15	27
1988	4	60	21	15
1989	1	57	22	20
1990	1	61	22	16
1991	1	61	17	21
1992	3	62	10	26
1993	0	51	7	41
1994	2	56	8	34
1995	1	57	8	34
1996	1	62	7	29
1997	1	62	7	30
1998	0	70	4	26
1999	0	75	2	22
2000	0	79	3	17
2001	2	60	7	31
2002	2	55	7	36

2003	3	59	6	32
2004	1	50	5	44
2005	-6	92	7	6
2006	2	68	6	24
2007	1	69	5	25
2008	2	59	10	29
2009	2	49	9	40
2010	2	59	7	32
2011	0	51	10	39
2012	1	43	14	42
2013	0	38	17	45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx>

ويلاحظ من الجدول تصدر الدول المتقدمة الأوروبية في تصدير رأس المال بنسبة 92.19% سنة 2005، إذ استحوذت على جل الاستثمارات الأجنبية الصادرة بينما الدول المتقدمة الأمريكية سوى نسبة 5.55%.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

للفترة 1970-2013

أولاً: الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية:

1/ الاستثمار الأجنبي الوارد للفترة: 1970-1980: إن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول النامية في هذه الفترة عرفت اختلافات في تدفقاته بين الدول النامية في القارات الثلاث وكانت البلدان النامية في القارة الأمريكية هي قبلة التدفقات الرأسمالية بينما سجلت آسيا مبالغ سالبة في سنة 1974 بقيمة 281665 مليون دولار، وهو ما يعني هروب رؤوس الأموال من القارة الآسيوية، بينما بدأت إفريقيا بحجم قدره 1266 مليون دولار

تراجع هذا النصيب لينخفض إلى أدنى مستوى في الفترة بقيمة 400 مليون دولار والجدير بالملاحظة أن في هذه الفترة بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي أعلى مستوياتها في القارة الآسيوية في سنة 1975 بقيمة 5265.493 مليون دولار، وهو أعلى نصيب لهذه القارة بين القارات الثلاث، وجاء هذا الارتفاع المفاجئ بعدما كانت حصة هذه الدول سالبة والجدول الموالي يوضح توزيع التدفقات

الرأسمالية الواردة للدول النامية للفترة 1970-1980.

جدول رقم (20): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية للفترة

1970-1980 / الوحدة: مليون دولار

البلدان النامية أفريقيا	البلدان النامية أمريكا	البلدان النامية الآسيوية	السنوات
1266	1598	853	1970
840	1941	795	1971
918	987	1422	1972
764	2623	1647	1973
1817	2224	(1665)	1974
906	3514	5265	1975
1679	3139	1604	1976
781	3131	3031	1977
784	4222	3919	1978
1483	4801	2145	1979
400	6415	573	1980

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

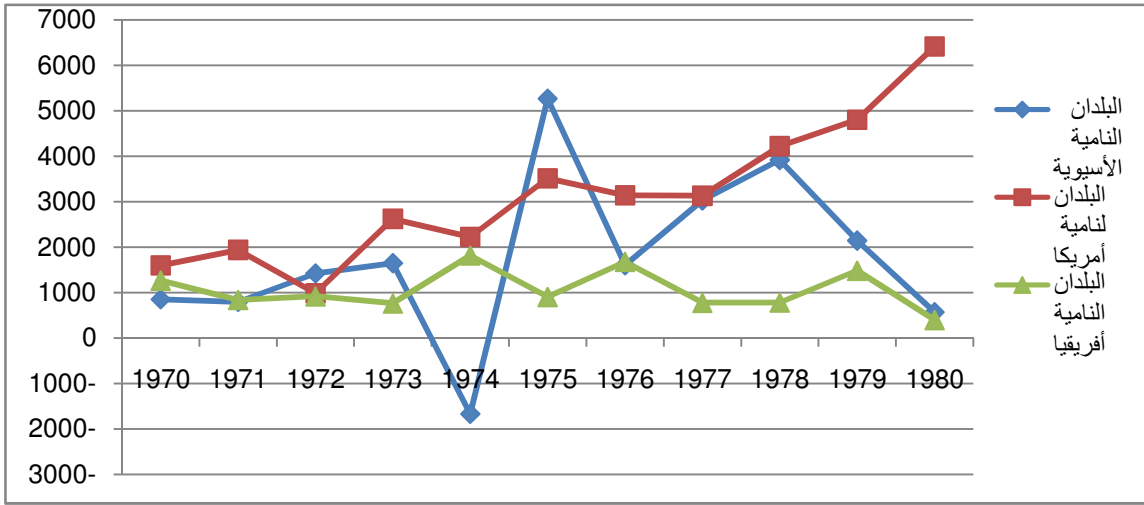
ملاحظة: القيمة بين قوسين تعني قيمة سالبة

ويلاحظ أن البلدان النامية بالقارة الأمريكية حصلت على أكبر حصة للفترة وهذا في سنة

1980 والشكل الموالي يبين تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوزيعها الجغرافي في البلدان

النامية.

شكل رقم (08): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه الجغرافي في الدول النامية للفترة 1970-1980 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 20

إن ما يميز هذه الفترة هو توجه الدول النامية في القارات الثلاث إلى تطبيق سياسات تنمية متعددة أوصلتها إلى الاستدانة بغية الحصول على التكنولوجيا وتمويل مختلف احتياجاتها التنموية، ولقد صادف هذا التوجه بروز القروض المصرفية كشكل قوي من تدفقات رأس المال الأجنبي، حيث في منتصف السبعينات احتلت القروض المصرفية مكانة بارزة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم العوائد النفطية لدى الدولة المصدرة للنفط، وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع لدى المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع هذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية، وما ميز هذه الفترة أيضا تطبيق معظم الدول النامية لأساليب معادية للشركات الأجنبية وهي أساليب في الحقيقة ترجمت أن استثمارات هذه الشركات غير مرغوب فيها، وقد تجلت هذه الأساليب في تأميم الأصول الأجنبية وخاصة منها البترولية التي كانت موجودة داخل أقاليمها بالإضافة إلى المصادرة والاستيلاء.¹

إن هذه الأوضاع جعلت الدول النامية سواء الآسيوية أو الإفريقية أو الأمريكية أماكن غير مفضلة للشركات المتعددة الجنسيات لارتفاع درجة المخاطر فيها.

¹ فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مصر، والسعودية، مرجع سابق، ص 121.

2/التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة 1981-2006: لقد تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالنسبة للقارات الثلاث وعرفت هذه الفترة (1981-2006) انتعاشا كبيرا في حجم تدفقاته لكن السيطرة واضحة في اجتذابه للدول النامية الآسيوية متفوقة على البلدان النامية الأمريكية والأفريقية والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (21): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية

للفترة 1981-2006 / الوحدة: مليون دولار

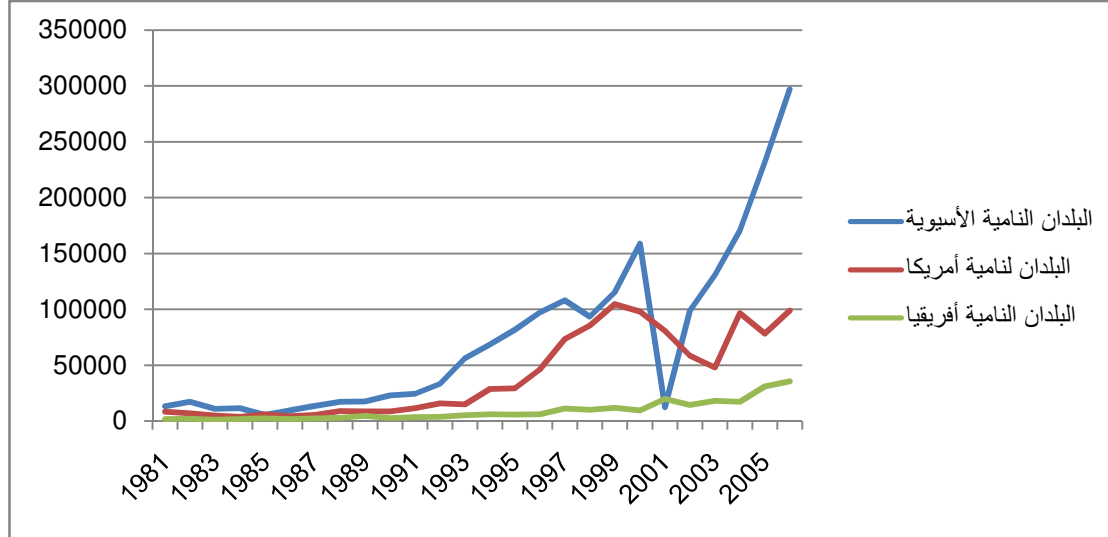
السنوات	البلدان النامية الآسيوية	البلدان لنامية أمريكا	البلدان النامية أفريقيا
1981	13348	8624	1952
1982	17167	7025	2074
1983	10988	5171	1322
1984	11647	3999	1884
1985	5534	6222	2442
1986	9501	4638	1770
1987	13678	5774	2443
1988	17408	9122	3032
1989	17600	8766	4693
1990	22914	8924	2846
1991	24477	11601	3536
1992	33366	16139	3795
1993	56253	15135	5443
1994	68444	28992	6080
1995	81706	29508	5907
1996	97330	46243	6298
1997	108055	73374	11269
1998	93554	85555	10229
1999	115376	104570	12007
2000	158798	98059	9620
2001	12512	80807	19942
2002	99006	58582	14611
2003	130810	48138	18164
2004	170521	96474	17261
2005	231822	78256	31013
2006	296848	98875	35720

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

تبقى إفريقيا هي الأضعف في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحسين والتفوق عرفته البلدان النامية الآسيوية والشكل الموالي يوضح الفارق.

شكل رقم (09): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية

للفترة 1980-2006/ الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 21

من خلال الشكل يتضح لنا تفوق البلدان النامية الآسيوية على البلدان النامية الأمريكية والأفريقية إذ انطلاقاً من سنة 2000 أصبحت هذه التدفقات في تزايد مستمر إلا أن أفريقيا كان أدائها جد متواضع وحصتها هي الأضعف مقارنة بدول أمريكا وآسيا.

فهذه الدول وبعد ما كان نصيبها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشر لا يتعدى 5% خلال مرحلة التسعينات شهدت تحسناً ملحوظاً خلال العشرية الأخيرة حيث بلغ نصيبها 8% قبل أن يرتفع ويصل إلى نسبة 9.7% سنة 2006، ويمكن القول أن التأخر النسبي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أن أفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نمو في العالم التي لم تستطع أن تجذب سوى نسبة محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً افتقار القارة إلى الأيدي البشرية المدربة وما عانت من حروب وصراعات عرقية في عقد التسعينات جعلها منطقة غير آمنة للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

فبالنسبة للدول النامية الآسيوية فقد ضمت هذه المجموعة دول حديثة التصنيع مثل الصين

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الإسكوا وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن، اليمن، والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 09.

وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان، حيث بدأت تظهر كدولة لها وزن نسبي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتب عن ذلك زيادة نصيب مجموعة الدول النامية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من 5% في بداية الثمانينات إلى 9% في عام 2000، إلا أن الاستثمارات الأجنبية الداخلة للدول النامية عرفت انخفاضا سنة 1999 بفعل تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في آسيا منذ عام 1997.

ويرجع سبب زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية عامة ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خاصة إلى النمو الاقتصادي المتزايد والحرية الاقتصادية بإزالة القيود على الاستثمار فضلا على برامج الخصخصة المفتوحة.

3/ التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية للفترة 2007-

2013:

تتواصل صدارة الدول النامية الآسيوية في الحصول على أكبر الحصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، وبتزايد مضطرد تليها الدول النامية بأمريكا اللاتينية والكاريبي مع انخفاض في حجم هذه التدفقات سنة 2009 لتعود إلى التزايد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (22): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية للفترة 2007-2013 / الوحدة مليون دولار

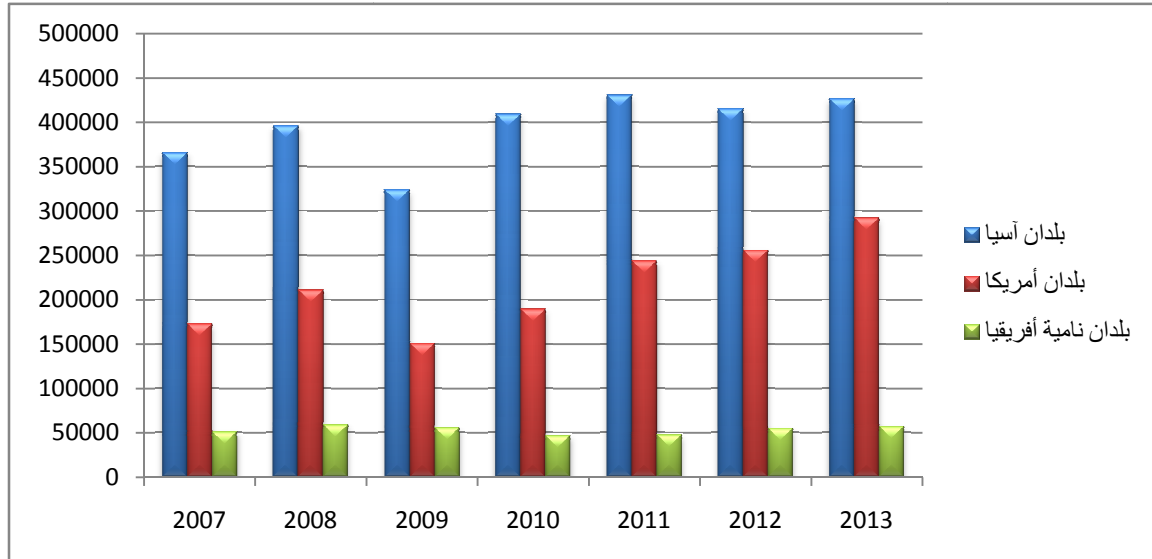
السنوات	بلدان النامية آسيا	بلدان النامية أمريكا	بلدان النامية أفريقيا
2007	365822	172795	51364
2008	396042	211138	59276
2009	323682	150912	56042
2010	409021	189512	47034
2011	430622	243913	48020
2012	415106	255863	55180
2013	426355	292080	57238

من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المصدر:

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

بينما تبقى البلدان النامية الإفريقية تستحوذ على الحصة الأضعف من هذه الاستثمارات وتكاد تكون حصتها ثابتة من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشكل الموالي يبين نصيب الدول النامية بحسب توزيعها الجغرافي.

شكل رقم(10): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية للفترة 2007-2013



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 22.

4/ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول وسط وشرق أوروبا للفترة 1970-2013

هذه الدول شهدت نموا متزايدا في الاستثمار الأجنبي الوارد منذ سنة 1991؛ إذ قبل هذه

الفترة كانت قيمة هذا الاستثمار تكاد لا تذكر قدرت بـ0.00004 مليون دولار حتى 1979، وسجلت التدفقات قيم سالبة سنة 1984 و1986، ليبدأ بعدها التحسن في التدفقات خصوصاً بعد سنة 1990، أين تبنت هذه الدول برامج إصلاح اقتصادي تميّزت بالانفتاح وتهيئة المناخ، والجدول الموالي يلخّص قيمة التدفقات الواردة لهذه المجموعة من الدول لفترة 1970-2013.

جدول رقم (23): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة دول وسط وشرق أوروبا للفترة 1970-2013 / الوحدة: مليون دولار

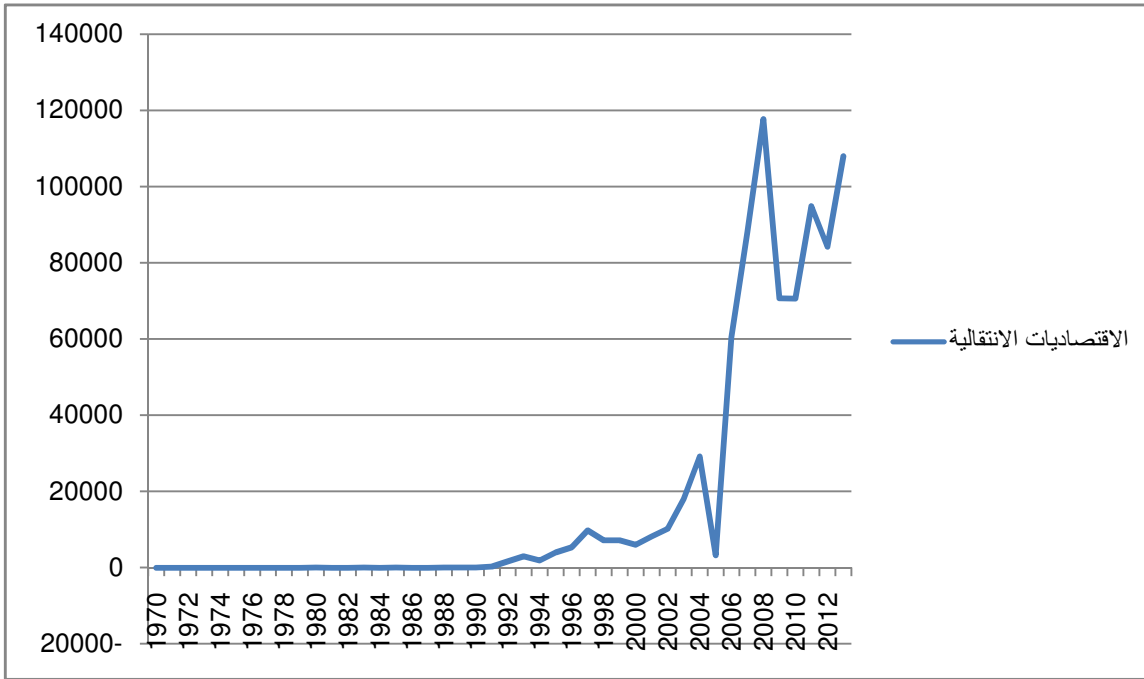
السنوات	الاقتصاديات الانتقالية	السنوات	الاقتصاديات الانتقالية
1970	0,00004	1992	1651
1971	0,00004	1993	3024
1972	0,00004	1994	1934
1973	0,00004	1995	3998
1974	0,00004	1996	5338
1975	0,00004	1997	9806
1976	0,00004	1998	7168
1977	0,00004	1999	7155
1978	0,00004	2000	5987
1979	0,00004	2001	8197
1980	23	2002	10189
1981	12	2003	18036
1982	0,30004	2004	29157
1983	18	2005	3241
1984	(7)	2006	60462
1985	15	2007	88031
1986	(27)	2008	117691
1987	7	2009	70664
1988	22	2010	70573
1989	18	2011	94836
1990	75	2012	84159
1991	302	2013	107966

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ملاحظة: القيم بين قوسين تعني قيمة سالبة

ونلاحظ من خلال الشكل رقم 11 الموالى أن أعلى نسبة كانت سنة 2008، لتتخفص تدريجيا سنة 2009، لكن هذا الانخفاض كان طفيفا ولم يؤثر على جاذبيتها بل بقيت هذه المنطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار دول إفريقيا والدول العربية.

شكل رقم(11): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة دول وسط وشرق أوروبا للفترة 1970-1913/ الوحدة: مليون دولار



من إعداد الطالب: بالاعتماد على معطيات جدول رقم 23.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية 1970-2013

تفاوتت نسب توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول النامية، وعلى العموم يمكن القول بأن الاستثمار الصادر من الدول النامية كان مصدره الدول النامية في آسيا وأمريكا، ويلاحظ من الجدول الموالى نسب التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية الصادرة من البلدان النامية للفترة 1970-2013.

جدول رقم (24): نسب التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان
النامية للفترة 1970-2013 / الوحدة: مليون دولار

السنوات	بلدان آسيا	بلدان أمريكا	بلدان نامية أفريقيا
1970	2,45	51,54	46
1971	10,33	11,18	78,47
1972	35,96	0,06	33,96
1973	27,29	26,16	64,54
1974	20,12	28,83	51,04
1975	30,88	31,35	37,76
1976	35,37	44,94	20,07
1977	27,45	34,90	37,34
1978	33,59	20,95	44,80
1979	1,179	59,61	38,13
1980	41,84	19,33	38,41
1981	26,73	10,67	61,86
1982	65,40	23,90	10,56
1983	69,41	16,01	14,50
1984	77,12	10,10	12,61
1985	78,31	12,27	9,36
1986	79,73	22,71	(2,26)
1987	88,47	4,75	7,04
1988	92,08	3,80	4
1989	72,34	21,47	6,039
1990	97,41	(3,35)	5,82
1991	63,08	26,30	10,35
1992	76,29	12,31	10,55
1993	78,74	19,79	1,45
1994	83,03	12,96	4,014
1995	81,83	12,84	5,34
1996	86,61	10,48	2,899
1997	72,02	23,03	4,85
1998	63,76	33,17	3,29

3,67	33,91	62,46	1999
1,040	34,54	64,41	2000
(2,88)	38,83	64,03	2001
0,51	22,69	76,57	2002
2,43	35,22	62,30	2003
2,28	23,76	73,90	2004
1,36	30,48	67,85	2005
3,25	32,11	64,55	2006
2,78	23,52	73,63	2007
1,46	28,35	69,86	2008
2,269	19,88	77,81	2009
1,58	27,89	70,36	2010
1,60	26,17	72	2011
2,72	28,25	68,64	2012
2,734	25,23	71,79	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ملاحظة: تم أخذ رقمين بعد الفاصلة

ثالثاً: الدول النامية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر

قد يكون ظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي من الدول النامية ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية المضيفة لتلك الاستثمارات ذات الدخل المنخفض، وشركات اقتصادات الدول النامية هي الآن مستثمرة هامة في العديد من أقل البلدان نمواً، ومن تلك البلدان التي تعتمد اشد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصاديات النامية: بارغواي، الصين، تايلند، ، وأيضاً البلدان الأقل نمواً في العالم وهي: أثيوبيا وبنغلادش، تنزانيا، ميانمار.

محمل الاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية تتسم بطابع الاستثمارات داخل المنطقة، فمجموع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى عدد من أقل البلدان نمواً من قبل الدول النامية يشكل ما يزيد على 40% من مجموع الاستثمار الوارد لتلك الدول، وحتى عام 1990 لم تكن سوى 19 شركة عبر وطنية من الاقتصاديات النامية الانتقالية مدرجة في تصنيف مجلة (FORTUNE 500)، وما لبث أن

ارتفع العدد بحلول 2006 إلى 47 شركة، والشركات الخمسة عبر الوطنية من الدول النامية المدرجة على القائمة 100 شركة الرائدة في العالم مقراتها في آسيا وثلاث منها تملكها (هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، كوريا، الصين)، إذ توجد درجة عالية نسبيا من ملكية الدولة في كبرى الشركات عبر الوطنية من الاقتصاديات النامية، وكثيرا من الشركات الرئيسية التي تملكها الدول قد أخذت تتوسع في الخارج على نحو متزايد خاصة في بعض الصناعات ولاسيما المتعلقة بالموارد الطبيعية، كقيام شركة أرامكو السعودية بشراء حصة بنسبة 25% من مصنع تكرير النفط في فوجيان الصين.

والشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والانتقالية الآن تتنافس ندا لند مع نظيرتها من البلدان المتقدمة في كثير من القطاعات النفط، الغاز، الصناعات التحويلية كالفلزات والصلب والتعدين، وأيضا الشركات عبر الوطنية من الدول النامية أصبح لها باع كبير في مجال الصناعات المختلفة كصناعة السيارات والأدوات الكهربائية والإلكترونية، وقطاع الخدمات التكنولوجية.

كما أن نصف الشركات البترولية الخمسين الكبرى في العالم هي مملوكة لحكوماتها إما بشكل كامل أو بنسبة الأغلبية ومعظمها في الدول النامية، وفي تصنيف شركات النفط وفقا لمعايير محددة يؤكد أن هناك 5 شركات من أصل 10 شركات كبرى في صناعة النفط هي شركات بترولية وطنية لكل من السعودية والمكسيك وفنزويلا وإيران.

تقوم بعض الدول النامية بالاستثمار في الخارج أكثر مما تفعله بعض البلدان المتقدمة إذا قيس ذلك كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ومثال على ذلك سنغافورة 36%، تشيلي 7%، ماليزيا 5%، بالمقارنة مع الولايات المتحدة 7%، وألمانيا 4%، واليابان 3%، فنحن اليوم أمام جغرافيا جديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو قد يكمل الجغرافيا الجديدة للتجارة. وإذا كانت نسبة كبيرة من استثمارات الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية تدخل في إطار الموارد الأولية، فهل نحن أمام معادلة جديدة وهي حالة من التبعية المتبادلة، فتطلب الدول المتقدمة المواد الأولية من الدول النامية مقابل ما تطلبه البلدان النامية من البلدان المتقدمة من السلع المصنعة والتكنولوجيا

ومن المتغيرات الملفتة للانتباه في الاستثمار الأجنبي المباشر، ظاهرة تدويل البحث والتطوير من جانب الشركات عبر الوطنية، وأصبح هناك توجه الآن يظهر عدد من السمات الجديدة في عملية التدويل وبصورة خاصة على صعيد أنشطة البحث والتطوير، فالشركات لأول مرة تقوم بإنشاء مرافق للبحث والتطوير خارج البلدان المتقدمة، وتذهب إلى أبعد من مجرد التكيف مع الأسواق المحلية،

فالنشاط في بعض البلدان النامية وبلدان جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة، يستهدف على نحو متزايد الأسواق العالمية ويجري إدماجه في الجهود الابتكارية الأساسية التي تقوم بها هذه الشركات. وعملية تدويل أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية هي أمر يمكن توقعه، وفي ظل زيادة الشركات لنشاطها في الدول النامية، يمكن توقع أن يلي ذلك قدر من البحث والتطور من منطلق التكيف، ونشاط البحث والتطوير يعتبر شكلا من أشكال أنشطة الخدمات الذي يجرأ، ويمكن إجراء أجزاء معينة منه في الأماكن التي يمكن أن يكون أدائها فيه بأعلى كفاءة، وهذا ما تقوم به على سبيل المثال شركة موتورولا للبحث والتطوير في الصين، ومركز تويوتا التقني في تايلند، ومركز البحوث العالمي السادس لشركة مايكروسوفت في الهند. للاستفادة من اقتصاد معول ومتربط على نحو متزايد، لذلك يتعين على البلدان أن تعزز قدرتها على عرض خدمات تنافسية، وأهم إسهام للاستثمار هو جلب رأس المال والمهارات والتكنولوجيا التي تحتاج البلدان إليها لإقامة صناعات ذات قدرة على المنافسة، وينبغي معالجة قضايا الاستثمار المباشر حسب ما تقتضيه الخصوصية وليس على مفاهيم مستعارة من نماذج أكثر تقدما، إن الاستفادة من الاستثمارات الخارجية تستوجب العمل على تحسين ظروف الهياكل الاجتماعية على أساس الكفاءة والجدارة، قد يشكّلان ميزتين أكثر ملائمة وفعالية.¹

¹ سلام الرضي: الدول النامية وجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر:

www.minbaralhurriyya.org consulté le 28/09/2014

وانظر: أحمد السيد النجار: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جانفي 2002، ص58.

UNCTAD: world investment report 2003, annex table, B2, p225.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثارا إيجابية على كامل اقتصاد البلد المضيف، ويعتبر ضروريا خصوصا للبلدان التي تعاني من وجود فجوة تكنولوجيا وهي حالة البلدان العربية النفطية، ووسيلة تمويلية بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص الموارد لتمويل التنمية كحالة البلدان العربية غير النفطية، ولكن يجب أن يحسن استغلال وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأهداف للبلد المضيف، لكن لاحظنا وجود بعض المساوئ التي قد يتعرض لها البلد المضيف وخصوصا فيما يتعلق بالسيادة الوطنية وكذلك الأضرار التي قد تتعرض لها البيئة، بالإضافة إلى التأثير على القيم الثقافية للبلدان المضيفة له، أما عن توجهاته على الصعيد العالمي وتوزيعه الجغرافي فتاريخيا نشأت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في بدايات القرن الثامن عشر وكانت حركاته تتم بين البلدان المتقدمة سواء تدفقاته الواردة أو الصادرة وكانت البلدان النامية في معزل تام عن هذه التدفقات، لتنتقل إليها هذه التدفقات مع الحملة الاستعمارية، وكانت أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تتركز في الأنشطة الاستخراجية بهدف الحصول على المواد الأولية للدولة الأم، لذلك اعتبرت الدول النامية لاحقا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تكريس للاستعمار، لتغير هذه البلدان بعد ذلك نظرتها إليه في إطار العولمة والنظام الاقتصادي العالمي المعاصر وأصبحت تسعى لاستقطابه، لكن بقي النصيب الأكبر من تدفقاته باتجاه الدول المتقدمة، ومع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي أصبحت الدول النامية تنافس في هذا المسعى الدول المتقدمة ندا لندا، إذ برزت دولاً نامية كأقطاب مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة بعدما كان مصدرها الدول المتقدمة فقط لقراءة قرنين من الزمن.

الفصل الثالث:

واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، وذلك من خلال رصد تدفقاته الواردة إلى المنطقة مع مقارنة إقليم الدول العربية مع إقليم بلدان جنوب شرق آسيا، وذلك لمعرفة نصيب كلا الإقليمين من التدفقات الواردة إليهما، باعتبارها بلدانا تتشابه في كثير من الخصائص التنموية، كما يتناول الفصل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية المهمة بمناخ الاستثمار وتحديد عقبات ومعوقات الاستثمار في الدول العربية، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: اتجاهات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية

المبحث الأول: اتجاهات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تبدل الدول العربية اليوم مجهودات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن حصة من إجمالي هذه الاستثمارات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية لا زال ضئيلاً بالرغم من ارتفاع مستوى حجم الاستثمار الوارد إلى هذه الدول، منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي ويمكن تأكيد هذه الحقيقة بمقارنة إجمالي الدول العربية مع إقليم دول جنوب شرق آسيا*، هذه الدول التي تعتبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من الدول العربية رغم افتقارها للمواد الطبيعية، وسوف ندرس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإقليمين على سبيل المقارنة من سنة 1970 حتى 2013.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم

جنوب شرق آسيا

أولاً: الفترة 1970-1980:

تميزت هذه الفترة بتذبذب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وسجلت قيم سالبة ففي سنتي 1974 و 1975 كانت قيمة التدفقات الواردة إليها سالبة وقدرت بـ (691 و-) (3399) مليون دولار، ويرجع سبب ذلك إلى حرب أكتوبر 1973، والتي كان من تبعاتها حظر النفط وتوتر العلاقات السياسية بين العرب والغرب، إذ قامت الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط بتحديد كميات الإمداد البترولية المتاحة للدول الداعمة لإسرائيل،¹ مما جعلها وجهة غير مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثم ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 15% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية ثم انخفضت سنة 1979 مباشرة لتسجل تدفقا سالبا سنتي 1970 و 1980، والجدول التالي يلخص التدفقات الخاصة بالفترة معبرا عنها بالمبالغ والنسب المئوية:

* يضم هذا الإقليم كل من: كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تيمور لأسط، الفيتنام

¹ خالد بن منصور عقيل: رحلة في قضايا البترول - قضايا بترولية دولية، ص22.

جدول رقم(25): نسب ومبالغ الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1970-1980 / الوحدة: مليون دولار

السنوات	الدول النامية	إجمالي الدول العربية	جنوب شرق آسيا	إجمالي الدول العربية/الدول النامية	جنوب شرق آسيا/الدول النامية
1970	3854	490	460	13	12
1971	3631	48	560	1	15
1972	3424	268	597	8	17
1973	5176	(691)	1245	(13)	24
1974	2466	(3399)	1418	(138)	58
1975	9709	1475	2143	15	22
1976	6467	407	1561	6	24
1977	6992	924	1246	13	18
1978	8990	647	1379	7	15
1979	8505	(138)	1698	(2)	20
1980	7469	(3200)	2636	(43)	35

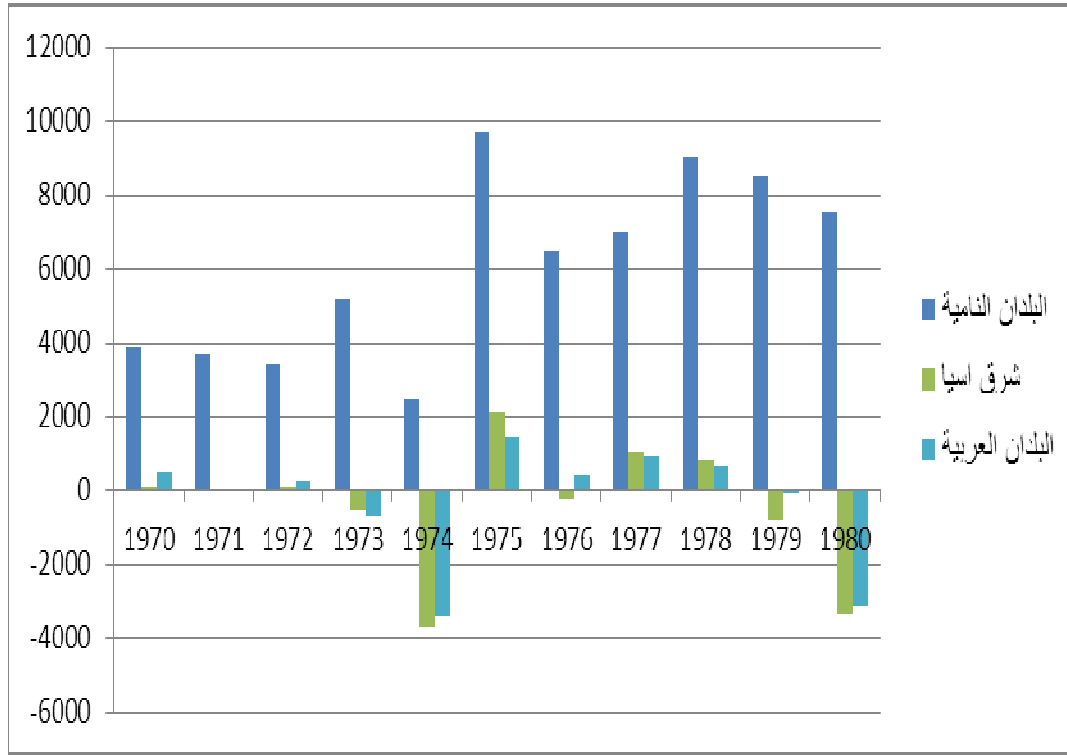
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ملاحظة: القيم بين قوسين تعني قيمة سالبة

من خلال الجدول نلاحظ التفوق الواضح لدول جنوب شرق آسيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستطاعت هذه الدول أن تستقطب ما قيمته 58% من إجمالي الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، فأداء هذه المنطقة يعتبر جيداً بمقارنة بالدول العربية، التي عرفت هروباً لرؤوس الأموال خلال الفترة 1970-1980 والشكل الموالي يوضح ما سبق:

شكل رقم (12): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1970-1980 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 25

ثانيا: الفترة 1981-1990:

عرفت هذه الفترة تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية مقارنة بالفترة السابقة ما عدا سنة 1987 أين كانت نسبة التدفق في حدود 0.0014% أي بقيمة استثمارات بلغت مليون دولار وهي قيمة تكاد تكون معدومة بالنظر إلى إقليم بكامله وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.

في حين أن دول جنوب شرق آسيا عرفت تزايدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه على امتداد الفترة (1981-1990)، إذ استطاعت هذه الدول استقطاب نسبة 37% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية، والجدول التالي يلخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا بالمبالغ والنسب.

جدول رقم(26):نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1981-1990 / الوحدة: مليون دولار

السنة	الدول النامية	إجمالي الدول العربية	جنوب شرق آسيا	إجمالي الدول العربية	جنوب شرق آسيا
1981	24004	7139	3596	30	15
1982	26354	11828	3624	45	14
1983	17539	5665	3293	32	19
1984	17559	6280	2873	36	16
1985	14165	2055	2316	15	16
1986	15794	2357	2870	15	18
1987	21791	32	4422	0.0014	20
1988	30490	1644	7066	5	23
1989	31100	1325	7716	4	25
1990	34762	1288	12821	4	37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ثالثا: الفترة: 1991-2006:

لا يزال أداء الدول العربية ضعيف في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، وإذا ما قورنت بدول جنوب شرق آسيا فهي تتفوق دائما على الدول العربية وتستحوذ على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أكبر من الدول العربية، والجدول التالي يلخص التدفقات الخاصة بالفترة 1991-2006.

جدول رقم (27): نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1991-2000 / الوحدة: مليون دولار

السنة	الدول النامية	إجمالي الدول العربية	جنوب شرق آسيا	إجمالي الدول العربية/الدول النامية	دول جنوب شرق آسيا/الدول النامية
1991	39557	2231	13639	6	34
1992	53221	3874	12739	7	24
1993	76780	3903	16585	5	22
1994	103357	3558	20496	3	20
1995	116957	2820	28632	2	24
1996	149536	4930	32915	3	22
1997	192427	6138	35940	3	19
1998	189074	5114	20926	3	11
1999	231063	4330	31011	2	13
2000	264543	5897	22632	2	9
2001	224070	9393	22044	4	10
2002	169212	7269	17181	4	10
2003	193751	16006	29788	8	15
2004	280262	25244	39672	9	14
2005	334521	47563	43110	14	13
2006	432113	71642	63896	17	15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

ورغم الأزمة الاقتصادية التي مست البلدان الآسيوية¹، والتي كان من أسبابها الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت التي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه

¹ أنظر: فريد كورتل: الأزمة المالية العالمية وآثرها على الاقتصاديات العربية مقال منشور على الموقع:

الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة،¹ إلا أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى دول جنوب شرق آسيا كانت أكبر من الدول العربية.

ولأول مرة تتفوق الدول العربية على إقليم جنوب شرق آسيا في سنة 2005 بنسبة 14% مقابل 13% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية ثم في سنة 2006 بنسبة 17% مقابل 15% ويعزي هذا التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إلى مايلي.

✓ تنامي الاستثمارات العربية البينية.

✓ فتح قطاعات جديدة للاستثمار خاصة في قطاعات الخدمات مثل: الاتصالات، الكهرباء، النقل، الطيران المدني، وقطاعات النفط والغاز والتعدين.

✓ التوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية ومشاريع البنية التحتية، من إطارا وموانئ وسكك حديدية.

✓ تنامي جهود الترويج القطرية والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار.

✓ معالجة معوقات الاستثمار وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية.

✓ مواصلة برنامج الخصخصة والإصلاحات الهيكلية.

✓ تعزيز الشفافية وتسهيل إجراءات المعاملات.

رابعا: الفترة 2007-2013:

تميزت هذه الفترة بالتذبذب بين الزيادة والنقصان في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إذ سجلت نسبة 14% و 15% و 15% ثم بدأت في الانخفاض بدءا من سنة 2010 في حين تفوقت دول جنوب شرق آسيا على الدول العربية في سنتي 2012-2013 بنسبة 16% على التوالي.

وترجع أسباب انخفاض نسبة الاستثمارات المتدفقة إلى الدول العربية في ازدياد شدة المنافسة الدولية في اجتذاب هذا النوع في رؤوس الأموال إدراكاً من الدول بأهميته في التنمية الاقتصادية.

¹ دبار حدة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 14.

جدول رقم(28): نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 2007-2013 / الوحدة: مليون دولار

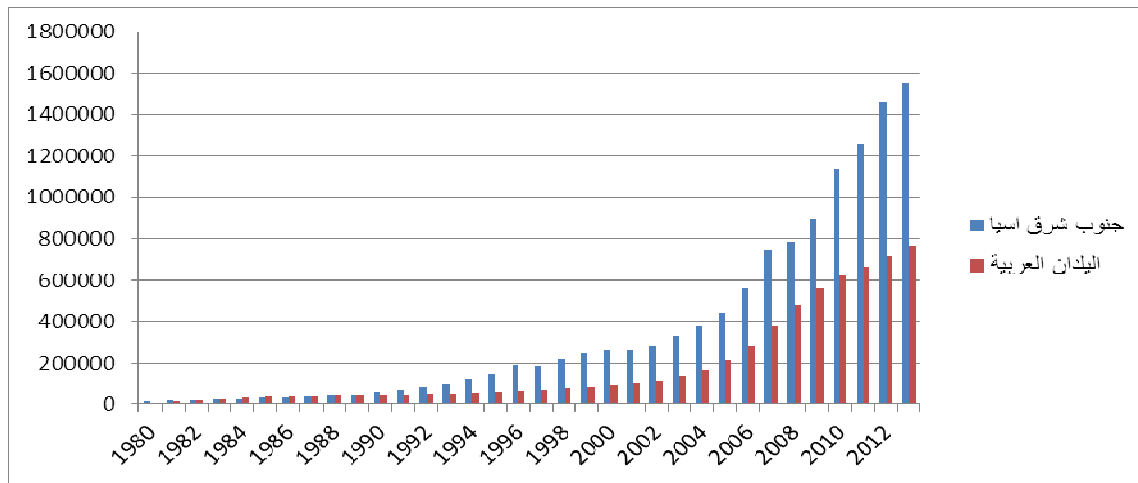
السنة	الدول النامية	إجمالي الدول العربية	جنوب شرق آسيا	إجمالي الدول العربية/الدول النامية	جنوب شرق آسيا/الدول النامية
2007	589430	81974	86685	14	15
2008	668439	97559	50340	15	8
2009	530289	81358	46793	15	9
2010	703474	63987	99124	9	14
2011	880406	46320	99613	5	11
2012	729449	52247	117527	7	16
2013	778372	47303	125455	6	16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740

خامسا: المخزون المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا

تبقى حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المتراكمة ضعيفة مقارنة بدول جنوب شرق آسيا، ومخزون هذه الاستثمارات ينمو بمعدلات أقل من معدلات نمو دول جنوب شرق آسيا، والشكل الموالي يوضح وتيرة نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإقليمين.

شكل رقم (13): المخزون المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا للفترة 1980-2013 / الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة 1970-2013

أولاً: التوزيع الجغرافي:

إن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية حسب البلدان يعتبر توزيعاً غير متساو على امتداد الفترة 1970-2013، ويمكن أن نميز بين مجموعتين من الدول العربية النفطية وغير النفطية حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (29): تصنيف الدول العربية حسب الموارد النفطية

الدول النفطية	الدول غير النفطية
الجزائر	مصر
الإمارات العربية المتحدة	الأردن
العربية السعودية	تونس
قطر	سوريا
عمان	المغرب
ليبيا	موريتانيا
الكويت	لبنان
العراق	السودان
البحرين	اليمن
	فلسطين

المجموعتان المبيتان في الجدول يختلفان عن بعضهما البعض من ناحية الموارد الاقتصادية، وسوف تتم دراسة التدفقات الواردة إلى المجموعتين على حدى.

1/ الدول العربية النفطية:

حتى بين هذه الدول فالاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المجموعة لم تتسم بالتساوي، والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حسب كل بلد.

جدول رقم (30): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية
النفطية للفترة: 1970-2013 / الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإمارات المتحدة	العربية السعودية	قطر	عمان	ليبيا	الكويت	العراق	البحرين	الجزائر
1970	8	7	6	3	317	26	-1	0	80
1971	7	-111	27	0	71	0	0	0	1
1972	11	34	0	2	126	0	0	0	41
1973	3	-626	1	1	-201	0	-7	3	51
1974	2	-3732	13	-61	6	0	-9	0	358
1975	16	1865	9	106	-576	0	-45	1	119
1976	49	-397	0	81	263	-1	1	3	187
1977	112	783	2	48	-451	1	4	1	178
1978	39	556	9	86	-692	1	0	23	135
1979	65	-1271	5	118	-588	1	2	145	26
1980	98	-3192	11	98	-1089	1	2	-418	349
1981	-17	6498	4	63	-744	1	4	4	13
1982	95	11128	4	182	-392	0	2	28	-54
1983	46	4944	1	155	-327	0	1	64	0
1984	170	4850	-15	158	-17	-6	-5	141	1
1985	-221	491	8	161	119	7	0	101	0
1986	110	967	-1	140	-177	-15	2	-32	5
1987	47	-1175	-3	35	-98	-6	13	-36	4
1988	189	-328	-21	92	98	16	0	222	13
1989	39	-654	-2	112	125	4	3	181	12
1990	-116	312	5	142	159	6	0	-183	40
1991	26	165	43	135	92	1	-3	620	80
1992	130	250	40	104	99	35	8	869	30
1993	401	180	72	142	58	13	1	-275	0
1994	62	690	132	76	-73	0	0	208	0
1995	400	578	94	46	-88	7	2	431	0
1996	301	64	339	61	-112	347	-4	2048	270
1997	232	57	418	65	-68	20	1	329	260

607	-275	7	59	-128	101	347	94	258	1998
292	454	-7	72	-128	39	113	123	-985	1999
280	364	-3	16	141	83	252	183	-506	2000
1108	80	-6	-112	-133	5	296	504	1184	2001
1065	217	-2	4	145	122	624	453	95	2002
638	517	1000	-67	143	25	625	778	4256	2003
882	865	300	24	357	111	1199	1942	10004	2004
1145	1049	515	234	1038	1538	2500	12097	10900	2005
1888	2915	383	121	2064	1597	3500	18293	12806	2006
1743	1756	972	111	3850	3332	4700	24319	14187	2007
2632	1794	1856	-6	3180	2952	3779	39456	13724	2008
2746	257	1598	1114	3310	1485	8125	36458	4003	2009
2301	156	1396	1304	1909	1782	4670	29233	5500	2010
2581	781	2082	3260	0	1563	-87	16308	7679	2011
1499	891	2376	3931	1425	1040	327	12182	9602	2012
1691	989	2852	2329	702	1626	-840	9298	10488	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ومن خلال من الجدول السابق نلاحظ وجود ثلاث مراحل ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان هذه المجموعات.

أ/الفترة: 1970-1987

وتميزت هذه المرحلة بتسجيل تدفقات بقيم سالبة في أغلب الدول مع تسجيل تدفقات موجبة وكانت أعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول سجلت في السعودية سنة 1982 بقيمة 11128 مليون دولار أي بقيمة 93.84% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية، بينما الدول الأخرى بقيت تتأرجح بين التدفقات السالبة والموجبة من سنة إلى أخرى، ولم تسجل الجزائر تدفقات سالبة إلا في سنة 1981 بقيمة (-54) مليون دولار، وكذلك الإمارات العربية المتحدة سجلت التدفقات قيمتين سالبتين سنة 1981 (-17) مليون دولار وسنة 1985 (-221) مليون دولار، ما يعني خروج لرؤوس الأموال الأجنبية.

بينما الكويت والعراق فكانت القيم معدومة أو سالبة باستثناء سنة 1970، حيث قدرت التدفقات في دولة الكويت 26 مليون دولار.

ب/الفترة: 1988-2001

في هذه المرحلة سجلت الدول العربية النفطية تحسنا مقارنة بفترة 1970-1987، ولم تكن القيمة سالبة بقيم كبيرة باستثناء ليبيا التي عرفت تدفقات سالبة في سنوات 1994-1995-1998 و2001.

وكان العراق الأضعف في المجموعة بقيم سالبة ومعدومة على طول الفترة، وهذا راجع لحرب الخليج، بينما ارتفعت التدفقات النقدية الأجنبية إلى السعودية العربية بدءا من سنة 1990 حتى 2001، وكانت كل التدفقات موجبة نفس الشيء بالنسبة لدولة قطر، ولم تسجل الجزائر تدفقا سالبا في هذه الفترة بل سجلت تدفقا معدوما فقط في سنتي 1993 و1994، و1995، وهذا راجع للظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه السنوات.

والملاحظ على هذه الفترة سجلت كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة أعلى تدفق في المجموعة سنة 2001 قدر ب1184 بالنسبة للإمارات، و1108 مليون دولار بالنسبة للجزائر وأعلى تدفق للفترة فهو يعود إلى دولة البحرين بقيمة 2048 مليون دولار.

ج/الفترة: 2002-2013

تعتبر هذه الفترة فترة انتعاش حقيقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة الدول العربية النفطية واستأثرت كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية النفطية وحتى غير النفطية، إذ قدر تحصة كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية 84% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية.

وعموما يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة انتعاش وتحسن بالنسبة للدول العربية النفطية.

2/الدول العربية غير النفطية:

هذه المجموعة ذات اقتصاديات غير مرتبطة بالموارد النفطية، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الدول فتوزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها توزيعا غير متساوي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(31):التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية غير النفطية
الوحدة:مليون دولار /2013-1970.

السنوات	مصر	الأردن	اليمن	تونس	سوريا	السودان	فلسطين	المغرب	موريتانيا	لبنان
1970	1	0	—	16	0	2	0	20	1	0
1971	2	0	—	23	0	0	0	23	4	0
1972	0	1	—	33	0	1	0	13	2	1
1973	1	2	—	58	0	0	0	5	10	4
1974	0	7	—	28	0	-1	0	-20	4	6
1975	8	26	—	45	0	1	0	5	-123	5
1976	61	-8	—	110	0	6	0	38	2	7
1977	105	11	—	93	0	8	0	8	4	6
1978	318	56	—	91	0	6	0	12	3	2
1979	1216	26	—	49	0	-3	0	7	63	0
1980	548	34	—	246	0	9	0	89	27	-12
1981	753	141	—	327	0	19	0	59	12	2
1982	294	59	—	371	0	17	0	80	15	-1
1983	490	35	—	209	0	6	0	46	1	1
1984	729	77	—	141	0	9	0	47	9	5
1985	1178	25	—	139	15	-3	0	20	7	7
1986	1217	23	—	86	20	-8	0	1	4	10
1987	948	40	—	103	22	12	0	60	2	1
1988	1190	24	—	76	27	2	0	85	2	0
1989	1250	-1	—	92	30	3	0	167	3	2
1990	734	38	-131	89	40	-31	0	165	7	6
1991	253	-12	283	173	54	-1	0	317	2	2
1992	459	41	718	584	57	0	0	424	7	18
1993	1207	-34	903	656	60	0	0	491	17	7
1994	1133	3	16	566	65	99	0	551	3	23
1995	595	13	-218	378	70	12	123	332	7	35
1996	636	16	-60	351	89	0	177	322	0	80

1800	-3	1207	163	98	80	365	-139	361	887	1997
1135	0	400	218	371	82	668	-219	310	1076	1998
872	15	1364	189	371	263	368	-308	156	1065	1999
964	40	422	62	392	270	779	6	913	1235	2000
1451	77	2807	19	574	110	487	155	274	510	2001
1336	67	481	9	713	115	821	114	238	647	2002
2860	102	2314	18	1349	160	584	-89	547	237	2003
2484	404	895	49	1511	320	639	144	937	2157	2004
3321	812	1654	47	2237	500	783	-302	1984	5376	2005
3132	155	2449	19	2589	659	3308	1121	3544	10043	2006
3376	139	2805	28	2436	1242	1616	917	2622	11578	2007
4333	343	2487	52	2600	1466	2759	1555	2826	9495	2008
4804	-3	1952	301	2572	2570	1688	129	2413	6712	2009
4280	131	1574	180	2894	1469	1513	189	1651	6386	2010
3485	589	2568	214	2692	804	1148	-518	1474	-483	2011
3674	1383	2728	244	—	0	1603	-531	1497	6881	2012
2833	1154	3358	177	—	0	1096	-134	1798	5553	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ويلاحظ من الجدول بروز ثلاثة دول باستحواذها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي مصر، وتونس، والمغرب وهذه الدول هي دول ذات التوجه الليبرالي في سياستها الاقتصادية.

وتتصدر مصر هذه الدول الثلاث في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء سنة 2011 أين سجلت تدفق سالباً وتعود أسباب هذا التراجع إلى الأحداث السياسية التي عرفتتها مصر سنة 2011 مما أثر سلباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، والملاحظ من الجدول كذلك أن سوريا لم تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 1995 أين فتحت المجال لهذا النوع من التدفقات، أما لبنان فكان استقطابها ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 1996، ونفس الشيء بالنسبة لموريتانيا ودولة فلسطين.

وما يمكن استنتاجه من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المجموعة أن المجموعة الأولى سجلت تدفقات سالبة بقيمة كبيرة جدا مقارنة بالمجموعة الثانية التي لم تسجل تدفقات سالبة بنفس الوتيرة، وهذا راجع لارتباط اقتصاديات المجموعة الأولى بالنفط.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ومصادره:

1/التوزيع القطاعي:

تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في قطاعات محدودة ويأتي في مقدمتها قطاع النفط والصناعات الاستخراجية، وحسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى ثماني دول عربية هي: السعودية ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس وسوريا وليبيا وفلسطين، بنهاية عامي 2010 و2011 يتضح قطاع الخدمات أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثماني بنسبة 43%، يليه قطاع الصناعة 29.6% ثم الزراعة 1.3%، ثم أخرى بنسبة 26.12%¹.

ويلاحظ ضآلة نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة في البلدان العربية بالرغم من أن هناك دولة عربية ذات خصوصية زراعية كالسودان، الجزائر.

وهناك اختلاف كبير في مكونات هذا الاستثمار المتجه إلى البلدان العربية حيث مثل هذا الاستثمار الحصة الأكبر في الدول النفطية كما رأينا في القطاع النفطي، في حين تركز في الدول غير النفطية في قطاع الصناعات وخاصة الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات، وهذا يدل على الميزة التنافسية لدى هذه الدول وتفاوتها بين دولة وأخرى².

2/مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

بشكل عام حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأكثر مستثمر في الدول العربية حسب ما أوردته بيانات الإحصاءات المرصودة في قاعدة بيانات "الأنكتاد"، ولم تدخل قوائم أكبر المستثمرين في بعض الدول العربية من أسماء العديد من الدول العربية النفطية والغير نفطية³.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص102.

² حسان خضرم: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص8.

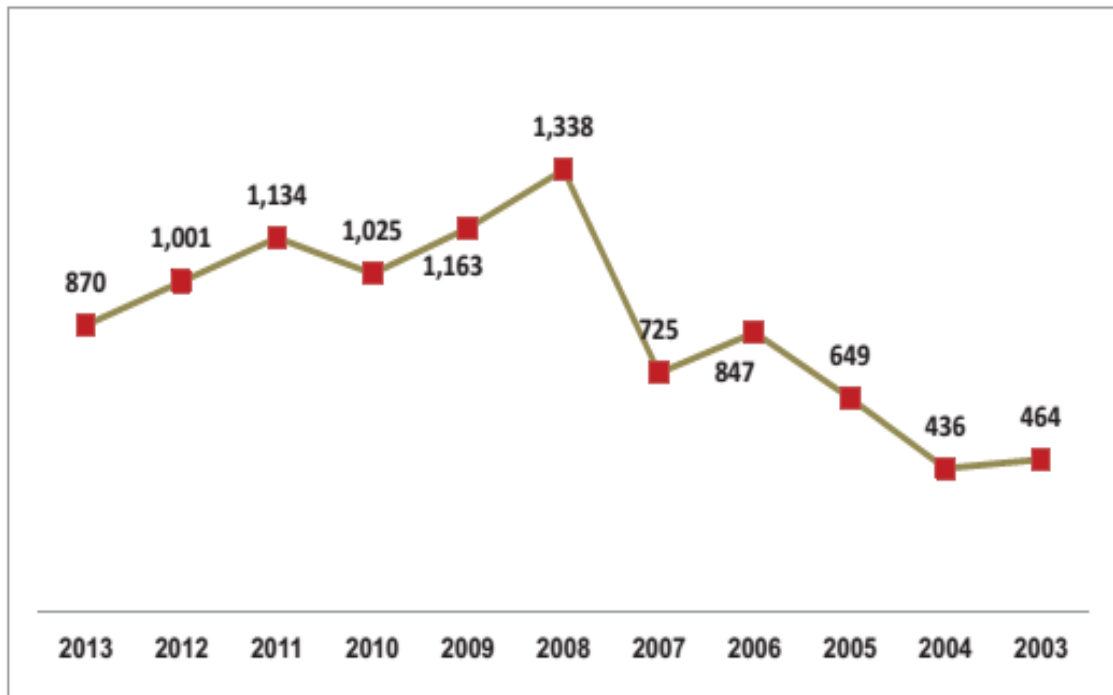
³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي في الشركات العاملة، العدد الفضلي الأول، مارس 2014، عدد خاص، ص7.

3/تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاهها عاما للنمو من 462 مشروعا عام 2003 إلى 1338 مشروعا عام 2008، ثم شهد اتجاهها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة العالمية اعتبارا من 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 870 مشروعا عام 2013، والشكل الموالي يوضح تطور عدد المشروعات في الدول العربية.

شكل رقم (14): تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

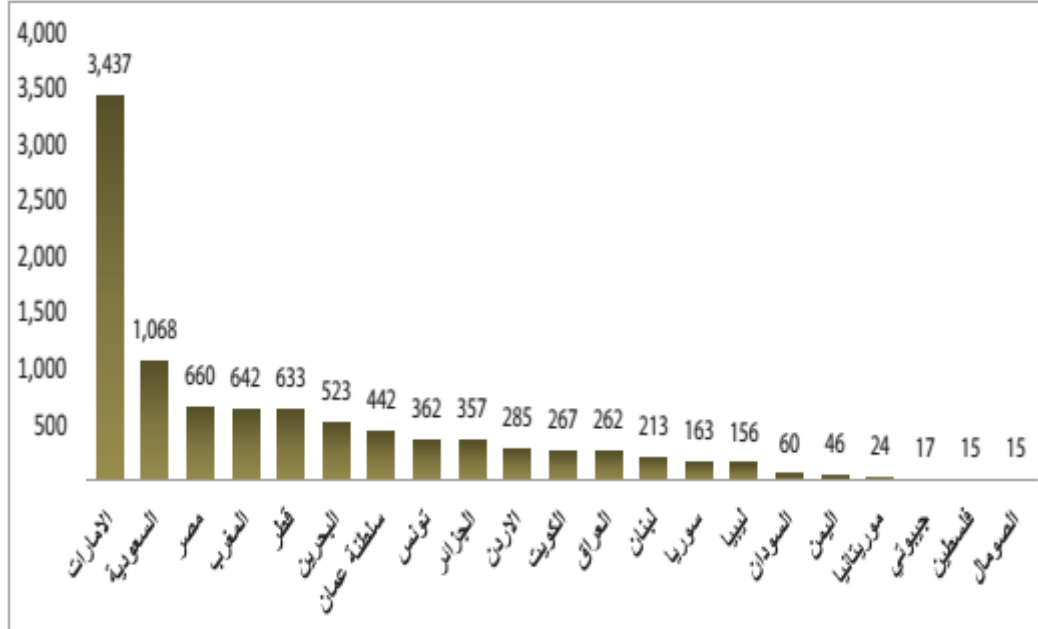
للفترة 2013-2003



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية العدد الفصلي الثاني 2014، ص8.

وبلغ عدد المشروعات سنة 2008 (1338) مشروع، وهي أكبر قيمة سجلت على امتداد الفترة، أما من حيث التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات في الدول العربية فكانت موزعة كالاتي:

شكل رقم (15): عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الدول العربية للفترة 2003-2013



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية العدد الفصلي الثاني، مرجع سابق، ص 8.

ويلاحظ من الشكل أن الإمارات العربية المتحدة تصدر الريادة بـ 3437 مشروعاً تليها السعودية ومصر بقيمة 1068 و 660 على التوالي، بينما الجزائر بلغ عدد المشروعات فيها خلال الفترة 375 في المرتبة الثامنة، بينما في مؤخرة الترتيب تأتي كل من: السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي وفلسطين والصومال.

وقد بلغ إجمالي فرص العمل الناتجة عن هذه المشروعات في الدول العربية ما قيمته 1.569.445¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي في الشركات العاملة، العدد الفضلي الأول، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه

نظرا لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوده الشركات متعددة قد على الصعيد العالمي، فقد أصبح من الضروري معرفة مناخ الاستثمار للبلد الذي تنوي الشركات متعددة الجنسيات، لأجل ذلك ظهرت هيئات دولية متخصصة في تقييم مناخ الاستثمار إذ تصدر بصفة دورية تقارير عن مناخات الاستثمار لمختلف دول العالم وتعتبر هذه التقارير بمثابة دليل إرشادي للشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار:

أولاً: مفهوم مناخ الاستثمار: تتحدد ماهية مناخ الاستثمار من خلال التطرق لمفهومه ومكوناته وعناصره.

1/ تعريف مفهوم مناخ الاستثمار: لمناخ الاستثمار عدة تعاريف نوردتها فيما يلي:

- مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والخوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.¹

- وينصرف كذلك تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات، وتتمثل تلك الأوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته.²

- وقد جمع هذا التعريف مكونات مناخ الاستثمار بعناصرها الأربعة التي تعتبر عوامل جذب أو طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ البنك الدولي: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، 2005، ص2.

² شرف الدين أحمد: المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر 1995، ص287.

- مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.¹

- ويركز هذا التعريف على عامل الثقة الذي يؤثر في قرارات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات.

وعلى ضوء التعاريف السابقة فإن مناخ الاستثمار هو مجموع العوامل الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي تكون المحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، هذه العوامل تؤثر في قرار وتوجيه الاستثمار من بلد إلى آخر.

ولا يتمثل الهدف من توفير مناخ استثمار جيد في تحقيق الربح للشركات فحسب - وإذا كان هو الهدف الرئيسي - فقد ينحصر الاهتمام في تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، فمناخ استثمار جيد يحسن النواتج للمجتمع برمته، لهذا فإن استثمار جيد يهدف إلى:²

- ✓ يهدف إلى توليد الأرباح للشركات، وتحسين نواتج المجتمع ككل.
- ✓ يحقق النمو بتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاجية.
- ✓ يحسن معيشة السكان بصفة مباشرة كالعمال وأصحاب المشاريع والمستهلكين، ومستخدمي الخدمات الممولة من الضرائب والتحويلات المالية والمستفيدين منها.
- ✓ يشجع الشركات على الاستثمار بإلغاء التكاليف الزائدة والعوائق التي تحول دون المنافسة.
- ✓ يشجع دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها على نحو يساهم في تحقيق الإنتاجية والنمو.
- ✓ يضاعف الحوافز المقدمة لأصحاب المنشآت بالغة الصغر للانتقال من الاقتصاد المنظم.
- ✓ يمكن أن يزيد الموارد المتاحة للحكومة لتمويل الخدمات العمومية.

ثانيا: مكونات مناخ الاستثمار:

وباعتبار أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموعة من المتغيرات التي تختلف من بلد إلى

¹ سعيد النجار: نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادية، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص126.

² مؤتمر العمل الدولي ILO: تعزيز المنشآت المستدامة، التقرير السادس، ط1، جنيف 2008، ص ص35-36.

آخر والتي كما رأينا من شأنها أن تؤثر على قرار الاستثمار وإقبال الشركات الأجنبية، فإنه يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية حسب الجدولين التاليين¹:

جدول رقم (32): العوامل الاقتصادية المشكلة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام (العام/لكل ساكن)/معدل نموه لمدة 10 سنوات معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل القاعدي المالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي وميزاته وتطوره (الإنتاج الوطني + الواردات + الصادرات) سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، وجود اتفاقيات للتعاون التقني، وجود إجراءات حمائية (ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية، الحقوق الجمركية، (حواجز غير تعريفية: إجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. المعطيات التجارية: العوامل التسويقية (حجم السوق ومعدل نمو المنافسة، منافذ التوزيع، وكلاء الإعلان والإشهار والترقية، احتمالات التصدير، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية والسلع والوسيلة). معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع وحمايتها طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها. معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، المواقع، استغلال الأراضي.

المصدر: يحيوي سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 20.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المشكلة لمناخ الاستثمار المذكورة في الجدول السابق هناك عوامل سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية، نلخصها فيما يلي:

¹ يحيوي سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 20.

جدول رقم (33): العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية المشكلة لمناخ الاستثمار

المتغيرات	أمثلة
السياسية	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلاً)، نظام الحكم، الأحزاب، تعدد الأحزاب، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الأمن الوطني.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل اتفاقيات عدم الازدواجية الضريبي الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية(بيروقراطية).
الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، والتقاليد أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان توزيع السكان حسب السن، الجنس اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات، والاعتداءات) اللغات، التاريخ، الديانات...
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها، وترتبط بعلم النفس والاجتماع (القومية، مدى تقبل صنع في) تجارياً، العوامل العلمية أو التشغيلية (أطراف التعامل: المنظمات والأجهزة الحكومية)، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها.

المصدر: يحياوي سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 20.

ثالثاً: عناصر مناخ الاستثمار:

يتمحور قرار الاستثمار في الخارج بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حول ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: التكلفة والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، والتي تمثل عناصر مناخ الاستثمار¹.

1/التكاليف: قرار الاستثمار هو في النهاية موازنة بين التكاليف والعوائد وبديهي أن يسيطر

¹ ناجي بن حسين: دراسة تحليلية المناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 59.

المستثمر على التكلفة فهو عقلائي يبحث دائما عن تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، وهناك تكاليف مرتبطة بالمشروع ذاته فهو يتحكم فيها بقدر كبير وتعتبر هذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، لكن هناك تكاليف لا يتحكم فيها المستثمر وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات (كهرباء، مياه واتصالات ونقل وغيرها) من الوسط الذي يعمل فيه، والمشكلة ليست فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما في ضرورة انتظامها واستقرارها، والمشروع كذلك يتعامل مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات عمومية، ولكل ذلك فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف إلى حد بعيد على البيئة التي يعمل فيها، وتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع بالرغم من جدواه من الناحية التقنية الاقتصادية.¹

يبرر دور الحكومة في تخفيض هذه التكاليف الخارجة من نطاق إرادة المستثمر وترتبط هذه التكاليف الخارجة عن نطاق إرادة المستثمر، وترتبط هذه التكاليف بالقوانين والسياسات الحكومية، مستوى التكاليف الناتجة عن الجريمة والفساد والتشريعات المالية وسوق العمل قد تصل إلى 25% من رقم أعمال الشركة.²

ب/المخاطر: إن قرارات الاستثمار تستلزم دائما توظيف موارد لغرض الحصول على عوائد في المستقبل، ولكن هناك دائما مخاطر مرتبطة بالمشروع، ويوجد نوعان من المخاطر الأول هو خطر داخلي مرتبط بالنشاط التجاري للشركة، وهناك خطرت واجهه الشركة هو خطر يرتبط بمصادقية السياسات الحكومية فيما يتعلق بحقوق الملكية، استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي والاجتماعي.³

ج/العوائق أمام المنافسة: تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع تكاليف الإنتاج للشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستقرار، وتنتج بعض العوائق من سمات

¹world bank::better investment climate for everyone, world development report 2005, P22.

² world bank: Ibid,p22.

³Laril el malki: environnement des entreprises, Responsabilité social et performance: Analyse empirique dans le cas du France, thèse de doctorat es sciences économiques, Aix Marseille université, France, 2010, P76.

طبيعية، مثل اعتبارات المسافة ووفرات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل تكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق. كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العائد، وذلك عن طريق تنظيماتها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.¹

ومن خلال دراسة عناصر مناخ الاستثمار يتضح جليا دور الحكومات في تحسينه عن طريق إيجاد توازن وتناسق عن طريق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

والجدول الموالي يوضح بعض العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار والتيلها أهمية في التأثير على عناصر مناخ الاستثمار (التكاليف، المخاطر، والعوائد أمام المنافسة)، ودور الحكومات فيها.

جدول رقم (34): السياسات الحكومية التي لها تأثير على قرار الشركات

العناصر	العوامل التي لها تأثير على الفرص والمحفة للشركات على الاستثمار	
	تأثير الحكومة قوي	تأثير الحكومة ضعيف
التكاليف	الفساد الضرائب والقوانين التجارية البنى التحتية والتكاليف المالية قوانين سوق العمل	سعر المداخلات المحدد من طرف السوق المسافة الجغرافية عن الأسواق اقتصاديات السلم المرتبطة بتكنولوجيات نوعية.
المخاطر	مصادقية السياسات العمومية. استقرار الاقتصاد الكلي حقوق الملكية وتنفيذ العقود مصادرة الملكية	سلوك المستهلك والمنافسة الهزات الخارجية الكوارث الطبيعية ثقة الموردين
العوائق أمام المنافسة	عوائد عند الدخول والخروج أداء الأسواق المالية البنى التحتية السياسة التجارية	حجم السوق وفرات الحجم واسعة النطاق في قطاع لنشاط خاص

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك العالمي:

worldbank: Abetter investment climate for everyone, world, development report 2005,op-cit,p22.

¹ بن ناجي حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، كرجع سابق، ص61.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

لقد قامت بعض المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات لقياس مناخ الاستثمار في بلد ما بحيث أصبحت هذه المؤشرات كأداة لقياس ملائمة أو عدم ملائمة البلد للاستثمار، وهذه المؤشرات تعتبر كبديل تستند إليه الدولة والشركات والمستثمرين عند قرار القيام في الخارج، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى صنفين مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (35): تصنيف مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية
1. مؤشر الحرية الاقتصادية	1. البيئة الاقتصادية
2. المؤشر لثلاثي المركب لقياس ثورة الأمم الناهضة.	2. مؤشر السياسة النقدية.
3. مؤشر التنافسية العالمية.	3. مؤشر السياسة المالية.
4. مؤشر التنافسية العربية.	4. مؤشر التوازن الخارجي
5. المؤشر الركب للمخاطر القطرية.	5. مؤشر أداء الأعمال.
6. مؤشر التنمية البشرية.	
7. مؤشر الشفافية	

وفي ما يلي سوف يتم التعريف بالصنف الأول والثاني.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنوياً منذ عام 1995، عن معهد "هيرتاج فونديشن heritage foundation" وصحيفة وول ستريت جورنال، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسات الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال، ويستقطب اهتماماً متزايداً من الدول العربية، غطى هذا المؤشر لعام 161 دولة سنة 2005، منها سبعة عشر دولة عربية، مقارنة مع (155) دولة منها سبعة عشر دولة عربية لعام 2004.¹

وضع مؤشر الحرية هو لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، الكويت، ص 70.

- تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية، ويستند إلى عشر عوامل تشمل¹:
- ✓ السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
 - ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكلة الضريبية للأفراد والشركات).
 - ✓ حجم مساهم القطاع العام في الاقتصاد.
 - ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
 - ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة وللاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ✓ وضع القطاع المصرفي والتمويل.
 - ✓ مستوى الأجور والأسعار.
 - ✓ حقوق الملكية الفردية.
 - ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
 - ✓ أنشطة السوق السوداء.
- وتتمح هذه المكونات العشرة درجات مئوية تدل على مستوى الحرية كالاتي.
- ✓ (90-80): حرية اقتصادية تامة.
 - ✓ (80-70): حرية اقتصادية شبه كاملة.
 - ✓ (70-60): حرية اقتصادية معتدلة.
 - ✓ (60-50): حرية اقتصادية شبه منعدمة.
 - ✓ (اقل من 50): انعدام الحرية الاقتصادية

ولمؤشر الحرية الاقتصادية دوره وانعكاسه في الصورة التي يكونها رجال الأعمال عن مناخ الاستثمار في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق التجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وغيرها، وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والخدمات، خارج إطار حماية المصلحة العامة، وهنا يبرز دور الحكومة في تخفيض وتخفيف العوائق أمام المنافسة التي تشكل عنصرا هاما من عناصر مناخ الاستثمار (التكلفة،

¹ منصور الزين: تشجيع الاستثمار وآثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص164-165.

المخاطر، العوائق أمام المنافسة)، وقد أثبتت دراسة قام بها معهد "هيرتاجفونديشن foundationhéritage" عن وجود علاقة ارتباط قوية (قدرت قيمة معامل الارتباط بـ 80%) بين الحرية الاقتصادية والقيام بالأنشطة الاستثمارية.¹

ثانيا: المؤشر المركب الثلاثي لقياس ثروة الأمم الناهضة:

يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيبير" منذ عام 1996 ويشكل نصف سنوي، ويعطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها 4 دول عربية، حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا وهي:²

-مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة الأعمال.

-مؤشرات البنية التحتية للمعلومات: ويضم 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلومات.

- مؤشرات البيئة الاجتماعية: يضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة والحماية الخاصة بالبيئة والطبيعة، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشرات وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث المؤشرات ثروة دولة الاقتصادات الناهضة.

ويتراوح كل مؤشر فرعي بين 0-100، حيث يمثل الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب 300 نقطة، ويدل رصيد (صفر) على أسوأ أداء ورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن أكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، إسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، اختبرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققته الدول المتقدمة.

¹Heritage foundation:www.heritage.org/index/book/chapter-2: why economic freedom matters le 10/04/2015.

² عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، عدد 10، مجلة الباحث 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص44.

وبالنسبة للبيئة المعلوماتية فمن بين الواحد والعشرين عنصرا التي لكونها، تشكل عناصر البيئة الرقمية حيزا مهما وتخص عدد أجهزة الحاسوب المنزلية لكل 1000 نسمة، خطوط الهاتف الثابتة والخلوية لكل 1000، نسبة استخدام الانترنت على إجمالي السكان، وأخيرا الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية:

إن جاذبية الاستثمار والتنافسية على المستوى الكلي للبلد تتمثل في توافر عرض تنافسي من الموارد الأولية مناخ أعمال ملائم للقطر الاقتصادي المضيف، بينما يمكن تعريفها على المستوى القطاعي بأنها القدرة على توفير بيئة جذابة لاحتضان وتوطين نوعية محددة من النشاطات بناء على خصوصية القطر المضيف (القطب التنافسي).

وترتبط جاذبية الاستثمارات بفكرة التنافسية والتي تتعلق بقدرة الاقتصاديات على التعايش والبقاء في ظل بيئة دولية سمّتها العولمة وانفتاح وتحرير الأسواق.¹

ويصدر مؤشر التنافسية ضمن تقرير التنافسية العالمية منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (world economic forum) ويعتبر في حلقته الحالية نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين من كبار رجال الأعمال في 139 دولة يقدم صورة شاملة تضم عدد كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية ويضم المؤشر خمسة عشر دولة عربية، كما يتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية تعكس تنافسية البلد على الصعيد العالمي.²

ويتضمن هذا المؤشر الإجمالي أغلب محددات الاستثمار الأجنبي المباشر النظرية ويستند على تسع متغيرات موزعة على ثلاثة محاور رئيسية وهذه المتغيرات عبارة عن:³

¹ شريط كمال: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة: الجزائر، تونس، والمغرب، خلال الفترة 2005-2010، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 6 مارس 2012. جامعة تبسة، ص 256.

أنظر: المعهد العربي للتخطيط الكويت: القدرة وقياسها، جسر التنمية، العدد 24، 2003، ص 25.

² انظر الملحق رقم 2.

³ بحة فرحات: بيئة الأعمال الدولية وآثرها على التنافسية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 29.

أ/ محور الركائز الأساسية: ويتكون من:

- **المؤسسات:** يبحث في البنية المؤسسية التي تعد إطارا أساسيا للتنمية، ويتضمن الحكم الراشد والإدارة الناجحة والشفافية في القطاعين العام والخاص.
- **البنية التحتية:** يقيس البنية المتوفرة التي تتمتع بالترابط السهل والتنمية لكل المناطق والجهات داخل الدولة، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **استقرار الاقتصاد الكلي:** يعكس مدى الاستقرار مستوى الاقتصاد الكلي ودوره في خلق نمو مستدام.
- **الصحة والتعليم الابتدائي:** معرفة نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي وكذلك هيكل الصحة للسكان.

ب/ محور ركائز الكفاءة أو معززات الكفاءة: ويتكون من:

- **التعليم العالي والتدريب:** الذي يعني كم ونوعية التعليم العالي ودوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يصبح المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير إلى جانب رفع كفاءة الإدارة وتنامي الاستثمار في مجال التكوين والتدريب للقوى العاملة.
- **كفاءة السوق:** يعد السوق كفو، إذا ما أحسن تخصيص موارده الأفضل استخدام متاح له، ويقسم التقرير السوق إلى سوق السلع والخدمات، حيث يتم كفاءة إنتاج السلع والخدمات وسوق العمالة، وهل يتم توزيع العمالة على أفضل المواقع لها في السوق المالية الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة.
- **الجاهزية التقنية:** إن مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي، أصبح يعتمد على الجاهزية التقنية للدولة وعلى مدى قدرتها من الاستفادة من التطورات المحققة محليا والمستوردة.

ج/ محور تعزيز الابتكار: ويتكون من:

- **تطور بيئة الأعمال:** إذ أن بيئة أعمال متطورة تساعد على تخفيض التكاليف وزيادة

الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- **الابتكار:** للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي ولخلق إنتاجية مستدامة وذات كفاءة عالية، لا بد أن يعتمد على الابتكار ويتطلب ذلك بيئة داعمة ومنظومة متكاملة ووجود مراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

أما فيما يخص المنهجية المستخدمة في صياغة مؤشر التنافسية العالمية فتقوم على جمع المعلومات العامة المتوفرة إضافة إلى استطلاع رجال الأعمال، ويتم ترتيب الاقتصاديات على أساس النقاط التي تم الحصول عليها في المؤشر المكون من سبع نقاط (كلما اقترب الاقتصاد من النقطة السابعة دل على أن الاقتصاد تنافسي).

ويقسم المؤشر الدول إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تشمل الاقتصاديات التي تدفعها العوامل (الدول في المرحلة الأولى من التنمية وتلك تنتقل إلى هذه المرحلة).

المجموعة الثانية: تشمل الاقتصاديات التي تدفعها الكفاءة (الدول في المرحلة الثانية من التنمية وتلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة).

المجموعة الثالثة: تشمل الاقتصاديات التي تدفعها الابتكارات (الدول في المرحلة الثالثة من التنمية وتلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة).

رابعا: مؤشر الشفافية:

يمكن للشفافية وتبادل المعلومات أن تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نشر المعلومات الخاصة بشروط الاستثمار وفرصة البلد المضيف، وعلاوة على ذلك فكثيرا ما ينظر إلى الشفافية في قواعد الاستثمار بوصفها مؤشرا على مفهوم "الإدارة الاستثمارية الجيدة" الأكثر شمولا، فوجود أعمال غير شفافة في البلد المضيف قد يزيد من تكلفة الاستثمار المتعلقة بالمعلومات، وتشتت فاعلية الشركات.¹

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية سياسة الاستثمار لأغراض التنمية، جنيف، 2008، ص 12.

أما عن هذا المؤشر فيصدر عن منظمة الشفافية الدولية التي تأسست سنة 1993، كمنظمة غير حكومية مقرها برلين، ويسمى أيضا مؤشر النظرة للفساد، وباشرت هذه المنظمة عملها سنة 1995

وترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعلمين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، وتمزج آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها ثلاث مسوحات للرأي العام حول النظرة للفساد على الأقل ولهذا تخرج دولا أحيانا من المؤشر ويؤخذ معدل البيانات على أساس ثلاث سنوات من ضمنها سنة إصدار المؤشر.

أما دليل المؤشر فهو كالاتي:

صفر: يعني درجة فساد عالية.

عشرة: يعني مستويات متدرجة من الشفافية.

ما بين صفر وعشرة: يعني تحمل المستثمرين الأجانب تكاليف إضافية وهذا نظرا لعدم توفر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الاستثمار، والحصول عليها قد يكون مكلفا، فمثلا في حالة الخصخصة، المؤسسات المعرضة للخصخصة فالمتنافسون عليها يحاولون الحصول على قدر كبير من المعلومات الخاصة بهذه المؤسسة وأصولها وظروفها وتكوين عمالها، حتى يقومون بالتقدير الحقيقي لقيمة المؤسسة ففي حالة نقص المعلومات حول المؤسسة يؤدي إلى المغالاة في المخاطر الخاصة بعملية الشراء، ولذا فإن التقييم يكون بصورة غير موضوعية وأقل من القيمة الحقيقية للمؤسسة.

بانتشار الفساد والرشوة في الدوائر الحكومية يكون من العوامل التي تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات وزيادة المخاطر ولهذا فإن المؤسسات لا تقبل المغامرة في هذه الأنشطة إلا إذا كانت العوائد مرتفعة تتناسب مع درجة المخاطر، فتكاليف الرشوة تمثل نسبة مئوية من مداخيل بعض الشركات¹.

¹ مصطفى نبيه: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة-الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اللسانيا، وهران، ص ص142-143.

خامسا: مؤشر التنمية البشرية:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية منذ عام 1990، ويضمنه مؤشر التنمية البشري الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات رئيسية تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع ومتوسط وضعيف)، وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر، وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر، وفيما يلي تفصيل ذلك:¹

أ/ **مكونات المؤشر:** ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات.

✓ طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و85 سنة).

✓ المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين 0% و100%)

✓ مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40.000 دولار).

ب/ دليل المؤشر:

✓ مؤشر تنمية بشرية عالية (80% وأكثر).

✓ مؤشر تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%).

✓ مؤشر تنمية منخفض (أقل من 50%).

سادسا: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

في محاولة لقياس الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ عام

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، ص 116.

1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، تم تضمينه في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1995.

وتستند المنهجية التي تم اعتمادها بتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، وهي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض لتخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع، فإن المؤشر لا يعكسها، وتعمل المؤسسة على ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفاعلية هذه النظم بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى يتم تضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب¹.

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي:

✓ معدل النمو.

✓ مؤشرات العجز في الميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي.

✓ مؤشر التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية.

ويعرف المؤشر حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسات المعاملات الخارجية).

سابعا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي منذ 2004، ومؤسسة التمويل الدولية، يضع

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سابق، ص 23.

التقرير الذي يمثل نتاج جهود فريق العمل وآلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، معايير موضوعية لأنظمة العمل وقياس مدى فعاليتها في الدول التي يغطيها المؤشر، وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عدد المقارنات فيها، إضافة إلى أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم، مما جعل اهتمام الدول العربية به يزداد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها، وفقا لقاعدة بيانات أداء بيئة أداء الأعمال مجموعة البنك الدولي، يتكون مؤشر سهولة الأعمال من عشر مؤشرات فرعية وهي:¹

- ✓ مؤشر تأسيس المشروع.
- ✓ مؤشر استخراج التراخيص.
- ✓ مؤشر توظيف العاملين.
- ✓ مؤشر تسجيل الممتلكات.
- ✓ مؤشر الحصول على الائتمان.
- ✓ مؤشر حماية المستثمر.
- ✓ مؤشر دفع الضرائب.
- ✓ مؤشر التجارة عبر الحدود.
- ✓ مؤشر إنفاذ العقود.
- ✓ مؤشر إغلاق المشروع.

ثامنا: مؤشر التنافسية العربية:

تم وضع المؤشر من طرف المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2003، إذ رأى المعهد أنه معني مباشرة بتولي مهمة دراسة الوضع التنافسي للدول العربية وتحليله مستندا في ذلك إلى حقائق ثلاث: الأولى تربط بأهمية الموضوع حيث باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة باعتبارها الإطار الجامع لمختلف شروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج بالاقتصاد العالمي، إذ لم تعد التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو ضالة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص105.

والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات، ولعل ذلك ما يفسر تحول التنافسية إلى أحد المحاور الرئيسية لاهتمامات الأجهزة التنفيذية والتشريعية لقادة الدول، حتى أصبح تراجع مؤشراتته يمثل تهديدا للأمن القومي في نظر بعض الدول الصناعية ونظرا لأهميتها تم إعداد مؤشر التنافسية العربية من طرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت الذي يصدر بصفة دورية كل ثلاث سنوات (2003، 2006، 2009، 2012).

ويعتبر تقرير 2012 آخر التقارير إلى حد الآن، واعتمد في إعداد التقرير لقياس تنافسية الدول العربية حل وسط تمثل اختيار عينة مكونة من ثلاث بلدان وهي: تركيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية، كدول مقارنة مع اعتماد كوريا كبلد يعتبر بمنزلة مرجع تقاس به تنافسية الدول العربية نتيجة لتفوقه في كل مجالات التنافسية ومكوناتها، ونظرا لمكانته المرموقة دوليا مقارنة بالدول النامية من حيث الأداء التنموي العام¹.

تاسعا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

هو مؤشر تم استحداثه لأول مرة سنة 2013 من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وينطلق بناء المؤشر (مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار) من تعريف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس الأموال وخبرات مبدعين في مختلف الميادين، وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغير كميا، تم تجميعها من مصادر وقواعد وبيانات دولية وإقليمية ومحلية غالبيتها العظمى متوسط المتغير من خلال السنوات الثلاث، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض التغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعتها قدرة الدول على الجذب الاستثمار الأجنبي المباشر² ويضم المؤشر عدة مؤشرات فرعية تحدد جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ انظر الملحق رقم 3

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2013/2012، مرجع سابق، ص 8-9.

وتتمثل المجموعات الثلاث فيما يلي¹:

1/مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة:

تتمثل الشروط اللازمة توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدرة المستثمرين ووطنيين كانوا أم أجانب.

وتتضمن تلك المتطلبات 4 مكونات أساسية تضم بدورها 64 متغيراً هي كالأتي:²

✓ مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:

✓ مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

✓ مؤشر البيئة المؤسسية.

✓ مؤشر بيئة الأعمال.

2/العوامل الكامنة:

وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها أربعة مكونات أساسية:³

✓ مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.

✓ مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

✓ مؤشر عناصر التكلفة.

✓ مؤشر البنى التحتية.

3/العوامل الخارجية الايجابية:

تتمثل العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد العوامل التميز والتقدم وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقيات الثنائية،

¹المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص2.

²العربية المؤسسة لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، المرجع نفسه، ص 28-29.

³العربية المؤسسة لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، المرجع نفسه، ص29.

وكذلك الدور المهم تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة وتمثل هذه العوامل فيما يلي:¹

✓ مؤشر اقتصاديات التكتل.

✓ مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتجدر الإشارة أن كل هذه المؤشرات السابقة تتضمن مؤشرات فرعية أخرى لتشكل الصورة العامة لجاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر.²

عاشرا: مؤشرات المخاطر:

1/المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

تبنى مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كالمخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل وما إلى ذلك، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد³، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، ومن أهمها نذكر: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية.⁴

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويتضمن دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطر، ويستند إلى أساس متوسط ثلاث سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل.

¹ العربية المؤسسة لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012-2014، مرجع سابق، ص 31.

² انظر الملحق رقم 4.

³ فلاح خلف الربيعي: أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية:

Mpra.ub.uni-muenchen.de. Consulté Le 27/06/2012.

وانظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2001، ص 126-128.

⁴ البشري عبد الكريم: انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث حول "استراتيجية ادارة المخاطر القطرية في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بو علي، الشلف.

ويتكون المؤشر المركب من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب)، ومؤشر المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%).¹

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من الصفر إلى 49.5 نقطة تمثل درجة المخاطر المرتفعة جداً)، والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطر المرتفعة)، والدرجات (من 60 إلى 96.5 نقطة تمثل درجة المخاطر المعتدلة)، والدرجات (من 70 إلى 79.5 نقطة تمثل درجة مخاطر منخفضة)، والدرجات (من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطر منخفضة جداً) وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.²

ونلاحظ أن هذا المؤشر يعطي وزناً نسبياً أكبر للمخاطر السياسية.

2/ مؤشرات مخاطر أخرى: بالإضافة إلى المؤشر المركب للمخاطر القطرية هناك:

✓ مؤشر كوفاس (Coface) للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجموعة كوفاس الفرنسية، ويقيس قدرة البلد على السداد، كما يبرز الالتزامات المالية للشركات التي تعمل في الاقتصاد المحلي، وكذلك يأخذ المؤشر البيئة السياسية والاقتصادية، ووفقاً لهذا المؤشر فإن الدول تصنف إلى مجموعتين، مجموعة الدرجة الاستثمارية A، والتي تتفرع بدورها إلى أربعة فروع A1.A2.A3.A4 ومجموعة درجة المضاربة والتي تتفرع إلى B.C.D، وتمثل الدرجة A4 درجة مخاطرة مرتفعة بالنسبة للبلد.³

¹ فلاح خالف الربيعي: أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، الكويت، ص 64.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2004، الكويت، ص 230.

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الوطن العربية:

يمكن التعرف على مناخ الاستثمار في البلدان العربية من خلال المؤشرات الخاصة بتقييمه، من خلال تحليل البيئة الاقتصادية الكلية، وكذلك مدى سهولة أداء الأعمال وتنافسية الدول العربية مقارنة ببعض الدول النامية، وكذا جاذبية البلدان العربية وهذا لتحديد نقاط القوة والضعف في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي الكلي

أولاً: النمو الاقتصادي:

لقد تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال 2011، إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية إلى 3.1% مقارنة بعام 2010، حيث قدر بـ 4.3%، وجاء هذا نتيجة للنمو المحقق في أربع دول بمعدلات مرتفعة نسبياً تراوحت بين 5.7 و 18.7%، في حين سجلت البعض الدول معدلات نمو تقدر بحوالي 4%، أما باقي الدول فحققت معدلات تقل عن 4%، و 3 دول سجل فيها انكماش¹، والملاحظ أنه منذ عام 2010 ومتوسط النمو في الدول العربية أقل من نظيره العالمي، كما جاء معدل النمو العربي أقل من معدل النمو الذي المحقق في مجموعة الدول النامية والاقتصاديات الناهضة² وأحسن من أداء الدول المتقدمة، كما يوضحه الجدول الآتي للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2012.

جدول رقم(36): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية والعربية

نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدول العربية	6	6,7	4,5	2,6	4,30	4,00	4,80
الدول المتقدمة	3,06	2,76	0,07	(3,72)	3,07	1,60	1,2
الدول النامية	8,24	8,37	6,03	2,86	7,33	6,40	5,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

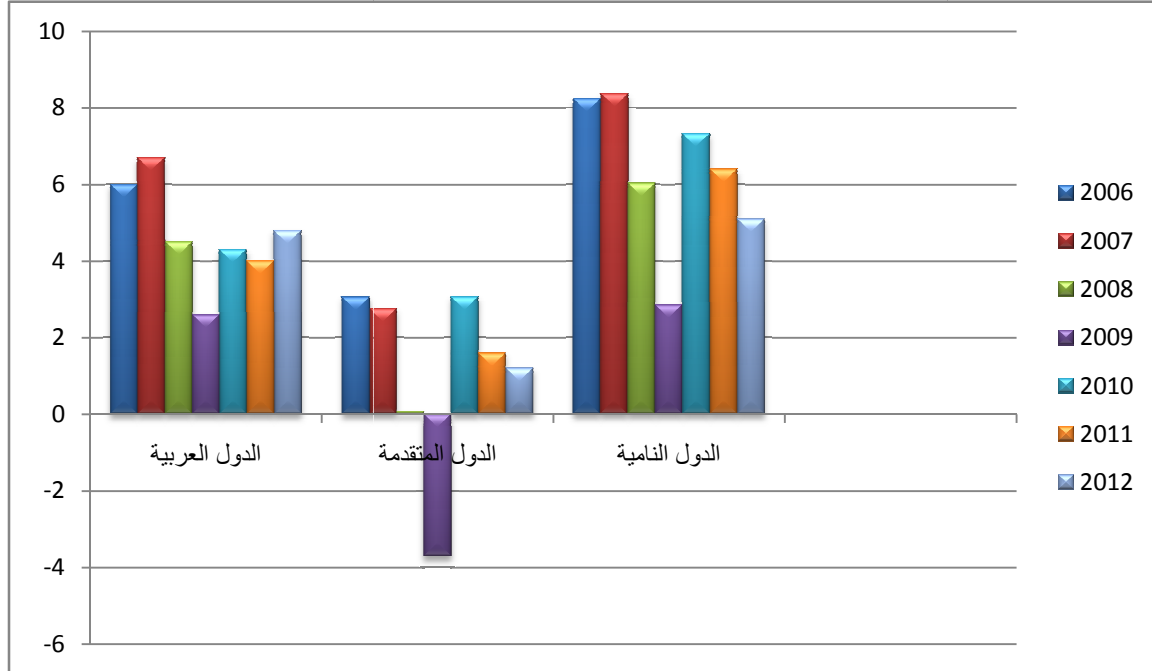
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: النشرة الفصلية، العدد الفصلي الأول، مارس 2012، ص 6.
صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2013، الملحق الإحصائي (1/1)، ص، 231.
ملاحظة: القيمة بين قوسين تعني قيمة سالبة.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 62.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012، ص 5.

شكل رقم (16): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية والعربية

للفترة 2006-2012 / نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 36

ثانيا: الناتج العربي:

لقد شهد الناتج العربي ارتفاعا مطردا بداية للعشر السنوات الماضية بدءا من سنة 1995 حتى 2005.¹

إذ قدر الناتج في سنة 1995 بـ 507 مليار دولار ليصل إلى 1166 مليار دولار سنة 2005 أي بزيادة قدرها 39%* وقد سجل تراجع في قيمة الناتج العربي في سنة 2009 أي بعدما كان في سنة 2008، 2049 مليار دولار أصبح في سنة 2009، 1.781 مليار دولار، وهذا راجع إلى آثار الأزمة العالمية التي مست الدول المتقدمة، وقد وصل الناتج العربي إلى قيمة 2691 مليار دولار سنة 2012²، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي نتاج الدول النامية والناهضة تراجعت من 10.5% إلى 9% خلال نفس الفترة.³

¹ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، الملحق الإحصائي، ص 6.

*تم احتساب النسبة المئوية من طرف الطلب بالاعتماد على معطيات الملحق الإحصائي الوارد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.

² صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 225.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 69.

ثالثاً: معدل التضخم:

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المستثمرون عن اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما إذا كانت كذلك، والملاحظ أن المنطقة العربية مجتمعة تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم في الدول المتقدمة أو الدول النامية والناهضة والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الدول العربية والدول المتقدمة، والدول النامية للفترة 2007-2012.

جدول رقم (37): متوسط معدل التضخم في الدول العربية والمتقدمة والدول النامية

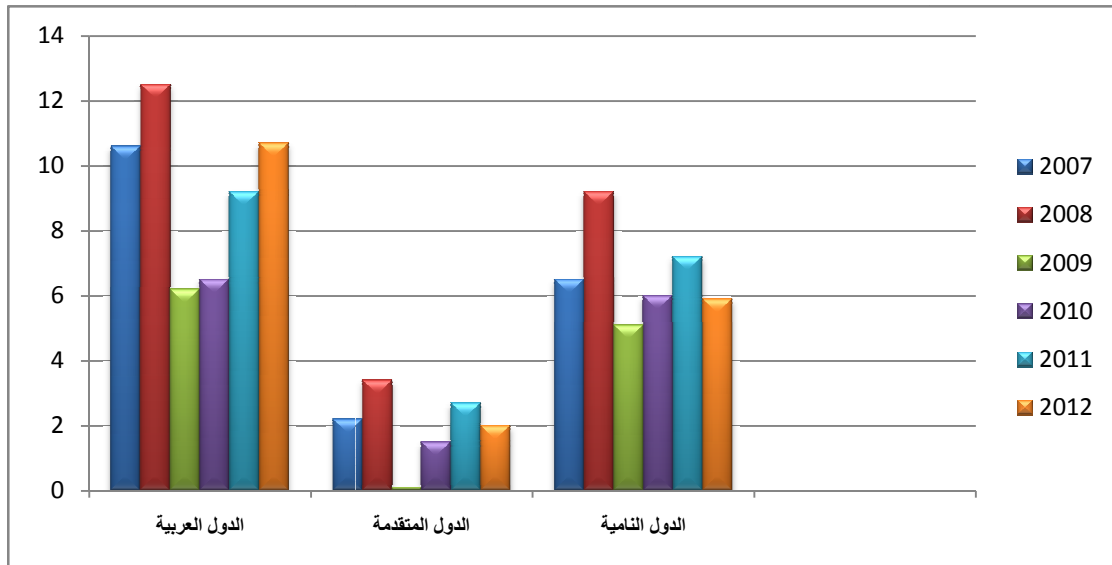
للفترة 2007-2012/نسبة مئوية

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدول العربية	10,6	12,5	6,2	6,5	9,2	10,7
الدول المتقدمة	2,2	3,4	0,1	1,5	2,7	2,0
الدول النامية	6,5	9,2	5,1	6,0	7,2	5,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،

2013، الملحق الإحصائي (2/1). ص322.

شكل رقم (17): متوسط التضخم في الدول العربية والمتقدمة والنامية للفترة 2007-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 37.

من الشكل يتضح ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة ما عدا في

السنتين 2009 و2010، أين سجلت الدول العربية انخفاضا في معدل التضخم وقدر بـ 6.2% و6.5% على التوالي، وإذا ما قورنت الدول العربية بالدول النامية فإن الدول العربية تعتبر اقتصاداتها ذات معدلات تضخم.

وتعود أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط وزيادة الإنفاق الحكومي إلى جانب ارتفاع نمو المجاميع النقدية والائتمان الموزع الذي أدى إلى ارتفاع أسعار العقار، وأسعار الأسهم، ثم تراجع معدل التضخم بنسبة 6.3% و6% في سنتي 2009 و2010 وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت معدلات التضخم لتصل إلى 9.2% سنة 2011، وترجع معدلات التضخم المسجلة إلى ارتفاع معدلات الطلب المحلي الكلي بصورة طبيعية في ظل تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض المعروض وخصوصا في الدول التي شهدت أحداثا سياسية، وذلك بالتزامن مع ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأولية والأساسية المستوردة بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعارها عام 2010.¹

رابعا: الموازنة العامة:

تعاني غالبية الدول العربية من موازنات تتميز بالعجز المزمن، وخصوصا خلال الفترة من 2000 إلى 2012، حيث تحقق موازنات ليبيا ودول الخليج -فيما عدا البحرين- فائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة، مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية، وقد تحول فائض الموازنة إلى عجز اعتبارا من سنة 2008 في البحرين والجزائر، وقد حققت الموازنة العامة الإجمالية للدول العربية فائضا بلغ 33.5 مليار دولار، كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000 حتى 2005، ارتفع إلى 285 مليار دولار عام 2008، ثم تحول إلى عجز بقيمة 57.3 مليار دولار عام 2009 قبل أن يعود الفائض بقيمة 25.5 مليار دولار عام 2010 و70.7 مليار دولار عام 2011.²

وتتحقق الدول العربية فائض بقيمة 164.7 مليار دولار وجاء هذا الأداء مدفوعا بشكل

¹ عمر مجاوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 61.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012، ص 8.

أساسي بفوائض الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، في الوقت الذي شهدت فيه الدول العربية الأخرى تدهورا في الوضع المالي الكلي.¹

خامسا: الحساب الجاري

يتزايد اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية العامة والاقتصاديين بدراسة قضية استدامة عجز ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فيما إذا كان هذا العجز مستداما أم لا.²

ويلاحظ أن أداء الدول العربية فيما يتعلق الحساب الجاري أن الصافي العربي قد ارتفع من 207.7 مليار دولار سنة 2007 إلى 355 مليار دولار سنة 2008 ليسجل انخفاضا حادا سنة 2009 بقيمة 53.7 مليار دولار أي بفارق قيمة 297.7 مليار دولار وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية إذا انخفض الطلب على الطاقة، مما أثر على اقتصاديات الدول العربية خصوصا المصدر للنفط وهذا يدل على ارتباط الاقتصاد العربي لهذه الدول وقد بلغت قيمة الحساب الجاري 407.7 مليار دولاران 2011، ثم انخفضت قيمة الرصيد للحساب الجاري إلى 396.9 مليار دولار وهو انخفاض طفيف قدر بـ 10.8 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (38): أرصدة الحساب الجاري لإجمالي موازين المدفوعات للدول العربية

للفترة 2007-2012/الوحدة: مليار دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	207,9	355	53,5	192,5	407,7	396,9	312.97

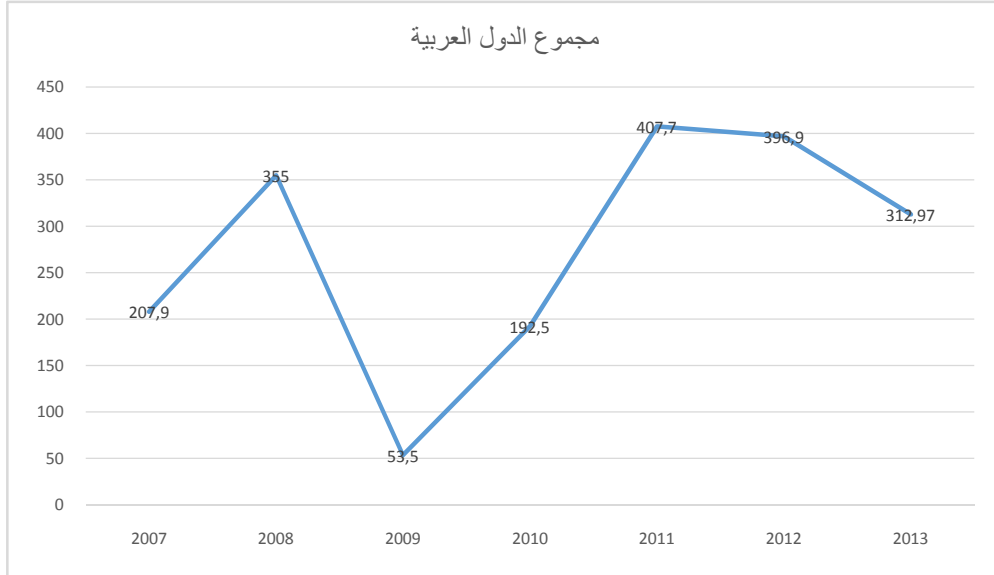
المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد: لسنتي 2013 و2014 الملحق الإحصائي (1/9)، ص 428، ص 442.

¹ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس 2013، ص 113.

² صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 120-121.

شكل رقم (18): تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدول العربية

للفترة 2007-2013



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 38

وفي سنة 2011 حققت سبع دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر)، فوائض ضخمة قيمتها 304 مليار دولار مقابل عجز بقيمة 32.3 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية.¹

سادسا: المديونية الخارجية

على صعيد المديونية الخارجية فقد تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج الإجمالي من 64% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2005 إلى 47% خلال عام 2011.² وساعدت الأوضاع المالية المواتية على تخلص بعض الدول العربية من مديونيتها الخارجية كحالة الجزائر.³

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 72.

² صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، واشنطن، ص 96.

³ عمر يحياوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 31.

جدول رقم (39): الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لسنة 200-2012

الدولة	متوسط 2005-2000	2006	2007	2008	2009	2010	توقعات		مقارنة 2012 بـ 2011
							2011	2012	
الجزائر	34.1	5.0	4.2	3.5	3.8	2.8	2.0	1.7	-0.3
عمان	23.3	15.5	17.2	15.1	18.6	11.9	9.6	8.3	-1.3
مصر	32.5	27.6	22.9	21.3	16.8	15.5	15.1	13.8	-1.3
سورية	92.9	24.5	20.6	15.6	15.4	15.1	15.3	16.4	1.1
اليمن	43.4	28.7	26.9	21.9	24.0	19.6	16.9	16.9	0.0
المملكة العربية السعودية	11.7	11.9	19.7	17.5	23.8	20.9	18.8	19.9	1.1
الأردن	73.0	48.6	43.3	23.4	22.9	24.6	23.6	20.6	-3.0
المغرب	36.1	23.9	23.7	20.6	23.3	24.6	24.8	24.4	-0.4
العراق	...	215.9	174.6	110.4	137.8	107.5	30.1	29.0	-1.1
الكويت	28.1	30.4	50.2	40.7	52.6	40.9	32.5	32.5	0.0
الإمارات	17.4	36.3	50.5	43.2	48.4	46.5	40.7	40.2	-0.5
تونس	60.1	53.9	51.8	45.9	49.4	48.6	49.5	50.0	0.5
جيبوتي	59.1	56.8	63.6	60.2	59.8	56.1	53.7	53.6	-0.1
السودان	134.8	79.6	69.7	60.6	67.8	56.3	62.0	70.0	8.0
قطر	59.9	43.2	52.6	49.6	85.8	86.0	69.4	71.5	2.1
موريتانيا	216.9	94.1	95.7	82.8	102.0	87.2	71.6	77.8	6.2
البحرين	48.0	53.4	139.3	151.5	169.6	159.0	148.2	149.4	1.2
لبنان	160.7	198.8	194.0	172.4	175.2	160.5	161.7	163.8	2.1
ليبيا	17.6	10.1	8.1	5.8	9.5	7.8	...	...	...
المتوسط العربي	63.9	55.7	59.4	50.6	58.2	52.2	47.0	47.8	0.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار: العدد الفصلي الأول 2012،

مرجع سابق، ص 15.

سابعا: الاحتياطات الدولية:

تحتاج البلدان العربية غير النفطية باستمرار للاحتياطات، حيث أنها تتعرض لتقلبات في صادراتها تؤثر على إيراداتها من تلك الصادرات، وينطبق الأمر أيضا على الدول العربية النفطية كما ثبت مؤخرا في البلدان العربية النفطية.¹

ويلاحظ أن الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية قفزت من متوسط سنوي بلغ 215.2 مليار دولار خلال الفترة (2000-2005)²، إلى 469.4 مليار دولار عام 2006، ثم

¹ عمر مجايوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ص 33.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، ص 10.

تواصل الارتفاع وذلك بفضل عائدات النفط للدول العربية المصدرة للنفط، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(40): تطور الاحتياطيات الدولية في الدول العربية

من 2008-2012/الوحدة :مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي الدولي	918.5	923.3	1008.23	1106.29	1265.81	1375,14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي، 2013 و2014، الملحق الإحصائي (4/9) ص466، ص433.

وتتصدر الجزائر قائمة الدول العربية في تغطية الاحتياجات للواردات لسنة 2011 بنسبة 41.3%¹.

ثامنا: تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

كما رأينا أن هذا المؤشر يشمل كل مكونات البيئة الاقتصادية الكلية وتتمثل في مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة العجز أو الفائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بججز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم معد النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.²

وفيما يلي الجدول الموالي الذي يوضح تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية وحصلتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية الواردة:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 1012، ص10

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص 18.

جدول رقم (41): تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 1996-2010

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر المركب	1,03	1	-0,1	0,9	1,2	0,7	0,9	1,01	1,08	0,91	1,49	0,93	1,05	0,7	1,3
IDEA/IDEM	1%	1%	1%	0%	0%	1%	1%	3%	3%	5%	5%	4%	5%	7%	4%

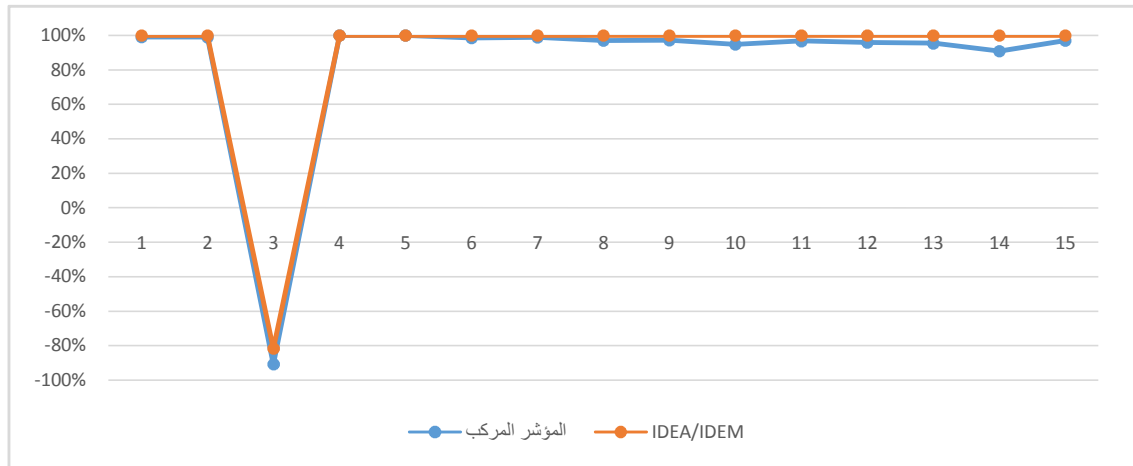
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار 2006، وتقرير مناخ الاستثمار 2010.

IDEA/IDEM: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية / الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً.

و يلاحظ من الجدول مدى تطابق حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة على الصعيد العالمي وقيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في البلدان العربية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (19): تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 41.

ونلاحظ ما تطابق منحنى قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في البلدان العربية مع حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يفسر تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمعطيات الاقتصاد الكلي للبلد.

المطلب الثاني: وضع الدول العربية في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

أولاً: وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية.

تعتبر المخاطر من اهم مكونات مناخ الاستثمار وجود نسبة مخاطر مرتفعة لا يشجع على القيام بأنشطة استثمارية اطلاقاً اذ يفضل ولو كان الاستثمار المراد تجسيده ذا مردودية عالية، والبلدان العربية تتفاوت فيها درجة المخاطر، والجدول الموالي يوضح درجة المخاطر في البلدان العربية حسب العديد من الهيئات المتخصصة في قياس درجة المخاطر في البلدان:

جدول رقم (42): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر الدولية للفترة 2010-2012

وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2010 - 2012										
الدولة	عدد الدول العربية في المؤشر	1		2		3		4		
		المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS		دان الذ براد ستريت		مؤشر اليوروبونمي للتقويم القطري		الكوفاس		
		140 دولة	140 دولة	132 دولة	133 دولة	186 دولة	165 دولة	157 دولة	التغير	
سلطنة عمان	1	83.5	81.5	3a	3c	66.98	A3	A3	!	!
الإمارات	2	82.8	81.3	2d	3c	61.74	A3	A3	!	!
قطر	3	81.0	82.0	2a	3a	74.26	A2	A2	!	!
السعودية	4	81.0	80.3	3a	3b	64.81	A4	A4	!	!
الكويت	5	79.8	82.5	3b	3d	70.17	A2	A2	!	!
ليبيا	6	75.5	80.5	5a	7	24.07	D	C	!	!
البحرين	7	74.8	78.3	2d	4a	53.90	A4	A3	!	!
الجزائر	8	72.0	72.0	5b	5c	40.01	A4	A4	!	!
المغرب	9	70.5	72.3	3b	3d	48.52	A4	A4	!	!
الأردن	10	67.8	69.5	3d	4b	46.86	B	B	!	!
تونس	11	64.3	72.8	2c	5a	49.81	A4	A4	!	!
لبنان	12	61.8	59.8	4d	5b	42.74	C	C	!	!
مصر	13	60.3	65.3	3c	5d	39.11	C	B	!	!
العراق	14	59.5	58.3	6d	6d	29.85	D	D	!	!
اليمن	15	57.8	61.8	6d	6d	22.90	D	D	!	!
سورية	16	54.0	67.3	5a	7	24.27	D	C	!	!
السودان	17	46.0	52.0	6d	6d	26.98	D	D	!	!
الصومال	18	41.3	37.3	-	-	13.85	-	-	!	!
جيبوتي	19	-	-	-	-	7.72	C	C	!	!
موريتانيا	20	-	-	-	-	5.62	C	C	!	!
فلسطين	21	-	-	-	-	-	-	-	!	!
عدد الدول العربية في المؤشر		18		17		20		19		

مفتاح الجدول	تحتي أن المؤشر شهد تحسناً	تحتي أن المؤشر لم يتغير خلال الفترة	تحتي أن المؤشر شهد تراجعاً
	✓	!	×
	درجة مخاطر منخفضة	معتدلة	درجة مخاطر مرتفعة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص62.

تحتل دول الخليج العربي الصدارة من حيث درجة المخاطر المنخفضة، في أغلب مؤشرات المخاطر الفطرية، أما بقية الدول العربية الأخرى فهي تتراوح بين درجة مخاطر معتدلة ودرجة مخاطر مرتفعة.

أما من حيث التغير فقد عرف مؤشر المركب للمخاطر الفطرية تحسناً في كل سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والسعودية، إضافة إلى لبنان وتونس، أما بقية الدول فقد شهد المؤشر تراجعاً في قيمته، أما بالنسبة لمؤشر "دان أند براد ستريت" فقد شهد هذا المؤشر تراجعاً في أغلب الدول العربية، أما مؤشر "كوفاس" فلم يتغير في أغلب الدول العربية خلال الفترة 2010-2012.

ثانياً: وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العربية:

بلغ أداء الدول العربية في المستوى الإجمالي للتنافسية 0.39 مقابل 0.58 لدى دول المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% مقارنة مع 49% في تقرير سنة 2009، وهذا يعني أن الأداء العربي قد حقق تحسناً أدى إلى تراجع فجوة التنافسية، ويرجع هذا التقدم إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية، التي حققت مستويات متقدمة على سلم مؤشر التنافسية العربية بمتوسط بلغ 0.48¹، هذا بالنسبة للتنافسية الإجمالية.

أما تطور الوضع التنافسي للدول العربية في مكونات والمتمثلة في التنافسية الجارية والكامنة، فإن الجدول التالي يوضح وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية الجارية بمؤشراتها الفرعية لسنة 2012.

جدول رقم (43): مقارنة التنافسية الجارية للدول العربية مع دول المقارنة لسنة 2012

المؤشرات الفرعية للتنافسية الجارية	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
الأداء الاقتصادي	0,51	0,51
بيئة الأعمال	0,44	0,51
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0,37	0,40
الإنتاجية والتكلفة	0,47	0,40
مؤشر التنافسية الجارية	0,44	0,50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

المعهد العربي للتخطيط: مؤشر التنافسية العربية 2012، الكويت

¹ المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية 2009، الكويت، ص 46.

يتضح من الجدول تفوق دول المقارنة في مجال التنافسية الجارية سواء على المستوى الإجمالي، أو على مستوى المؤشرات الفرعية المكونة لها، إذ تتساوي فقط متوسط الأداء الاقتصادي للدول العربية مع دول المقارنة وباقي المؤشرات الفرعية تفوقت فيها دول المقارنة على الدول العربية، وهذا يدل على ضعف التنافسية العربية مقارنة بنظيراتها

أما بالنسبة للتنافسية الكامنة لا زالت الدول العربية تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية بالرغم من تراجع الفجوة في التنافسية الكامنة من 46% إلى 30%، إلا أنها مازالت تشكل تحدياً أساسياً للاقتصادات العربية.

ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر نتائج يعتد بها، وحتى تحدث تغيرات جوهرية في الهيكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة¹، ويمكن توضيح التنافسية الكامنة بمؤشرات الفرعية للدول العربية ودول المقارنة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (44): مقارنة التنافسية العربية الكامنة بمؤشرات الفرعية مع دول المقارنة لسنة 2012

المؤشرات الفرعية للتنافسية الجارية	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
البنية التحتية والتقانة	0,37	0,47
رأس المال البشري	0,48	0,66
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0,19	0,38
التنافسية الكامنة	0,35	0,50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت.

ويتضح من الجدول تفوق دول المقارنة على الدول العربية في المؤشرات الفرعية للتنافسية الكامنة وخصوصاً في المؤشر الفرعي لرأس المال البشري ومؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة، وهذا يدل على تخلف الدول العربية في مجال تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية وفعالية السياسات الاقتصادية، وإمكانية استيعاب المعرفة التكنولوجية.

¹ المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، ص 46.

ثالثا: وضع الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2014 إلى أن مجموع الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر 36.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة، ومقارنة بعام 2013 تراجعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة ونسبة 1.47%¹، والجدول الموالي يوضح قيمة المؤشر حسب المجموعات الجغرافية:

جدول رقم (45): وضع المجموعات الإقليمية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2014

الترتيب	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر 2013	2014		2013		قيمة التغير عن 2013	نسبة التغير عن 2013 %
			متوسط الترتيب	القيمة	متوسط الترتيب	القيمة		
1	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	57.5	21	56.9	21	57.5	-0.63	-1.10
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	47.4	44	47.1	43	47.4	-0.32	-0.67
3	أوروبا وآسيا الوسطى	42.5	48	44.4	53	42.5	1.89	4.44
4	المنطقة العربية	37.2	71	36.7	68	37.2	-0.55	-1.47
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	35.6	73	36.4	73	35.6	0.84	2.37
6	جنوب آسيا	32.8	81	33.6	81	32.8	0.81	2.46
7	أفريقيا	29.6	89	30.5	81	29.6	0.92	3.10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2014، ص 35.

– فجوة الجاذبية العربية: المقصود بالفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية التي اللازمة لاستقطاب الاستثمارات

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، مرجع سابق، ص 34.

الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية، كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية، ففي هذه الحالة نتحدث عن فجوى الأداء¹، وقد أخذت المجموعة الجغرافية المتمثلة في مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية وكانت كما يوضحها الجدول التالي:

وعلى المستوى العام بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج منظمة التعاون والتنمية كمجموعة جغرافية مرجعية، 35.5% سنة 2014، وهو تقريبا نفس مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2013، ويتفرغ هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة وقيمتها، وقيمتها 27.7% سنة 2014 مقابل 25.2 سنة 2013، وفجوة العوامل الكامنة بنسبة 2.3% عام 2014، أي نفس النسبة التي تم تقديرها السنة الماضية، وفجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية التي بلغت 56.6 سنة 2014، أي بارتفاع طفيف مقارنة 58.8% عام 2013، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.²

كما يتضح من الجدول رقم 45 أن وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع منظمة التعاون والتنمية "OECD"، كان أفضل من ثلاث مجموعات جغرافية هي إفريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 64.6%)، وجنوب آسيا ثاني أعلى فجوة بقيمة 41%، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (ثالث أعلى فجوة بقيمة متقاربة مع المنطقة العربية 36%)، وأن قيمة تلك الفجوة تزيد عن ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي وهي أقرب مجموعة من الدول المقارنة بفجوة تبلغ 17.2%.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار فكان وضع الدول العربية ضمن المجموعات الإقليمية كم يلي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014 مرجع سابق، ص 64.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 64.

جدول رقم (46): وضع الدول العربية والمجموعات الإقليمية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2014.

المؤشر العام لجاذبية الاستثمار		مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية		المجموعة الجغرافية
2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	
46.4	48.6	66.9	69.8	42.3	44.1	28.4	27.9	أفريقيا
41.0	43.0	56.4	56.8	34.5	39.9	32.7	31.8	جنوب آسيا
36.0	38.2	53.0	58.1	30.6	31.1	27.8	27.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
35.5	35.3	54.6	53.8	28.3	28.3	27.7	25.2	المنطقة العربية
21.9	26.1	32.5	42.2	17.7	21.2	18.3	18.8	أوروبا وآسيا الوسطى
17.2	17.6	20.6	22.2	16.1	17.2	11.0	13.1	شرق آسيا والمحيط الهادئ

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق ص 64.

ويلاحظ كذلك من الجدول أن وضع الدول العربية في العناصر الكامنة أفضل نسبياً مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى، أما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الإيجابية (عوامل التنوع والابتكار)، وقد حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة بثالث أعلى فجوة (54.6%) بعد إفريقيا (66.9%) ودول جنوب آسيا (56.4%)؛ فمن الواضح، على غرار ما تم رصده لسنة 2013 أن هذا المحور هو الذي يقود فجوة الجاذبية للمجموعات الجغرافية عموماً والمنطقة العربية خاصة.¹

أما عن أداء المجموعات الإقليمية العربية في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار فهي كما يلي:

جدول رقم (47): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2014.

الترتيب عربياً	المجموعة	قيمة المؤشر 2013	قيمة المؤشر 2014	التغير عن 2013	
				النسبة %	القيمة
1	دول الخليج العربي	47.2	45.8	-2.95	-1.39
2	دول المشرق العربي	39.1	39.3	0.51	0.20
3	دول المغرب العربي	33.9	34.5	1.85	0.63
4	دول الأداء المنخفض	26.7	25.8	-3.45	-0.92
	المتوسط العربي	37.2	36.7		
	المتوسط العالمي	42.6	42.8		

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً ■ أداء جيد ■ أداء متوسط ■ أداء ضعيف ■ أداء ضعيف جداً ■

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: 2014، مرجع سابق ص 35.

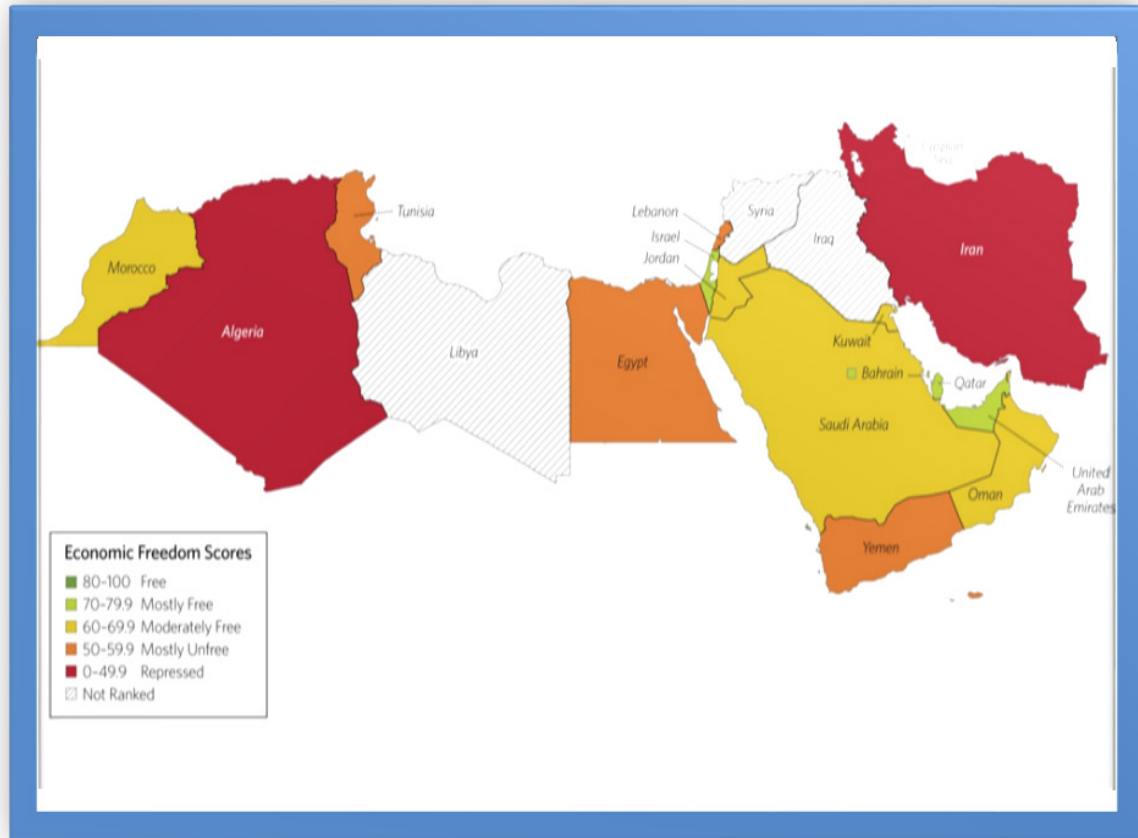
¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، مرجع سابق، ص 64

ويلاحظ من الجدول تفوق دول الخليج العربي في أداء مجموعات الدول العربية في قيمة ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2014، تليها دول المغرب العربي، ثم المشرق العربي.

رابعاً: وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية:

تعتبر البلدان العربية من البلدان التي تكاد تنعدم فيها الحرية الاقتصادية إذ تتميز باقتصاديات مكبوتة بالرغم من أنها تتبع النظام الليبرالي والشكل الموالي يوضح الحرية الاقتصادية في الوطن العربي حسب خريطة الحرية الاقتصادية:

شكل رقم(20): الحرية الاقتصادية في الوطن العربي



المصدر: معهد هيرتاج فونديشن الحرية الاقتصادية: www.heritage.org consulté le 11/03/2014

ويلاحظ من الشكل أن أغلب البلدان العربية تقع ضمن درجات حرية ضعيفة أو منعدمة.

خامساً: وضع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية:

تعاني اغلب البلدان العربية من تخلف في التنمية البشرية وهذا لارتفاع معدلات الأمية، وكذلك

الوفيات وصعوبة الحصول على العلاج ونوعية الخدمة العمومية في مجال الصحة بالإضافة إلى الفوارق بين الجنسين وإذا ما قورنت المجموعة العربية مع المجموعات الإقليمية للفترة 1990/2013 نلاحظ انخفاض مستوى التنمية البشرية إذ تراجع متوسط النمو السنوي للفترة 2008/2013¹ في حين ارتفع المتوسط في أغلب المجموعات الجغرافية ما عدا أمريكا اللاتينية وتقع البلدان العربية ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (48): تطور التنمية البشرية حسب المجموعات الإقليمية من 2010-2013

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعدل القوة الشرائية بدولار 2011)		سنوات الدراسة المتوقعة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		دليل التنمية البشرية		المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية
2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	
40,046	38,548	16.3	16.2	11.7	11.7	80.2	79.7	0.890	0.885	تنمية بشرية مرتفعة جدًا
13,231	11,584	13.4	13.1	8.1	8.1	74.5	73.9	0.735	0.723	تنمية بشرية مرتفعة
5,960	5,368	11.7	11.3	5.5	5.5	67.9	67.1	0.614	0.601	تنمية بشرية متوسطة
2,904	2,631	9.0	8.7	4.2	4.1	59.4	58.2	0.493	0.479	تنمية بشرية منخفضة
15,817	15,281	11.8	11.7	6.3	6.2	70.2	69.7	0.682	0.675	الدول العربية
10,499	8,628	12.5	12.3	7.4	7.4	74.0	73.5	0.703	0.688	شرق آسيا والمحيط الهادئ
12,415	11,280	13.6	13.3	9.7	9.6	71.3	70.7	0.738	0.726	أوروبا وآسيا الوسطى
13,767	12,926	13.7	13.8	7.9	7.9	74.9	74.2	0.740	0.734	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5,195	4,732	11.2	10.6	4.7	4.7	67.2	66.4	0.588	0.573	جنوب آسيا
3,152	2,935	9.7	9.4	4.8	4.8	56.8	55.2	0.502	0.468	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
13,723	12,808	12.2	11.9	7.7	7.7	70.8	70.3	0.702	0.693	العالم

المصدر: هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، 2014، ص 44.

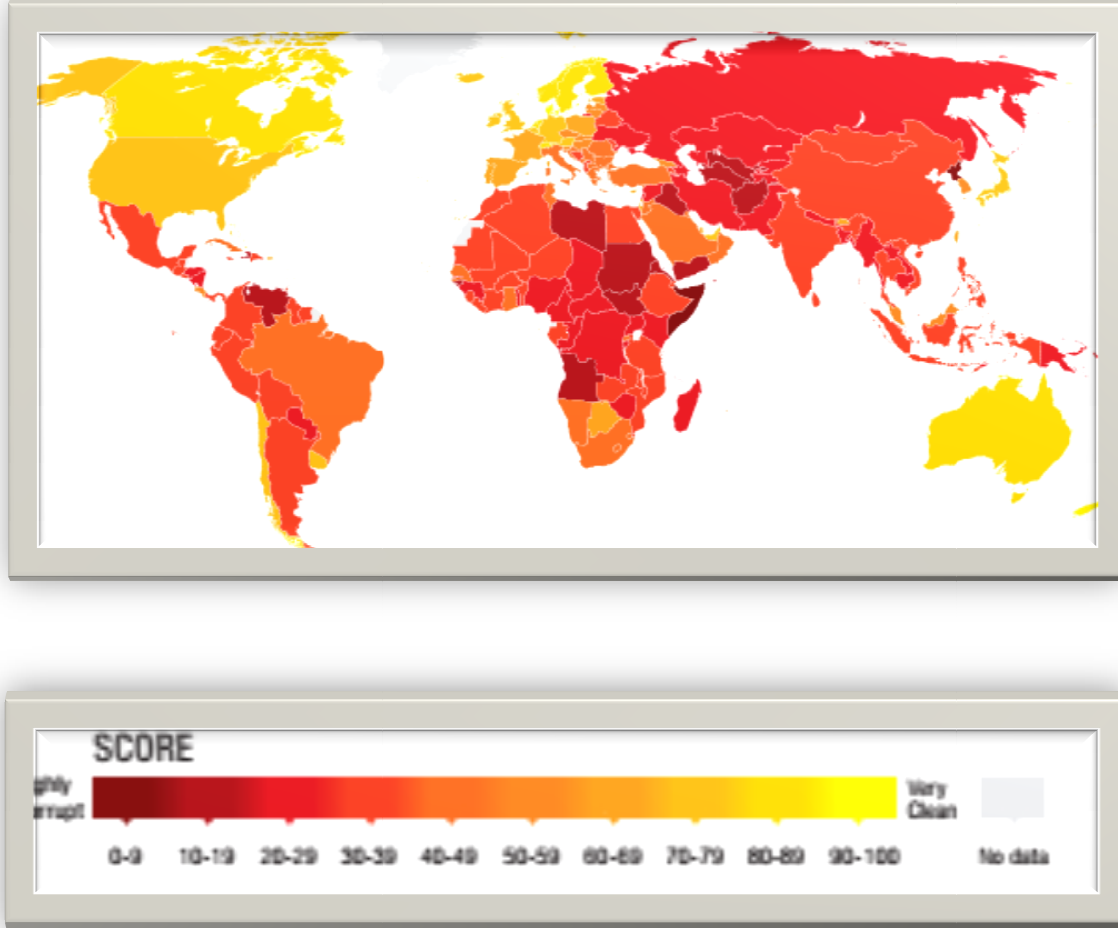
سادسا: وضع الدول العربية مؤشر الشفافية:

فشلت معظم الدول العربية في تحقيق أي تقدم في ترتيبها المتأخر على سلم التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد بالعالم خلال العام الحالي، حيث عجزت غالبية

¹ هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية في العالم، 2014، ص 45.

الدول العربية عن اجتياز حاجز 50 درجة المطلوب للنجاح في الشفافية ومكافحة الفساد بالمؤشر¹ والشكل الموالي يوضح درجة الفساد على الصعيد العالمي:

شكل رقم(21): خريطة الفساد على الصعيد العالمي ووضع الدول العربية فيها



www.transparency.org/ consulte le 10/04/2014

منظمة الشفافية الدولية المصدر:

very clean : شفافة للغاية

highly corrupt : فاسدة للغاية

النتيجة: SCORE

www.aljazeera.net/news/arabic consulté le 05/02/2014

¹خبيبة عربية بمؤشر الشفافية الدولية

وجاءت البلدان العربية في المرتبة الثالثة من ناحية الفساد حسب المجموعات الإقليمية بمعدل 38%¹.

المطلب الثالث: عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لقد حرصت الدول العربية في إطار العمل الجماعي على اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها ف وقعت العديد من الاتفاقات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال وتنظيم العمل وتسهيل انتقال للأفراد والبضائع عبر الحدود، والتي أغلبها لم تسير في فعالية نحو التطبيق والتي منها اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، حيث وافق عليها مجلس الجامعة عام 1953 ودخلت حيز التنفيذ من العام نفسه، كما تطورت الأمور وأوجدت الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وجميع الدول العربية أعضاء في الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ عام 1981، كما يوجد اتفاقية تنقل الأيدي العاملة عام 1967 وصادق عليها من قبل سبع دول عربية.

ولذا فإن الحديث عن تهيئة وإصلاح مناخ الاستثمار والإجراءات المطلوبة لجذب الاستثمار في المنطقة العربية يحتاج إلى علاج في عدد من المحاور المترتبة عن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وسوء إدارة الأموال وضعف تنفيذ العقود وانخفاض مستوى الوساطة، كما يساعد ذلك أيضا تأثر المنطقة العربية بصدمات شريط التبادل التجاري الناتج عن ارتفاع أسعار والمستوردات وبالتالي استيراد التضخم أو حصر السلع التصديرية بسلع محدودة تتمثل بالمواد الخام الأولية.²

استنادا إلى تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية يمكن رصد العديد من العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، يمكن حصرها في مجموعات رئيسية.

¹ انظر الملحق رقم 5: درجة الفساد حسب المجموعات الإقليمية.

² محمد علي النصور: الترتيبات الإقليمية للاستثمار في الدول العربية (المستجدات، الطموحات، والعقبات)، الملتقى العربي للاستثمار "فجوة جاذبية الاستثمار"، 11-12/12/2013، المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار، الكويت، ص 8.

أولاً: العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي

كما رأينا الاستقرار الاقتصادي الكلي يعتبر عاملاً حاسماً في تعزيز جاذبية القطر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تقلب معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي:

وهو تقلب ناتج الأساس عن استمرار الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته في تكوين الناتج الكلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من الدول العربية.

فالتقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في أحوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط. كما تعتمد الدول النفطية وبخاصة دول الخليج العربي على خدمات العمالة المستوردة من البلدان العربية غير النفطية، مما يؤدي إلى نوع الاعتماد والمتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة، من ناحية، والبلدان غير النفطية المستفيدة من تحويلات العاملين، من ناحية أخرى، ويساهم في نقل الصدمات الاقتصادية.¹

- معدل التضخم:

كما رأينا أن التضخم يقلل من القيمة الحقيقية لكافة الدخل من غير الأجور والتي يتم تحديدها في إطار اسمي مثل: المعاشات والمنح، وفي غياب الحصول على أدوات مالية، مثل مقاسية الأسعار والتحوط، فإن قطاعات المجتمع التي يتحدد دخلها في إطار اسمي تكون عرضة لمخاطر التضخم، فشرائح السكان الذين يتحدد دخولهم اسمياً هم عادة من الفئات المتوسطة في معظم الدول العربية. كما يتسبب التضخم أيضاً في زيادة حصائل الفوائد الاسمية عندما يطلب المستثمرون التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، وبالتالي يرفع مستوى عدم التأكد. مستويات وأسباب التضخم متباينة بين الدول العربية وتشير البيانات إلى أن هذه الظاهرة تعني بالأساس الدول العربية النفطية.^{2*}

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 65.

² المرجع نفسه، ص 68.

- نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تسبب تباطؤ النمو في الدول العربية غير النفطية في تزايد العجز في الميزانية، وهو أحد العوامل الطارئة للاستثمار والمساهمة في زيادات التضخم، وبالتالي عدم التأكد. وتواجه مجموعة من الدول العربية التحدي الآني المتمثل في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة العجز في الموازنة.¹

وهناك أيضا عناصر أخرى هامة ذات طابع اقتصادي مبينة على بعض التحديات التي تواجهها الدول العربية من:²

✓ نمو سكاني سريع يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

✓ ضعف قطاع الصناعة إلى جانب عدم تطور الخدمات المالية والتأخر التكنولوجي

✓ هيمنة القطاع العام في اقتصاد غير متنوع، وغير متحرر، ومعتمد على الموارد الأولية.

ثانيا: عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يأتي عد الاستقرار السياسي والأمني في طليعة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربي.

وتعرف المنطقة العربية حالة لا استقرار سياسي واجتماعي في أغلبها وقد صنفت تقريبا كدول ذات درجة مخاطر عالية وهذا للغالبية منها باستثناء دول منطقة الخليج العربي التي تعرف نوع من الاستقرار السياسي، فمن خلال الواقع السياسي العام للدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تتسم بالاستقرار السياسي، مما يعتبر دعامة قوية لجذب الاستثمار، ودولا عربية أخرى مازالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، مما اثر ومازال يؤثر على مناخ الاستثمار في هذه الدول، وأدى إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج.³

كذلك كان للقوى الخارجية أثر كبير في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص 68-69.

² فرحات حرشاتي: مناخ وسياسة الاستثمار (مثال الدولة العربية).

³ العربي أحمد بالخير: دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011، 70.

العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعاته على الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وآثره أيضا على الدول المجاورة¹، كما أن للأحداث الأخيرة والمتمثلة في حالة الاستقرار السياسي واجتماعي والمسماة (أحداث الربيع العربي)، فقد أثرة هذه الأحداث على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الربيع العربي، وهذا للأسباب التالية:²

✓ الاضطرابات السياسية والاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي.

✓ عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي للاستثمارات الأجنبية بصفتها مراكز قوى النخبة الحاكمة في دول الربيع العربي.

✓ ارتفاع درجة المخاطر في دول الربيع العربي.

✓ انخفاض معدل العائد على رأس المال للعملية الاستثمارية.

✓ صاحب هذه الثورات الأزمة المالية العالمية وانخفاض التصنيف الائتماني لبعض هذه الدول ذات المراكز المالية المتقدمة، مثل فرنسا أدى إلى زيادة مخاطر الائتمان في هذه الدول وخرجت رؤوس الأموال بحثا عن ملاذ آخر أكثر أمنا.

وكذلك ما يميز الوضع الاجتماعي في البلدان العربية حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني³. كما أن مسألة العدالة الاجتماعية من المسائل التي تطرح نفسها بشدة في الدول العربية حيث تعاني جل الدول العربية إذ ما يميز البلدان العربية الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي⁴.

¹ حربي محمد موسى عريقات: مناخ الاستثمار في الوطن العربي-الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية" المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، 4-5/7/2007، جامعة فيلاديلفيا، الأردن.

² نسيم حسن أبو جامع: أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا.

³ أحمد كنوز: السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، المنتدى الإقليمي حول "اقتصاديات الربيع العربي" المملكة الأردنية الهاشمية 17-18 ديسمبر 2012، ص34.

⁴ أشرف العربي: الربيع العربي، مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص "اقتصاديات الربيع العربي"، المجلد 15، العدد الأول، 2013، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص94. أنظر في ذلك: مجلس الغرف السعودية: تقرير التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، سبتمبر 2011.

ثالثا: البنية التحتية الأساسية:

من خلال المؤشرات الخاصة بالتنافسية وسواء الإقليمية أو الدولية فإن جل البلدان العربية تعد بناها التحتية الأساسية (طرق، وموانئ، ومطارات) غير تنافسية إطلاقا باستثناء دول الخليج العربي التي احتلت مراتب جيدة في التصنيفات الدولية، أما باقي الدول تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين البنى التحتية لاقتصاديتها لما لهذا المحدد دور رئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا: العنصر البشري:

تشير تقارير التنمية البشرية والتنافسية الإقليمية والدولية أن الدول العربية تقع في ذيل الترتيب بالنسبة للتنمية البشرية، إذ تعتبر الأمية السمة الغالبة في الدول العربية، وكذلك نسبة الانفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الناتج الإجمالي تعتبر منخفضة مقارنة بما ينفق على الصحة والتعليم في الدول التي تعتبر جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر مرتفعة وهذان المؤشران يعكسان خطورة استمرار الوضع الراهن على مستقبل الاقتصادات العربية، وهذا ما يجعل نسبة العمال المهرة منخفضة في الدول العربية والإطارات التقنية مستواها ليس بتنافسي.¹

خامسا: الفساد والبيروقراطية:

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية الإدارية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في مختلف الدول العربية، ويشمل ذلك تعدد الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية لتخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل، وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي تبذلها مختلف الدول العربية لمكافحة الفساد، والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، فإن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما تشير إليه تقارير المتعلقة بقياس حجم الفساد في الدول²، إذ كل الدول العربية تعاني من الفساد، ويشجع هذا على الفساد في كثير من الدول ضعف

¹ المعهد العربي للتخطيط الكويت: تقرير التنافسية العربية، 2009، الكويت، ص48.

² المعهد العربي للتخطيط الكويت: تقرير التنافسية العربية، 2003، الكويت، ص43.

رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ.¹

لقد حرصت الدول العربية في إطار العمل الجماعي على اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها، فوقعت العديد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال وتنظيم العمل وتسهيل الانتقال للأفراد والبضائع عبر الحدود. والتي أغلبها لم تسير في فعالية نحو التطبيق، والتي منها اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية، حيث وافق عليها مجلس الجامعة عام 1953، ودخلت حيز التنفيذ من العام نفسه. كما تطورت الأمور وأوجدت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وجميع الدول الأعضاء في الاتفاقية ودخلت التنفيذ عام 1981، كما اتفاقية تنقل الأيدي العاملة عام 1967، وصودق عليها من قبل سبع دول عربية كما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1983.

ولذا فإن الحديث عن تهيئة وإصلاح مناخ الاستثمار والإجراءات المطلوبة لجذب الاستثمار في المنطقة العربية يحتاج إلى علاج في العديد من المحاور المترتبة عن تعقيدات الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وسوء إدارة الأموال وضعف تنفيذ العقود وانخفاض مستوى الوساطة المالية. ورغم ما أنجز على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية على المستوى السلمي لا زال يعتمد نجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي والإقليمي وضرورة أن تركز ليس فقط على إزالة الحواجز أمام التجارة في السلع، ولكن أيضا على تحرير الخدمات وتشجيع الاستثمارات العربية البينية. إذ يعتبر نجاح التكامل الاقتصادي على مستوى اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا نتيجة شبكة من الاتفاقات الإقليمية القوية، مع الموضوعية في أحكام على الاستثمار، هذا غير موجود في المنطقة العربية، لذلك يعتبر العمل الموحد والتكامل الإقليمي ضرورة حتمية بالنسبة للدول العربية، وذلك لتعزيز جاذبيتها وتحسين مناخها الاستثماري كما هو الحال بالنسبة للاتحادات الإقليمية على مستوى العالم.²

¹ أنظر:.. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربي: الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجددة ما هي مراكز الإصلاح والافاق حتى عام 2015، دائرة البحوث الاقتصادية، 2013، ص21.

² - محمد علي النصور: الترتيبات الإقليمية للاستثمار في الدول العربية (المستجدات، الطموحات، والعقبات)، الملتقى العربي للاستثمار "فجوة جاذبية الاستثمار"، 11-12/12/2013، المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار، الكويت.

خلاصة الفصل الثالث:

لاحظنا من خلال هذا الفصل ضعف نصيب المنطقة العربية للاستثمارات الأجنبية الواردة إليها كإقليم جغرافي مقارنة بإقليم جنوب شرق آسيا مع ملاحظة وجود استثناءات في فترة الدراسة، أما على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية فإن الدول النفطية تستحوذ على الدول النفطية منها، والملاحظ أن هناك بلدان غير نفطية فحصتها تكاد تكون معدومة، أما عن البيئة الاقتصادية الكلية الاستثمارية في البلدان العربية فهي تتميز بعدم الاستقرار والتذبذب في بعض البلدان مع استقرار مسجل في الدول العربية النفطية، أما عن الحرية الاقتصادية فالدول العربية كلها تتميز بضعف الحرية التي تعتبر من الشروط الضرورية للممارسة الأعمال، كما تتميز البلدان العربية بتنمية بشرية متوسطة، أما المخاطر فجل البلدان العربية ذات مخاطر مرتفعة ومناخها السياسي لا يشجع على قدوم الشركات الأجنبية وهذا ما انعكسه كذلك مؤشرات التنافسية والجاذبية، فجاذبية المنطقة العربية كما أظهرها مؤشر ضمان الجاذبية هي ضعيفة مقارنة بباقي الأقاليم، أما عن الفساد فالمنظفة العربية ذات شفافية ضعيفة ومن خلال هذه المؤشرات هناك إجماع على أن المنطقة العربية بيئتها الاستثمارية تتميز بجملة من العراقيل منها القانونية والتشريعية ومنها البشرية والسياسية كذلك انعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

الفصل الرابع:

تحليل مناخ الاستثمار في
الجزائر مصر ومنطقة الخليج
العربي

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل من الدراسة كدراسة لحالة لمناخ الاستثمار لبعض البلدان العربية الجزائر، مصر وبعض بلدان الخليج العربي، إذ تتميز هذه البلدان باختلاف مستويات التنمية فيها بالإضافة إلى نوعية العنصر البشري ونظام الحكم السياسي، وهذا انتقالاً من الحالة العامة إلى الحالة الخاصة، ويعالج هذا الفصل الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحليل مناخات الاستثمار لهذه الدول من خلال بعض المؤشرات الخاصة بتقييمه، والتي تضمنت أغلب محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم الوقوف على أهم عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في مصر

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في بعض بلدان الخليج العربي

المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات اقتصادية، إذ نهجت النهج الاشتراكي مباشرة بعد الاستقلال ولم يكن الاستثمار الأجنبي يحظى بأهمية، ومع ظهور النظام الاقتصادي الجديد دخلت الجزائر عهد الانفتاح الاقتصادي وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يدخل ضمن السياسة الاقتصادية العامة للبلاد.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

أولا: الإطار القانوني:

1/ الضمانات القانونية:

يقصد بالضمان تعامل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني ويترتب على ذلك أن تكون المعاملة منصفة وعادلة أي يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات، وفي الحقيقة هذا المبدأ (مبدأ الضمان) هو مبدأ عام نجده في معظم الاتفاقيات الدولية المشجعة للاستثمار الأجنبي، وقد عمل المشروع الجزائري جاهدا لتكريس هذا المبدأ في القوانين الوطنية، ويمكن القول أن البداية الفعلية لإلغاء التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي كانت بصدر قانون النقد والقرض لسنة 1993م الذي أصبح يعتمد معيار المقيم وغير المقيم بعدما كان يعتمد على معيار الجنسية، ثم جاء بعده المرسوم التشريعي 12/93 ليكرس هذا المبدأ بصفة قاطعة.¹

إن هذا المرسوم التشريعي والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، وكان متزامنا أيضا مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992م ويهدف هذا القانون إلى²:

تحرير الاقتصاد الجزائري وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق.

✓ تشجيع استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص.

✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ لعماري وليد: الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،

2011، ص 16.

² www.pr.laib-walid.sitew.com Consulté le 13/03/2015

✓ البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية، التي كانت تعيشها الجزائر.

و قد نص هذا القانون على ما يلي: ¹

- **المادة 38:** يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار ويحظى جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بنفس المعاملة، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

- **المادة 39:** لا تطبق الإجراءات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

- **المادة 41:** يعرض أي نزاع طرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم، أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى التحكيم الخاص. من خلال استقراء مواد هذا المرسوم يتضح أن الدولة الجزائرية تكون قد عملت بالمبادئ المتفق عليها من طرف الدول، والتي تنظم ضمان رأس المال الأجنبي، وقد كان هذا المرسوم البداية الفعلية للاندماج في الاقتصاد الدولي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي وذلك من خلال توفير الضمانات والحماية له، كما قامت الجزائر بعدة مبادرات على المستوى الدولي من اجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وهذا تأكيداً على إقرارها مبدأ الحماية والضمن للمستثمرين الأجانب عن طريق الإجراءات التالية:

✓ الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.

✓ المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إذ تقوم هذه الوكالة بما يلي: ²

✓ إصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير تجارية، لصالح الاستثمارات في دولة عضو التي تعد من الدول الأعضاء الأخرى.

✓ القيام بأوجه النشاط المكملة، التي تستهدف تدفق الاستثمارات إلى الدول الأعضاء فيما بينهما.

✓ ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى، كلما كان ذلك ضرورياً أو مرغوباً فيه لخدمة الهدف منها.

¹ المرسوم التشريعي 93 / 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993م يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية، عدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993م

² مرجع سابق Consulté le 13/03/2015 www.pr.laib-walid.sitew.com

كما عمل المشرع الجزائري على ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به، لأن استقرار القوانين التي تحكم الاستثمار لها أهمية كبيرة في جذب المستثمر الأجنبي، لأن المستثمر يولي أهمية بالغة للنظام القانوني الذي يحكم الاستثمار في بلد ما متوقف على النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار، لذلك نجد أغلب الدول على غرار الجزائر عملت على إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي عن طريق تضمين قانونها الداخلي الذي يحكم الاستثمار " مبدأ استقرار القانون المطبق".¹

ومن خلال ما سبق نجد أن المشروع الجزائري أعطى ضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي، وهذا قصد إزالة مخاوفه وتشجيعه على القدوم للاستثمار لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

2/ الضمانات الاتفاقية:

أما بالنسبة للضمانات الاتفاقية والتي تسعى الدول المصدرة للاستثمار عموماً إلى توفير الحماية القانونية الكافية لأموال مواطنيها في الخارج، ولما كانت الضمانات التشريعية التي يقرها قانون الاستثمار في الدولة المستقطبة للاستثمار لا تحقق وحدها الحماية الكافية بسبب قابليتها للتعديل أو الإلغاء، فإنها تلجأ في هذا الخصوص إلى وسائل قانونية أخرى أكثر قوة وضمن تتمثل في عقد اتفاقيات دولية (ثنائية أو جماعية) لتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمايته مع الدول المستقطبة له، والتي تسعى بدورها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنحه ضمانات أكبر بموجب هذه الاتفاقيات.²

فنجد أن الجزائر قد أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية وكذلك انضمامها إلى الهيئات الدولية لتمويل وضمان الاستثمار والتحكيم الدولي بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الجزائر مع الدول العربية والمتعلقة كذلك بحماية وضمان الاستثمار.³

ثانياً: الامتيازات الممنوحة للمستثمر أجنبي المباشر.

منح القانون الجزائري العديد من الامتيازات للمستثمر الأجنبي خاصة مع التوجه الليبرالي للجزائر وفيما يلي جملة القوانين المتعلقة بالامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

¹ لعماري وليد: الحوافر والجزائر القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر مرجع سابق، ص 17.

أنظر كذلك: الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 22 أوت 2001م، المادة: 15، 16، 17 .

² . دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي " المعوقات والضمانات مرجع سابق، ص 208 .

³ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz Consulté le 02/01/2014

1/ قانون 93/14 والمؤرخ سنة 1993

بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق وصدور قانون النقد والقرض الذي فتح باب الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي سواء المقيم أو غير المقيم بالاستثمار لكن بتحفظات (كالحدود على إعفاء أو ترخيص من طرف البنك المركزي الذي له صلاحية الرفض أو القبول للاستثمار بناء على شروط، ومعايير معينة منها الرفض بسبب الاحتكار.¹

لكن قانون الاستثمارات رقم 12/93 يعتبر أكثر تشجيعا للاستثمار الأجنبي مقارنة بالقانون الذي سبقه، فلأول مرة تم إنشاء جهاز يسهر على متابعة الاستثمارات ودعمها ومراقبتها، وهو الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات "ANDI"، كما أزيلت كل الفروق في المعاملة سواء من حيث الحقوق والواجبات التي تخص المستثمر، وتم إنشاء لأول مرة مناطق حرة وتستفيد هذه المناطق من الامتيازات التالية:²

✓ فترة إنجاز الاستثمار: تطبيق حق تسجيل ثابت بنسبة 5% بقدر الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة.

✓ فترة استغلال الاستثمار: تستفيد الاستثمارات ابتداء من الاستغلال من الامتيازات التالية:

✓ الإعفاء من IBS , VF , TAP طيلة فترة تكون أداها 5 سنوات.

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري من 5 إلى 10 سنوات.

✓ الإعفاء من IBS, VF, TAP في حالة التصدير حسب رقم الأعمال الصادات بعد فترة النشاط

2/ الأمر الرئاسي 01 / 03 المؤرخ 2001:

تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" خلفا للوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار "APSI"، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت سلطة رئيس الحكومة.³

وتتكامل الوكالة مع عدة أجهزة لإنجاز مهامها منها المجلس الوطني للاستثمارات والإدارات العمومية المختلفة المعنية بالاستثمار، وفي إطار الشباك الوحيد المركزي يمكن للمستثمر المحلي والأجنبي تسجيل التصريح

¹ قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1996 .

² المرسوم التنفيذي رقم 12/93: مرجع سابق .

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الأمانة العامة للحكومة: قانون الاستثمار 2007، ص 4.

بالاستثمار وإيداع طلب الامتيازات (خاص بالضريبة) أما بالنسبة للتحفيزات الجمركية التي يمنحها الأمر 01 / 03 للمستثمرين فهي ضمن نظامين كما يلي¹:

- **النظام العام:** يمنح مزايا ضريبية وجمركية لجميع المستثمرين كما يلي:
 - ✓ نسبة مخفضة 3 % في الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
 - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
 - ✓ الإعفاء من دفع رسم الملكية فيما يخص كل العقارات في إطار الاستثمار المعني.
- **النظام الاستثنائي:** وتستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في مناطق تتطلب تنميتها (المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار) والاستثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

في مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار، تطبق حق تسجيل ثابت بنسبة مخفضة قدرها 0,2 % فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

بعد انطلاق الأشغال: الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي، الإعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء من الرسم على الملكية العقارية، منح مزايا إضافية من شأنها تحسين الاستثمار.

لقد كان الأمر الرئاسي 03/01 مشجعا للاستثمار الأجنبي من خلال الامتيازات التي أقرها المستثمر الأجنبي كحوافز وذلك لجلب رأس المال الأجنبي.

3/ الأمر الرئاسي 08/06 المؤرخ في 2006:

أدخلت تعديلات على الأمر 03/01 بموجب الأمر 08/06²، وتتعلق أهم التعديلات التي جاء بها الأمر بالامتيازات الجبائية، وكذا أحكام متعلقة بأجهزة الاستثمارات، خاصة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI والشباك الوحيد GU للاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار CNI، هذه الأجهزة التي تتولى بالوضع حيز التنفيذ

¹ الأمر الرئاسي 01 / 03 / 2001: مرجع سابق.

² الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية عدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006، ص 17.

الامتيازات والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين خاصة الجبائية منها وذلك وفق نظامين عام وخاص¹:

- النظام العام: تتمثل امتيازات النظام العام في ما يلي:
 - الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو التي يتم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع أو الاستثمار.
 - الإعفاء من دفع نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- إن أهم ما جاءت به هذه المادة هو الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، حيث فيما سبق كان المشرع يكتفي بتطبيق نسبة مخفضة كانت تحدد في المرسوم التشريعي 93/14 بثلاثة بالمائة (3%) وفي الأمر 03/01 دون تحديد، أما عدا ذلك فقد أكتفي بإعادة صياغة أحكام المادة 09 قبل التعديل مع الاحتفاظ بنفس التركيب.

- امتيازات النظام الاستثنائي: وتتمثل في ما يلي:

- المناطق التي يستوجب تطويرها مساهمة خاصة من طرف الدولة بعنوان إنجازها، تستفيد هذه الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق، من نفس الامتيازات المخولة لها في السابق مع بعض الاختلافات والتي تتمثل²:

فيما يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، كانت فيما سبق السلع والخدمات التي تستفيد منها تتمثل فقط في تلك الموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة على الرسم على القيمة المضافة، وأصبحت في إطار الأمر 08/06 تشمل كل السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت هذه الأخيرة خاضعة، أو غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة، ويعد هذا الحكم ضمان إضافي بالنسبة للمستثمر.

أما فيما يتعلق بالحقوق الجمركية: تعفى الخدمات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع كلية من الحقوق الجمركية بعدما كان في السابق يتم الاكتفاء بتطبيق نسب مخفضة يمثل هذا الإعفاء الكلي امتياز إضافي بالنسبة للمستثمر بعنوان استغلالها تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من الامتيازات المنصوص عليها في المادة 11 الفقرة 2 من الأمر 08/06 وهي تتمثل في الإعفاء لمدة عشر سنوات

¹ لغراف سامية: الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 32.

² لغراف سامية: المرجع نفسه، ص 37.

- من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
- الاستثمارات المنجزة في المناطق التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني في مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها خمس سنوات.
- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على المقتنيات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ المعاينة حتى الشروع في الاستغلال والتي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- إذا كانت هذه الامتيازات بطبعها تبدو مشجعة فإن تكاثف النصوص القانونية *، وكذا الإدارة الجبائية التي تتميز بطابع كلاسيكي، وغير متطور، هما عاملان يحولان دون ضمان إعلام المستثمر¹.
- إن تطور محتوى الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات عبر التعديلات التي لحقت بقوانين الاستثمار، وكذلك التعديلات التي جاءت بها قوانين المالية التكميلية، بغرض ضمان تنفيذها أنشئ المشرع أجهزة تتكفل بضمان تسهيل الاستفادة من الامتيازات، أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار وضمانات لتدعيم أكبر للامتيازات الضريبية قصد جذب المستثمرين الأجانب، فقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي.

* كقاعدة 49/ 51 في قانون المالية التكميلي التي تفرض على الشريك الأجنبي نسبة 49 كمساهمة في رأس المال مع شريك وطني بنسبة 51 .

¹ لغراف سامية: الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 39 .

ثالثا: الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر:

يعتبر الإطار المؤسسي للاستثمار بمثابة المفاعل الرئيسي لقوانين الاستثمار التي تصدرها الحكومة لغرض تشجيع وجذب وحفز المستثمر على القدوم إذ تعتبر مؤسساته متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإشراف عليه، وكذا تقديم خدمات ما بعد الاستثمار بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل وإزالة الصعوبات التي قد تصادف المستثمرين ولغرض ذلك قامت الجزائر بإنشاء أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار تجمع بين¹:

1/ المجلس الوطني للاستثمار "CNI":

تأسس هذا المجلس في عام 2001 كما رأينا سابق ونشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، حيث يقوم المجلس بالمهام التالية²:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه.
- يدرس كل اقتراح يرتبط بمنح مزايا جديدة، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يقترح مواعيد التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها.
- يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- يدرس ويوافق على مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الاستثمارات بالشراكة.

2/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI".

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار "ANDI" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 وهي مؤسسة ذات طابع إداري عمومي تتمتع بالاستقلالية المعنوية والمالية وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وتتولى الوكالة تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمارات،

¹ كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 242

² المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (06 - 355) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق، بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص 12.

المهام الآتية¹:

- مهمة إعلامية وتتمثل في:
- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الأعمال بالتعرف التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار بما في ذلك تلك التي تكتسي طابعا قطاعيا وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية أو مصادر المعلومات الأنسب الضرورية لتحضير مشاريعهم.
- وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية والجهوية وطاقاتها.
- وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين من خلال كل دعائم الاتصال عند الاقتضاء باللجوء إلى الخبرة.
- ضمان خدمة النشر حول المعطيات المذكورة أعلاه.
- قصد تسهيل عملية انشاء المشاريع الاستثمارية فقد تم إنشاء الشباك الوحيد (GU) غير المركزي.
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات وممارسة النشاطات والمساهمة عن طريق الاقتراحات التي تعرضها سنويا على السلطة الوصية، في تخفيف وتبسيط الإجراءات والشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- بعنوان ترقية الاستثمار:
- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.

¹ لأمانة العامة للحكومة: قانون الاستثمار 2007، مرجع سابق، ص 5 .

- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال.
- تنظيم لقاءات وملتقيات وأياما دراسية ومنتديات وتظاهرات أخرى ذات الصلة بمهامها.
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.
- استغلال في إطار مشروعها، كل الدراسات والمعلومات المتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى.
- **بعنوان مهمة المساعدة:**
- تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتطفل بهم.
- وضع خدمة الاستثمارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجة عند الاقتضاء.
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.
- تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين غير المقيمين والقيام بحسابهم، على مستوى الشباك الوحيد، بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشروعهم.
- **بعنوان المساهمة في تسير العقار الاقتصادي:**
- إعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية.
- ضمان تسير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار طبقا للمادة 26 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- تجميع كل المعلومات المفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.
- تمثيل الوكالة على مستوى الأجهزة المتداولة للهيئات المحلية المكلفة بتسيير العقار الاقتصادي.
- **بعنوان تسير الامتيازات:**
- تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار.
- التفاوض حول الامتيازات الممنوحة للمشاريع. تحت إشراف السلطة الوصية.
- إصدار القرار المتعلق بالامتيازات وإعداد برنامج التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للاستفادة من نظام الحوافز.
- إلغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للامتيازات.

- ضمان تسيير كل التعديلات التي يمكن أن تدخل على قرارات الوكالة وقوائم النشاطات غير المؤهلة للاستفادة من النظام المذكور.
- استلام تصريحات التحويل وتنازلات عن الاستثمارات، طبقا للشروط المحددة والتنظيم المعمول به.
- بعنوان مهمة المتابعة:
- تطوير مهمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين غير المقيمين المستقرين.
- ضمان خدمة إحصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة ويمدى تقدم إنجازها.
- جمع المعلومات حول مدى تقدم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة، وبهذا الصدد، يتعين على المستثمرين أن يقدموا، بمناسبة الإيداع السنوي للحصيلة لدى مصالح الضرائب.
- التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات.

3/ الشباك الوحيد: (GU) guichet unique

- الشباك الوحيد الغير مركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل من وقت إلى آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي¹:
- تأسيس وتسجيل الشركات.
 - الموافقات والتراخيص بما في ذلك اصدار تراخيص البناء.
 - المزايا المتعلقة بالاستثمار.

على هذا النحو فهو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع، وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة، كذلك يتمثل دور الشباك الوحيد في تسهيل الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض، ممثلو الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار المكونة له والمكلفة بإصدارات مباشرة على مستواها،

وكل الوثائق المطلوبة، وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين تم إدخال تعديلات جديدة لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

ويلاحظ من خلال قوانين الاستثمار والحوافز والامتيازات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وكذا الهيئات المكلفة بتطوير وترقية الاستثمار أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة من أجل تهيئة المناخ الاستثماري وجلب رأس المال الأجنبي، لكن هل نجح المشرع وكل الأطراف المعنية بالاستثمار في اقناع المستثمر الأجنبي بالقدوم؟ وهذا ما سنتعرف عليه في وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

المطلب الثاني: وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

1/ تطور مؤشر الحرية الاقتصادية:

جدول رقم (49): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2006 حتى 2015

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرتبة	102	102	95	106	104	132	140	145	146	157
القيمة	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	2.4	51	49.6	50.8	48.9
المتوسط العالمي	59.9	60.1	60.2	59.5	59.4	59.7	59.5	59.6	60.3	60.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد معهد هيرتاج فونديشن: www.heritage.org

ويلاحظ من الجدول تدني مستوى الحرية الاقتصادية في الجزائر إذ يتراجع ترتيبها من سنة إلى أخرى وابتعادها على المتوسط العالمي، إذ لم تتخطاه على مدار عشر سنوات وحتى السنوات الماضية من 1995 حتى 2005¹، ووصلت الحرية الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها في سنوات 2013 و2014 و2015 إذ قدرت بـ 157 من أصل 178 وهي ذيل الترتيب بل تعتبر بلد غير حر اقتصادياً على الإطلاق وذلك نظراً لمجموع المكونات الفرعية للمؤشر والتي يوضحها الجدول الآتي بقيمها.

¹ www.heritage.org consulté le 05/08/2014

جدول رقم(50):وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في لسنة 2015

المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية	القيمة	الرتبة	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	66.6	85	64.1
حرية التجارة	60.8	164	75.4
الحرية الجبائية	80.0	82	77.4
الإنفاق الحكومي	38.7	154	61.7
الحرية النقدية	71.2	140	75.0
حرية الاستثمار	25.0	158	54.8
الحرية المالية	30	131	48.5
حرية الملكية	30	94	42.2
الحرية من الفساد	36.0	95	41.9
حرية العمل	50.5	138	61.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد ميرتاج فونديشن. www.heritage.com

وقد تراجعت الحرية الاقتصادية في الجزائر ب 1.9 نقطة مقارنة بسنة 2014، 50.8 من أصل نقطة 100.

وأرجع المؤشر سبب الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار إلى إدارة الإنفاق العمومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، وأضاف المصدر ذاته أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية واصفاً إياه بالمكبوت كما أشار التقرير أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرتها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، ما أدى حسب المصدر إلى عرقلة تطور القطاع الخاص، وعلى صعيد المؤشر الفرعي حقوق الملكية، سجلت الجزائر 30 نقطة، فيما سجلت 36 نقطة في مؤشر التحرر من الفساد، ويتوقع التقرير إدخال تحسينات في النظام القضائي بشكل عام، الذي وصفه بغير شفاف، بسبب المستويات العالية للفساد في قطاع الأعمال والقطاعات العامة. ولا تزال معظم العقارات في يد الحكومة. وفقا لمعيار حجم الحكومة، الذي يعني السماح للحكومة بأدنى درجات التدخل في الحريات الاقتصادية، سجلت الجزائر في المؤشر الفرعي، الإنفاق الحكومي 38.7 نقطة وهو ما يجعلها

متأخرة في ترتيبه، فيما سجلت 80 نقطة في مؤشر الحرية المالية. من جهة أخرى جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة لحرية ممارسة أنشطة الأعمال إذ سجلت 66.6 نقطة، كذلك بالنسبة لحرية العمل 50.5 نقطة، أما في حرية النقد فسجلت 71.2، وتقول المؤسسة أنه على رغم من بعض التحسينات التي أدرجت لتعزيز بيئة الأعمال لا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنوع الاقتصادي قائمة كما لا تزال سوق العمل جامدة، ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع جداً، وسجلت الجزائر في مؤشر حرية التجارة 60.8 نقطة و 25 نقطة في مؤشر حرية الاستثمار، و 30 نقطة في مؤشر الحرية المالية¹.

فمن خلال التقارير السابقة حتى آخر تقرير للحرية الاقتصادية والذي يشمل 178 دولة تعتبر الجزائر من الدول المكبوتة اقتصاديا وحريةتها ضعيفة جدا وتحتاج إلى مزيد التحسينات والإصلاحات وخصوصاً حرية الاستثمار والتي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي باستثناء 2002 و 2003 و 2004 التي شهدت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار تحسناً وكانت قيمة المؤشر (70 نقطة/14) و (13/70)، واعتبرت كدولة عالية الحرية في الاستثمار، ثم بدأت قيمة المؤشر الفرعي في الانخفاض. والجدول الموالي يبين حرية الاستثمار في الجزائر من سنة 2006 حتى سنة 2015.

جدول رقم (51): تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في الجزائر 2006-2015

السنوات	قيمة المؤشر الفرعي - حرية الاستثمار -	الرتبة عالميا	المتوسط العالمي
2006	50	49	50.8
2007	50	52	49.6
2008	40	97	50.3
2009	50	64	48.8
2010	45	100	49
2011	20	152	50.2
2012	20	155	50.7
2013	20	156	51.7
2014	45	125	54.9
2015	25	158	54.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد هيريتاج فونديشن: www.heritage.org

ويتضح من الجدول أن الجزائر مطالبة بتحرير نظام الاستثمار الذي يعتبر معيقاً سواء للمستثمر

¹ الحرية الاقتصادية في الجزائر: 2015/05/05 le www.alfadjr.com consulté

المحلي والأجنبي، وهذا ما يفسر عدم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر. خاصة في السنوات الأخيرة إذ تباعد كثيرا عن المتوسط العالمي.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية:

كما رأينا أن هذا المؤشر يكتسي أهمية خاصة في تقييم مناخ الاستثمار وتنافسية الدول بصفة عامة، وكذلك يتضمن أغلب محددات الاستثمار الأجنبي المباشر النظرية إذ يعتمد في إعداداته على عدة تقارير ومؤشرات دولية، لها علاقة بمحددات ومناخ الاستثمار، وجاءت الجزائر في المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة والعاشر في المنطقة العربية، وفي ما يلي ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية لأربع سنوات.

جدول رقم (52): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2011-2015

2015-2014		2014-2013		2013-2012		2012-2011		السنوات
الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	
عالميا		عالميا		عالميا		عالميا		
79	4.08	100	3.79	110	3.72	87	3.96	مؤشر التنافسية العالمية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: منتدى الاقتصاد العالمي:

World economic forum: The global Competitiveness Report: 2011/2012, p15-2012/2013, P13- 2013/2014, P15- 2014/2015, P13.

ويلاحظ من الجدول أن الجزائر قفزت إلى الرتبة 79 بعدما كان ترتيبها 110 لسنة 2014/2013 مسجلة تحسنا بفارق 0.36 نقطة على صعيد مؤشر التنافسية العام، ولكن يلاحظ أيضا أن ترتيبها تراجع لسنة 2013/2012 بـ 23 مرتبة وهو تراجع يؤكد ضعف تنافسياتها لتلك السنة.

جدول رقم (53): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015

المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمي	النتيجة	الترتيب عالميا
المؤشر العام	4.08	79
المتطلبات الأساسية	4.64	65
معززات الكفاءة	3.34	125
عوامل الابتكار والتطور	2.91	133

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية

World economic forum: The global competitiveness report, 2014/2015, op-cit, P16.

وقد تمكنت الجزائر من تحسين تنافسياتها مقارنة بالسنة 2014/2013 إذ قفزت بـ 31 درجة بعدما كان ترتيبها في تقرير التنافسية العالمية 100 لسنة 2014/2013¹.

ويتضح من خلال الجدول أن الجزائر تعرف تحسنا في المتطلبات الأساسية، بينما تحتل مراتب أخيرة في معززات الكفاءة وعوامل الابتكار، مما يجعلها بلدا ضعيف التنافسية وهذا ما يؤثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ما يلي سوف نقوم بتحليل المؤشرات الفرعية للتنافسية والمتمثلة في ركائز هذه المؤشرات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (54): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2015

الترتيب عالميا	النتيجة	المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية.
		المتطلبات الأساسية:
101	3.41	الركيزة الأولى: المؤسسات
106	3.12	الركيزة الثانية: البنى التحتية
11	6.41	الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي
81	5.61	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الأساسي
		معززات الكفاءة:
98	3.69	الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب
136	3.48	الركيزة السادسة: كفاءة الأسواق
139	3.15	الركيزة السابعة: كفاءة أسواق العمل
137	2.72	الركيزة الثامنة: تطور السوق المالية
129	2.59	الركيزة التاسعة: الاستعداد التكنولوجي
47	4.39	الركيزة العاشرة: حجم السوق
		عوامل الابتكار والتطور:
131	3.22	الركيزة الحادية عشر: تطور أنشطة الأعمال.
128	2.60	الركيزة الثانية عشر: الابتكار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المنتدى الاقتصادي العالمي

World economic forum: the global competitiveness report, 2014/ 2015, op-cit, p18.

من خلال الجدول فإن أداء الاقتصاد الكلي (تنقيط 7/6.41) وترتيب (144/11) وأداء قطاعي الصحة والتربية (تنقيط 7/5.61) وترتيب (144/81)، هي بمثابة عوامل محفزة للاستثمار في الجزائر في المقابل فإن باقي المؤشرات تعتبر إشارة سابقة لفشل المشاريع الاستثمارية، ومناخ غير ملائم للاستثمار وغير جاذب وإذا نظرنا إلى معززات الكفاءة فإن الجزائر وعوامل الابتكار والتطور وكذلك المؤسسات

¹ World economic forum: the global competitiveness report 2014/2015, op-cit, p13.

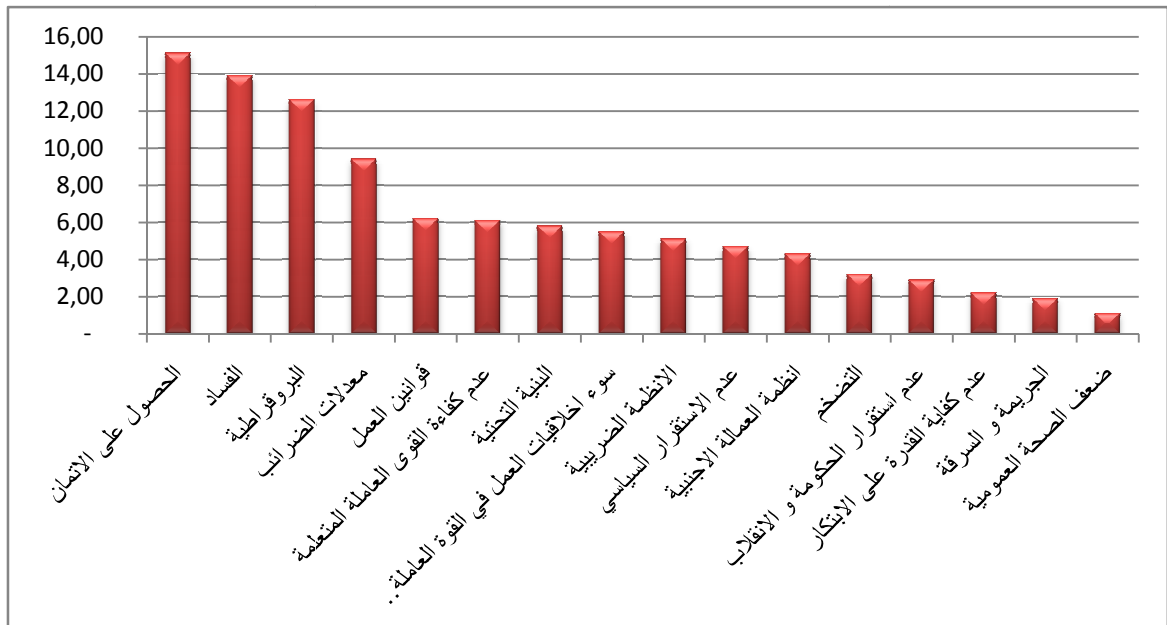
والبنى التحتية، يتبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من مواطن ضعف كثيرة.

وكانت أغلب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب في عملية سبر آراء كشف عنها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الوصول إلى التمويل البنكي والفساد وعدم بيروقراطية الإدارة، هو العوامل الرئيسة المعيقة للاستثمار في الجزائر، وتشكل أكبر الهواجس رجال العمال في مناخ الاستثمار في الجزائر. ورغم تسجيل الهيئة الدولية التي تضم أكبر وأهم الشركات الدولية وأبرز صناعات القرار على المستوى الدولي الاقتصادي تحسنا في ترتيب الجزائر، فإن العديد من المؤشرات تبقى مختلفة مقارنة بدول الجوار، وقد عدد التقرير تفاصيل المؤشرات المعتمدة، حيث صنف الجزائر في المرتبة 144 في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والرتبة 112 في مجال تحويل الأموال العمومية و120 في دفع العمولات واللجوء الى الرشوة وهو ما يجعلها من أضعف دول المنطقة وفقا لأغلب المؤشرات المعتمدة، وهو ما يؤثر سلبا على قدرة البلد على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

وفي ما يلي شكل بياني يوضح أهم إشكاليات القيام بالأعمال في الجزائر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب معبرا عنها بالنسب المئوية.

شكل رقم (22): أهم إشكاليات أداء الأعمال في الجزائر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة

2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي:

world economic forum: the global competitiveness report 2014/ 2015, op-cit, p106

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

1/ تطور مؤشر سهولة أداء الأعمال

جدول رقم (55): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	134	136	143	148	152	153	154
عدد الإصلاحات	/	4	/	1	1	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد: البنك العالمي: تقارير مؤشر سهولة أداء الأعمال:

World Bank: doing business, report 2010, p4-2012, p6 -2013, p3-2014, p3 -2015, p3.

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الجزائر للفترة يعكس مدى صعوبة القيام بالأعمال في الجزائر إذ تحتل مراكز متأخرة على طول الفترة بل هي في تراجع لتسجل المرتبة 154 عالميا ومرتبة لا تعكس إطلاقا وجود مناخ استثمار ملائم بل هو مناخ يعتبر مشط ومنفر للاستثمار، رغم قيامها بإصلاحات إلا أنها لم تنجح تحسين ترتيبها

جدول رقم (56): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015

المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأعمال	الترتيب عالميا
بدء النشاط التجاري	141
استخراج التراخيص	127
الحصول على الكهرباء	147
تسجيل الممتلكات	157
الحصول على الائتمان	171
حماية المستثمرين الأقلية	132
دفع الضرائب	176
التجارة عبر الحدود	131
تنفيذ العقود	120
تسوية حالات الإعسار	97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معطيات البنك العالمي: سهولة أداء الأعمال.

World Bank: arabic.doingbusiness.org

وبلاحظ من الجدول ان أداء الاعمال في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد وهذا ما تعكسه المراتب المتأخرة بالنسبة للمؤشرات الفرعية لأداء الأعمال.

رابعا: الفساد والمخاطر:

أما عن صعيد المخاطر فقد احتلت الجزائر المرتبة 119 من أصل 130 دولة في العالم شملها مؤشر مرونة الممارسة التجارية لسنة 2015 في العالم الذي أصدرته شركة التأمين التجاري والصناعي " إف، أم، غلوبال IF.GLOBAL" المتخصصة في مجال التأمينات واعتبرتها من ضمن أسوأ دول العالم في إدارة الأعمال، وأكثرها عرضة للمخاطر اقتصاديا وسياسيا، وقامت الشركة بتصنيف الدول بحسب 9 معايير هي الناتج الإجمالي المحلي للفرد بكل دولة والأزمات والإرهاب، ونسبة معاناة تلك الدول من نقص النفط، والتعرض للأخطار الطبيعية، وقدرتها على التحكم في نسب الفساد، وجودة البنية التحتية، وجودة الإمدادات المحلية، وأعتمد المؤشر في تصنيفه على معيار المخاطر الاقتصادية المحدقة بالاقتصاد الجزائري واحتلت فيه الجزائر المرتبة 102 على الصعيد العالمي، وهي مرتبة متأخرة مقارنة مع دول لها نفس المستوى الاقتصادي، وعلى صعيد المخاطر السياسية، لا تزال الجزائر تحتل المراتب الأخيرة، حيث صنفت في الترتيب 119 عالميا بحصولها على معدل 35.2 نقطة من أصل 100 يمنحها المؤشر للدول الأقل مواجهة لمخاطر سياسية، ولم يأت المؤشر بجديد عندما وضع الجزائر في مرتبة متأخرة في مجال محاربة الرشوة والفساد إذ جاءت في المرتبة 88 عالميا، كما تحصلت على معدل 23.5 نقطة من أصل 100 نقطة تمنح للدول الأكثر محاربة للفساد والرشوة، وعلى صعيد البنية التحتية التي توفرها الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة مع البنية التحتية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط حيث لم تتجاوز 30.2 نقطة¹، أما على صعيد الفساد، فقد احتلت الجزائر المرتبة 100 عالميا من أصل 175 يشملها مؤشر محركات الفساد وقد تحصلت الجزائر على 36 نقطة من أصل 100 تمنح للدول عالية الشفافية والخالية من الفساد.²

أما مؤشر تقويم المخاطر القطرية فقد منح الجزائر العلامتين A4 وهذا يعني أنها مصنفة في درجة مخاطر عالية بالنسبة للبلد، أما عن بيئة الأعمال فهي غير مستقرة ولها تأثير كبير على سجل السداد الذي هو أصلاً سيء³.

¹ الخضراوي زراوي، الجزائر ضمن أسوأ 20 دولة في إدارة الأعمال وأكثرها عرضة للمخاطر

www.echoroukonline.com Consulté le 06/06/2015

² www.transparency.org Consulté le 08/05/2015

³ www.coface.fr Consulté le 05/07/2015

وقامت المؤسسة "كوفاس" بتوضيح نقاط القوة ونقاط الضعف بالنسبة للجزائر والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (57): نقاط القوة والضعف للاقتصاد الجزائري حسب مؤسسة "كوفاس"

نقاط القوة	نقاط الضعف
- مستقبل واعد في الطاقات المتجددة والسياحة. - وضعية مالية مريحة احتياطي الصرف من العملة الصعبة. - رصيد مديونية منخفض جداً. - سياسات عمومية تهدف إلى التنوع الاقتصادي	- الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وسوء استعمال المداخل الريعية. - قطيعة بين السلطة والشعب. - معدل بطالة مرتفع بين أوساط الشباب. - ثقل القطاع العمومي في النشاط الاقتصادي. - العراقيل البيروقراطية، ضعف القطاع البنكي، وبيئة أعمال معقدة وغير سلسلة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤسسة كوفاس www.coface.fr

من خلال الجدول يتعين على الجزائر بذل مجهودات كبيرة من أجل إصلاح بيئة الأعمال إذ تعاني من البيروقراطية وكذلك إصلاح القطاع البنكي وتحسين مستوى سهولة أداء الأعمال.

خامسا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر، وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة من إصلاحات اقتصادية متتالية في المجال القانوني وفي الميدان الاقتصادي على من رغم التسهيلات والمزايا المتعددة والحوافز الممنوحة للمستثمرين، إلا أنه في الواقع لا زالت هناك عراقيل يواجهها المستثمرين الأجانب والمحليين منها الاقتصادية والسياسية والقانونية¹.

1/ الاستقرار السياسي:

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تتميز بدرجة خطر سياسي مرتفعة وهذا راجع للأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينات وتبعاتها، وكذلك كثرة الاضطرابات الاجتماعية المتمثلة في غليان الجبهة الاجتماعية، وكما رأينا أن عامل الاستقرار السياسي هو محدد رئيسي وهو مفتاح الاستثمارات الأجنبية

¹ سفيان غربي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2002-2011 مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص76.

المباشرة.

هذا بالإضافة إلى حالة لا استقرار حكومي، الذي تميز بتعاقب الحكومات والتعديلات الوزارية المتعددة في نفس الحكومة، ولكل وزير أسلوبه الخاص في رسم السياسات وتحديد الأولويات فكم من ملف أو دراسة أُوقِف وأُلغِي لأن وزيرا تم تعيينه حديثا وهذا ما يبعث الشك في نفوس المستثمرين الأجانب فهذه العوامل تعكس للمستثمرين الأجانب صورة منظومة سياسية غير مستقرة.

2/عائق التمويل:

يعتبر التمويل في الجزائر من بين العوائق الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى للاستثمار المحلي فصورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قائمة، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة، ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أجراه البنك العالمي، تبين أن أقل من 30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت الحصول على 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن الباقي فمصدره التمويل ذاتي ويعكس صعوبة الحصول على التمويل لما تتميز به البنوك الجزائرية بخصائص تتمثل في ما يلي من¹:

- ✓ نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.
- ✓ ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة المدفوعات.
- ✓ مركزية القرارات وبطأها حال منح القرض.
- ✓ عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض.
- ✓ رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ✓ بطء إجراءات تحويل الأرباح إلى الخارج.

3/ مشكلة العقار الصناعي:

يعد العقار الصناعي من أكبر الهواجس لدى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، فأكثر من 40% من المؤسسات المحلية تبحث عن أراضي صناعية لإقامة مشاريعها الصناعية، إضافة إلى مشكل آخر يتمثل

¹ قويدري محمد: تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 205.

في عدم توزيع واضح للاختصاصات، مما أدى إلى وجود تداخل في الصلاحيات، مصادر القرار، وبالتالي تعدد الإجراءات والنصوص القانونية، وغياب المصادقية الحقيقية لقرار المنح، حيث تشتت بين العديد من الهيئات المكلفة بمتابعة الاستثمار¹.

4/العراقيل التنظيمية والقانونية:

تكمن العراقيل التنظيمية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات، وعليه يصعب اتخاذ القرار بشأن الاستثمار، نتيجة تشتت المستثمرين، وهذا قد يؤدي إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع مثلما حدث مع قاعدة 49/51² و اختلاف هذه الاجتهادات من مسؤول إلى آخر يخل بعدالة التشريع، بالإضافة إلى عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها، وهذا يفتح المجال للمفارقة في التطبيق.

إن السياسة العامة للاستثمار في الجزائر تتميز بتعدد الرقابة القبلية والتراخيص المسبقة، وهو سلوك مناوئ للبرالية، ويعارض التوجه الليبرالي الذي تبنته السلطات العمومية، هذا السلوك المحافظ يضر بالاستثمار ويحد منه.

ثقل وجمود إجراءات تجسيد الاستثمار فإن المستثمر عليه أن يتخطى العديد من المراحل قبل حصول الترخيص بإقامة مصنع وتجسيد استثماره، يضاف إليه فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين الشركة تمتد إلى سنوات للوصول إلى تجسيد المشروع بصفة نهائية، وهذا يعتبر عائقا كبيرا أمام المستثمرين الأجانب، في حين هناك دولا يتطلب فيها تجسيد الاستثمار إلا عدة أشهر³.

¹ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 20...، ص 75.

أنظر كذلك: 1- محمد حجازي: إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، ص 323.

2- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل: أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007، جامعة، المركز الجامعي ورقلة، ص 66.

² KPMG: Guide d'investir en Algérie édition 2015, p 52.

³ دهماني يونس: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية للواقع والآفاق - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 216.

5/عوائق أخرى:

يضاف إلى العوائق السابقة الذكر جملة من العوائق الأخرى تقف أمام المستثمرين الأجانب وتمثل

في:

✓ ضعف البنية التحتية.

✓ درجات فساد عالية، وخاصة تفشي ظاهرة الرشوة.

✓ ارتباط الاقتصاد بالريع البترولي.

✓ بيروقراطية معيقة ومشبطة.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في مصر

تعتبر مصر من البلدان التي عرفت الانفتاح الاقتصادي وانتهاجها لاقتصاد السوق قبل نظيراتها من الدول العربية، وقد انتهجت كغيرها من الدول سياسية التنافس على الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق سن العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتضمنت هذه القوانين العديد من الحوافز والمزايا.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي:

أولاً: الإطار القانوني:

لقد كان للقانون رقم 65 لسنة 1971 الفضل في بداية تشجيع رأس المال الأجنبي على دخول البلاد، ثم جاء قانون 43 لسنة 1974 بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي في المناطق الحرة والتعديلات التي أدخلت عليه بموجب قانون رقم 32 لسنة 1977 البداية الحقيقية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمباشر منه بصفة خاصة، ثم صدر قانون رقم 59 لعام 1979، والخاص بالاستثمار في المدن والمجمعات العمرانية حيث ألغى التمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في هذه المناطق، مع تبسيط إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار وبدء النشاطات وإتمامها¹.

1/ ضمانات الاستثمار:

أ/ الضمانات القانونية:

لقد أولى المشرع المصري عناية خاصة برأس المال الأجنبي وذلك من خلال توفير ضمانات له لمزاولة نشاطه في مصر وجاء ذلك في العديد من القوانين والمتمثلة في ما يلي:

- قانون رقم 8 لسنة 1997:

وقد تضمن هذا القانون الضمانات الآتية²:

- لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت، أو مصادرتها.
- لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو الحجر على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها.

¹ معهد التخطيط القومي: رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي، الجزء الأول، خلفية أساسية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 149، 2002، ص 160 - 163.

² قانون رقم 8 لسنة 1998، الجريدة الرسمية - العدد 19 (مكرر) 11 ماي سنة 1997، ضمان وحوافز الاستثمار، جمهورية مصر العربية .

- لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها.
- لا يجوز لأية جهة إدارية إلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة أو المنشأة، كلها أو بعضها، إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.
- يكون للشركات أو المنشآت الحق في التملك لأراضي البناء والعقارات المبنية لمباشرة نشاطها والتوسع فيه، أيا كانت جنسية الشركاء أو مجال إقامتهم أو نسب مشاركتهم.
- مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد للشركات والمنشآت يمكن للشركات أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع الغيار، ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها، وذلك دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين، كما يكون للشركات والمنشآت أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين.
- ويبدو من خلال مواد هذا القانون أن مصر أعطت ضمانات مطمئنة للمستثمر الأجنبي، كما أنه في حالة وجود نزاع فإنه للمستثمر الحق في اختيار الطريقة التي يراها مناسبة له لتسوية المنازعات التي قد تطرأ بينه وبين الطرف المصري ومن بين هذه الطرق¹:
- الطريق المتفق عليها بينه وبين الحكومة المصرية.
- الطريقة المشار إليها في اتفاقية تشجيع الاستثمار بين دولته والحكومة المصرية، إذا وجدت مثل هذه الاتفاقية.
- من خلال المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
- عن طريق المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة.
- ويبدو أن مصر قد غطت كل الجوانب المتعلقة بضمان الاستثمار ووسائل تسوية المنازعات فنجد منها المحلي عن طريق القانون المصري ومنها الدولي بانضمامها إلى مختلف الهيئات الدولية المتخصصة في تسوية منازعات الاستثمار.

ب/ حوافز الاستثمار:

تشجيعا منها للاستثمار الأجنبي منحت مصر العديد من الحوافز لرأس المال الأجنبي وتتمثل هذه الحوافز

¹ كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، الجزائر، مرجع سابق، ص212.

فيما يلي¹:

- تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناع، أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال، أرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط.
- تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي، أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال، أرباح الشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم، وكذا أنصبة الشركاء فيها، يستوي في ذلك أن تكون المنشأة خارج هذا الوادي أو منقولة منه، وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط.
- تستكمل الشركات والمشروعات والمنشآت العمومية من الصندوق الاجتماعي للتنمية القائمة في تاريخ العمل، بهذا القانون والتي تزاوّل نشاطها في المجالات المشار إليها في المادة 1 من هذا القانون، مدد الإعفاء النصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته في ذلك التاريخ.
- تعفى من ضريبة الدمغة ومن التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.
- يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي المصري للافتراض والخصم عن سنة المحاسبة، وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة وأن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.
- تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وأن تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.
- إعفاءات جمركية بفئة موحدة مقدارها 5 % من القيمة وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.
- تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو تغيير الشكل القانوني.

¹ قانون رقم 8 لسنة 1998، الجريدة الرسمية - العدد 19 (مكرر) 11 ماي 1997 قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مرجع سابق.

كما منحت الحكومة المصرية حوافز أخرى تتعلق بالمنشآت والشركات المقامة في المناطق الحرة ومن أهم تلك الحوافز¹:

إعفاء البضائع التي تستوردها أو تصدرها مشروعات المناطق الحرة من قواعد الاستيراد والتصدير أو الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات وعدم الخضوع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم والضرائب، وتعفى أيضا من هذه الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق الحرة

رغم كل ما جاء به قانون 8 لعام 1997 من حوافز وضمانات إلا أنه أدخلت عليه تعديلات وذلك من أجل منح المزيد من الحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي وكذلك لإزالة العقبات أمام المستثمرين وخلق مناخ استثمار ملائم.

-قانون رقم 83 / 2002:

هو قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ويسعى هذا القانون إلى منح الاستقلالية بقدر كبير وكذلك التحرر من البيروقراطية، وتتولى إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية من خلال مجلس إدارتها المنطقة الاقتصادية الخاصة².

و تضمن هذا القانون الحوافز التالية³:

- ✓ تعفى من جميع الضرائب الرسوم وعوائد السندات وعوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للهيئة أو لشركة التنمية الرئيسية أو للشركات والمنشآت والفروع المرخص لها بالعمل في المنطقة.
- ✓ تعفى من الضرائب والرسوم الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني
- ✓ لا تسري على المنطقة قوانين ضرائب المبيعات ورسوم الدمغة ورسوم التنمية لموارد الدولة، كما لا يسري عليها نوع آخر من الرسوم أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ الإعفاء التام من جميع الضرائب والرسوم استيراد المواد الأولية وكل مستلزمات الإنتاج التي تستجوبها الشركات والمنشآت داخل المنطقة وحتى لفروع الشركات خارج المنطقة وكذلك تعفى جميع المركبات بكافة أنواعها من الضرائب والرسوم والمخصصة لنشاط انتاجي سلعى أو خدمي.
- ✓ تعتبر الشركات العاملة في المنطقة ليست موضوع للتأميم.

¹ فريد أحمد قبيلان: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 239.

² قانون رقم 83 لسنة 2002، الجريدة الرسمية - العدد 22 مكرر، 5 جوان 2002، ص 4، جمهورية مصر العربية.

³ قانون 83 لسنة 2002:، مرجع سابق ص 17 - 19

و نلاحظ أن هذا ضمانا للشركات العاملة في المنطقة وفروعها داخلها.

-قانون 13/2004:

وهو قانون جاء بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8/1997 وقد أضاف هذا القانون باب أسماه باب " تسيير إجراءات الاستثمار " وأهم ما ميز هذا القانون هو أن تمنح الهيئة المكلفة بالاستثمار أو أحد فروعها ترخيصا مؤقتا لإقامة المشروع فور التقدم بطلبه وتتولى الجهة التي تلقت الطلب موافاته بوثائق موافقات وتراخيص الجهات المختصة ويستمر بالعمل بالترخيص المؤقت لحين إصدار الترخيص النهائي، ولا يجوز التعرض للمستثمر أو إيقاف مباشرته لنشاطه أو الامتناع عن منحه التسهيلات والموافقات اللازمة له، وذلك بسبب تأخر إصدار الترخيص النهائي¹.

- قانون رقم 94 / 2005

وجاء مع هذا القانون الجديد للضريبة على الدخل والذي أدخل تعديلات جوهرية على القواعد السابقة لضريبة الدخل في مصر، حيث خفض الضرائب على الأشخاص والشركات بنسبة 50% ليصل الحد الأقصى إلى 20%².

-قانون 19 / 2007:

كذلك جاء هذا القانون ليعدل بعض أحكام ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 7/1997 والجديد الذي أتى به هذا القانون هو إنشاء " مناطق استثمار " في مختلف المجالات على غرار المناطق الحرة لكن لا تتمتع هذه المناطق بأية إعفاءات ضريبية³.

إلى جانب تركيز مصر على تقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي فإنها أيضا انضمت إلى مختلف الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف وكذلك تعتبر مصر عضو في منظمة التجارة العالمية منذ جوان 1995⁴.

ثانيا: الإطار التنظيمي للاستثمار في مصر:

يتكون الإطار المؤسسي أو التنظيمي الذي يشرف على تسيير الاستثمار في مصر من الهيئات الآتية:

¹ قانون رقم 13 لسنة 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 9 لسنة 1997 وسوق رأس المال الصادر بالقانون 95 / 1992، الباب الرابع المادة 54، جمهورية مصر العربية.

² الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: قوانين الأعمال 2015/04/11 Consulté le www.gafi.gov.eg

³ قانون 19/2007 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضمان وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8/1997، الجريدة الرسمية العدد 19 (مكرر) 16 ماي 2007، جمهورية مصر العربية.

⁴ كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: مرجع سابق، ص 273 – 274.

1/ وزارة الاستثمار:

أنشئت وزارة الاستثمار في مصر سنة 2004 وكان الهدف منها رسم السياسة الاستثمارية للدولة وكذلك تضطلع بمهمة تسهيل وإزالة المعوقات التي تقف أمام الاستثمار وكذلك من المهام الأخرى أنها تسهر على التطبيق الفعلي للقوانين الاستثمار في مصر والأنظمة واللوائح الخاصة بالاستثمار وذلك من أجل جلب المستثمرين الأجانب وكذلك اجتهداها في تطوير الإطار التشريعي والقانوني الحاكم لمناخ¹.

2/ الهيئة العامة للاستثمار:

يعود تاريخ إنشاءها إلى عام 1971 وقد شهدت الهيئة العامة العديد من التطوير في مجال تسهيل وتشجيع الاستثمار حيث تمثل الهيئة مجمع لخدمات الاستثمار في مصر يهدف إلى تبسيط وتسيير إجراءات الاستثمار وبدء النشاط والترويج للفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة وتوفير الخدمات للمستثمرين الحاليين والمرقبين، كما تعتبر الهيئة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكام قوانين الاستثمار²

وحدد لها قانون الاستثمار رقم 8/1997 اختصاصات تتمثل في جمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها، ونشرها بكافة وسائل النشر بصفة منتظمة من خلال فروعها في الداخل، وموقعها على شبكة المعلومات ومكاتبها بالخارج، وتلتزم جميع أجهزة الدولة بإمداد الهيئة بهذه البيانات والمعلومات وما يتم من تحديث فيها، وكذلك بالخرائط المتعلقة بالبرامج والخطط والإمكانات المتاحة للاستثمار، وتصدر الهيئة في أول ماي من كل عام نشرة إرشادية بالمشروعات التي تدعو فيها المستثمرين لإنشائها في ضوء الدراسات الأولية التي تثبت جدواها، وتتخذ الهيئة الوسائل الكفيلة بإتاحة هذه النشرات والدراسات لمن يرغب من المستثمرين وعلى الهيئة كذلك أن تصدر نشرات ربع سنوية عن تدفقات الاستثمار، والضمانات والحوافز والخدمات التي تقدم للمستثمرين، وتلتزم الهيئة وفروعها نيابة عن المستثمر، بإنهاء كافة الإجراءات وموافاة جهات الاختصاص بالبيانات وصور المستندات المطلوبة من المستثمر³.

وهذا بصدور قرار مجلس الوزراء رقم 1890 لسنة 2004 تم العمل بنظام الشباك الوحيد لأول مرة في مصر.

¹ كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: مرجع سابق المرجع نفسه، ص 275

² كريمة فرحي: المرجع نفسه، ص 275.

³ قانون رقم 8 لسنة 1997: بإصدار ضمانات وحوافز الاستثمار، مرجع سابق.

المطلب الثاني: وضع مصر في بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار..

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

1/تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر:

جدول رقم (58): تطور ترتيب مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2006-2015

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرتبة	53.2	54.4	58.5	57.9	59	59.1	57.9	54.8	52.9	55.2
القيمة	120	113	85	97	94	96	99	125	135	124
المتوسط	59.9	60.1	60.2	59.5	59.4	59.7	59.5	59.6	60.3	60.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد هيرتاج فاونديشن www.heritage.org

تعتبر مصر من بين البلدان العربية التي تتميز باقتصاد حر مقارنة ببعض الدول العربية، ومن خلال الجدول نلاحظ أن مصر تبتعد عن المتوسط العالمي للحرية الاقتصادية. لكن إذا نظرنا إلى قيمة المؤشر نرى أنها من البلدان معتدلة الحرية، وقد شهدت قيمة المؤشر تراجعاً من سنة 2012 واستمر التراجع حتى سنة 2015 وفيما يلي سوف نسلط الضوء على مؤشر 2015 ومكوناته الفرعية لمعرفة بالتحديد مستويات الحرية في المؤشرات الفرعية.

2/تحليل الحرية الاقتصادية في مصر لسنة 2015.

جدول رقم (59): وضع مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في مصر لسنة 2015

المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية	القيمة	الرتبة	المتوسط العالمي
حرية الأعمال	64.4	89	64.1
حرية التجارة	70	133	75.4
حرية الجباية	85.5	45	77.4
الإنفاق الحكومي	68.0	91	61.7
حرية الاستثمار	50.0	109	54.8
الحرية المالية	40	106	48.5
حرية الملكية	20	138	42.2
الحرية من الفساد	32	116	41.9
حرية العمل	53.6	123	61.3
الحرية النقدية	67.4	164	75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد هيرتاج فاونديشن www.heritage.com

ويمكن ضعف الحرية الاقتصادية في مصر في حرية الملكية إذ تعتبر الملكية غير حرة تماما ومقيدة إذ قدرت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بها بـ 20 نقطة مبتعدة عن المتوسط العالمي بـ 22.2 نقطة وهذا ما يتطلب عملية إصلاح لنظام حرية الملكية في مصر ثم تليها قيمة المؤشر الفرعي الخاص بالحرية المالية و قدرت قيمة المؤشر الفرعي 40 نقطة، ويعاني أيضا الاقتصاد المصري من الفساد فهو غير حر تماما ويسوده الفساد في شتى القطاعات، مما يعيق أداء الأعمال والمغامرة بالاستثمار وهذا ما يؤثر سلبا على أداء الاقتصاد المصري، ويلاحظ أن حرية الاستثمار أحسن من الجزائر، إذ قدرت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بها بـ 50 نقطة بفارق 4.8 عن المتوسط العالمي، إذن ماذا عن حرية الاستثمار لعشر سنوات؟

جدول رقم(60):تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في مصر للفترة 2006-2015

السنوات	قيمة المؤشر الفرعي حرية الاستثمار	الرتبة عالميا	المتوسط العالمي
2006	50	49	50.8
2007	50	52	49.6
2008	50	62	50.3
2009	50	64	48.8
2010	50	84	49
2011	65	50	50.2
2012	65	50	50.7
2013	50	100	51.7
2014	45.0	125	54.9
2015	50	109	54.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد هيرتاج فونديشن: www.heritage.org

شهد مؤشر حرية الاستثمار في مصر نوع من الاستقرار على مدار عشر سنوات وتوافق مع المتوسط العالمي وتعتبر حرية الاستثمار في مصر معتدلة ولم تتخطى هذه العتبة إلا في سنة 2011 و 2012، إذ قدرت قيمة المؤشر (50/65) و (50/65) على التوالي لتدني قيمة هذه الحرية في سنة 2014، وعلى العموم تعتبر حرية الاستثمار في مصر معتدلة لكنها تحتاج إلى تحسين من أجل فتح مجال الاستثمار وإدخال تحسينات على نظامه.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية :

يعتبر الاقتصاد المصري غير تنافسي بالنظر إلى ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي إذ احتلت الرتبة 119 من أصل 144 دولة وبنقطة 3.60 لسنة 2015، ويلاحظ أن الاقتصاد المصري في تراجع في مجال التنافسية العالمية والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (61): تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2011-2015

السنوات		2012-2011		2013-2012		2014-2013		2015-2014	
النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب	النقطة	الترتيب
عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا	عالميا
3.9	94	3.7	107	3.6	118	3.6	119		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي: تقارير مؤشر التنافسية العالمية:

World economic forum: The global competitiveness report:2011-2012, p15, 2012-2013, p12 , 2013-2014, p15 ,2014-2015, p13.

تراجعت مصر بـ 25 مرتبة بالمقارنة مع سنة 2011-2012، وفيما يلي ترتيب مصر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015.

جدول رقم (62): وضع مصرفي المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية	النقطة	الترتيب عالميا
المؤشر العام	3.60	119
المتطلبات الأساسية	3.73	121
معززات الكفاءة	3.58	106
عوامل الابتكار والتطور	3.18	113

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي:

World economic forum:The global competitiveness report 2014-2015, op-cit, p 16.

ويلاحظ من الجدول ضعف مصر في المتطلبات الأساسية إذ احتلت الرتبة 121، بينما في معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور فقد احتلت الرتبة 106 و113 وهي أحسن نسبيا في هذين المؤشرين مقارنة بالمتطلبات الأساسية، فتنافسية مصر ضعيفة بل غير تنافسية تماما، وفي ما يلي نحلل التنافسية في مصر بركائزها المكونة للمؤشرات الفرعية وهذا في آخر تقرير للتنافسية العالمية للوقوف على نقاط القوة والضعف في تنافسية الاقتصاد المصري.

جدول رقم (63): وضع مصر في المؤشرات الفرعية بركاتها لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015

الترتيب عالميا	النقطة	المؤشرات الفرعية بركاتها لمؤشر التنافسية العالمية
المتطلبات الأساسية		
100	3.41	الركيزة الأولى: المؤسسات
100	3.20	الركيزة الثانية: البنى التحتية
141	2.96	الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي
97	5.37	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الأساسي
معززات الكفاءة		
111	3.27	الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب
118	3.95	الركيزة السادسة: كفاءة الأسواق السلع
140	3.80	الركيزة السابعة: كفاءة أسواق العمل.
125	3.19	الركيزة الثامنة: تطور السوق المالية.
95	3.21	الركيزة التاسعة: الاستعداد التكنولوجي.
29	4.78	الركيزة العاشرة: حجم السوق.
عوامل الابتكار والتطور		
95	3.95	الركيزة الحادية عشر: تطور أنشطة الأعمال.
124	2.65	الركيزة الثانية عشر: الابتكار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي:

World economic forum: The global competitiveness report 2014/2015, op-cit. p 172.

ونلاحظ من خلال الجدول ضعف مصر في مجال استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعتبر محددًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يجعل المستثمرين الأجانب يعزفون عن استثمار أموالهم، أما بالنسبة للبنية التحتية، فإن مصر لا زالت بعيدة بالنظر إلى النقطة المسجلة في هذا المجال وكما نعلم أن البنية الأساسية من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات التي تبقى ضعيفة وغير تنافسية، وإذا انتقلنا إلى مكونات الركيزة الأساسية نجد أن مصر مناخها غير جذاب إطلاقًا بالنظر للنقاط المحصل عليها والتي تخص مكونات الركيزة فمثلا تحصلت مصر على الرتبة 143، بنقطة مقدار 2.4 في مؤشر

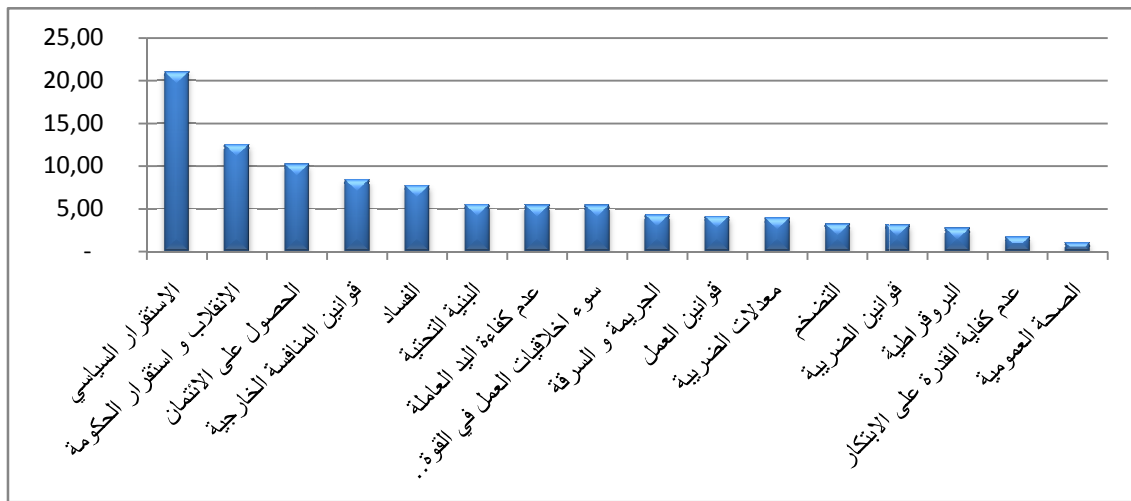
تكلفة الأعمال بسبب الإرهاب وهي تقريبا في ذيل الترتيب العالمي.¹

تقريبا نفس الترتيب في العنف والجريمة المنظمة (137/2.5) و(127/3.5)، وهذه عوامل طاردة لرأس المال الأجنبي، إن ما تميز به مصر من أوضاع سياسية واجتماعية جعل منها بلداً غير مستقر سياسيا واجتماعيا وهذا لا يشجع على الاستثمار فيها بل يعتبر مناخ الاستثمار في مصر طاردا للاستثمار، ويعتبر حجم السوق ذا أهمية إذ احتلت مصر فيه الرتبة 29 عالميا وهذا يعتبر أمرا إيجابيا للتنافسية الاقتصاد المصري ولكنه يتوقف على عوامل أخرى.

و فيما يلي شكل بياني يوضح أهم إشكاليات القيام بالأعمال حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين معبرا عنها بنسبة مئوية:

شكل رقم(23): أهم إشكاليات القيام بالأعمال في مصر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب

لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية 2015

World economic forum: the global competitiveness report 2014/2015, op-cit, p172.

ويلاحظ من الشكل أن أكبر عائق بالنسبة للمستثمرين هو عدم استقرار سياسات الاقتصاد الكلي 21% يليها عدم استقرار الحكومة 12.5% وهو يدخل ضمن محددات السياسية الاقتصادية الكلية التي تعتبر من أهم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إذ يرتفع فيها خطر البلد ونسبة 10.2 الحصول على التمويل. أما على مستوى البنية التحتية فمصر تحتاج إلى مجهودات لتحسين عرض البنى التحتية، والتي كما رأينا أنها محدد اقتصادي محوري في اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب وبأبي الفساد بنسبة

¹ World economic forum: competitiveness the global report 2014/2015 op-cit. p 177.

5.5 % وهي نسبة معتبرة وتجعل من مناخ الاستثمار غير محفز وغير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: مؤشر أداء الأعمال.

1/ تطور مؤشر أداء الأعمال

جدول رقم(64): تطور ترتيب مصر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب عالميا	116	106	108	110	109	128	111
عدد الإصلاحات	/	4	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك العالمي: تقارير مؤشر سهولة أداء الأعمال:

World Bank: doing business report, 2010, p4, 2012, p6, 2013, p3, 2014, p3, 2015, p3.

لا تختلف مصر عن الجزائر كثيرا بل أن ترتيبها في مؤشر أداء الأعمال على طول الفترة، لا يعكس تلك البيئة التي تمارس فيها الأعمال بسهولة رغم التحسن الطفيف في ترتيبها إلا أنها تبقى بعيدة عن مصاف الدول، التي تتميز ببنائها بالسهولة والمرونة في أداء الأعمال، وقد قامت بأربع إصلاحات على طول الفترة (2009-2015)، لينتهي ترتيبها 111 في سنة 2015.

جدول رقم (65): وضع مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015

المؤشرات الفرعية	الترتيب عالميا
بدء النشاط التجاري.	73
استخراج تراخيص البناء	142
الحصول على الكهرباء	106
تسجيل الممتلكات	84
الحصول على الائتمان	71
حماية المستثمرين الأقلية	135
دفع الضرائب	149
التجارة عبر الحدود	99
تنفيذ العقود.	152
تسوية حالات الإعسار	126

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات البنك العالمي: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

World Bank: arabic.doingbusiness.org

ويلاحظ من الجدول أن أداء الأعمال في مصر يعتبر يمتاز بصعوبة عالية نظرا للعراقيل التي تواجه المستثمر في إنشاء مشروعه، إذ تحتل مصر المرتبة 142 عالميا في استخراج التراخيص، وكما هو معلوم أن أول

خطوات إنشاء مشروع يتوقف على استخراج التراخيص.

رابعاً: المخاطر والفساد:

تعتبر مصر دولة عالية المخاطر بالنظر إلى الأحداث السياسية التي مرت بها، والمتمثلة فيم اصطلاح عليه "بالربيع العربي" كذلك وقد حصلت مصر على الدرجة C و B في مؤشر كوفاس لسنة 2015، وهذا يعني أن البيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة ولها تأثير كبير على سجل السداد السيئ أصلاً، والدرجة C وتعني أن البيئة شديدة التقلب في مصر ستؤدي إلى تدهور أكبر سجل السداد السيئ أصلاً، والجدول الموالي يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف للاقتصاد المصري.

جدول رقم (66) نقاط القوة و الضعف للاقتصاد المصري حسب مؤسسة "كوفاس"

نقاط القوة	نقاط الضعف
- إمكانات سياحية معتبرة - مديونية خارجية مقبولة ويمكن التحكم فيها - دعم سياسي ومالي من طرف دول الخليج العربي والبلدان الغربية	- نسبة فقر مرتفعة ومعدل بطالة مرتفع - مستوى منخفض من احتياطات الصرف - نظام بنكي غير متين ومعرض للمخاطر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد: مؤسسة كوفاس www.coface.fr

أما على صعيد الفساد فإن مصر تعتبر من البلدان منخفضة الشفافية ويمتاز اقتصادها بضبابية عالية نظراً للمراتب التي احتلتها مصر في مؤشر مدركات الفساد العالمي والجدول الموالي يوضح ترتيب مصر في هذا المؤشر.

جدول رقم (67): وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد العالمي للفترة 2008-2014

السنوات	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً
2008	115	13
2009	111	10
2010	98	11
2011	112	11
2012	118	12
2013	114	12
2014	94	10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: جمعية الشفافية الكويتية:

forum.net-transparency consulté le 15/04/2015

www.transparency.org consulté le 15/04/2015

منظمة الشفافية الدولية

ويلاحظ من الجدول أن الفساد في مصر مستشر في أجهزة الدولة فترتيبها تقريبا ثابت منذ سنة 2008 باستثناء سنة 2010 و2014 أين سجلت مصر تحسنا في ترتيبها، وقد أكد تقرير لمجموعة البنك الدولي، على أن المواطنين ورجال الأعمال المصريين يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات العامة دون رفع رشوة وأشار التقرير إلى أن حوالي نصف المصريين ممن شملهم باستطلاع الرأي اعترفوا بدفع رشوة لاستخراج ترخيص أو الحصول على وثيقة، وتشير البيانات التي تم جمعها في عام 2012 أن موظفي الحكومة قد يفلتون من العقاب في 19 % من الحالات إذا ضبطوا في قضية تلقي الرشوة، بينما لا يتم الانتهاء من التحقيقات في 41% من القضايا، ويؤكد خبراء البنك الدولي أن ضخامة حجم القطاع الحكومي في مصر يمثل مشكلة مستعصية، كما أن كثرة القوانين الحكومية قد خلقت فرصة لما يسمى " بالسلطة التقديرية"¹ ويشكل الفساد عائقا كبيرا للشركات في مصر، فالرشوة والاختلاس والعبث والابتزاز من بين أشكال الفساد التي تواجهها مصر وقد ترسخت في الاقتصاد المصري ثقافة الوساطة والمحسوبية التي شوهت مناخ الاستثمار في مصر وجعلت بيئة الأعمال فيها غير سهلة وجد معقدة².

خامسا: معوقات الاستثمار في مصر:

يتميز مناخ الاستثمار في مصر بجملة من المعوقات بعضها سياسي والاخر اقتصادي بالضافة الى جملة الإشكالات التي تواجه رجال الاعمال والتي تم حصرها من طرف المنتدى العالمي الاقتصادي وتتمثل هذه العوائق فيما ما يلي³:

1/عدم الاستقرار السياسي والأمني

لا تحتاج الحالة المصرية إلى اجتهاد في إثبات حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، فالواقع من وجود تفجيرات هنا وهناك، كان آخرها ما تعرضت له أحد سيارات السياحة، وكذلك تزايد في أعداد المعتقلين من المعارضين للقائمين على أمر الحكم في مصر منذ أحداث يوليو 2013. وقد أضيف إلى هذا تقارير دولية ترى عدم استقرار الوضع السياسي في مصر، كان آخرها تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي ضم مصر إلى مجموعة الدول ذات الاقتصاد المش.

¹ www.dotmsr.com Consulté le 22/.5/2015

² www.business-anti-corruption.com Consulté le 22/05/2015

³ www.masralarabia.com Consulté le 24/04/2015

وحتى خارطة الطريق التي أعلن عنها منذ 3 جويله 2013، هي محل تعديل وتبديل، فيما يخص تقديم انتخابات الرئاسة على البرلمان، وكذلك وجود حالة من عدم التوافق بين من أيدوا خارطة الطريق من القوى السياسية، ويرون أن الوضع لا يشير بوجود حالة من الاستقرار السياسي والأمني.

2/عدم استقرار سعر الصرف

لازالت الحكومة تعتمد على سياسة حمائية لسعر صرف الجنيه، وكان اخر دلالات هذه السياسة ما ضحه البنك المركزي المصري من 1.5 مليار دولار الشهر الماضي، ولم يحدث توازن في سعر الصرف بالسوق السوداء، فبعد يومين فقط من ضخ هذا المبلغ، عادت معدلات التعامل بالسوق السوداء لما كانت عليه من قبل.

وعلى الرغم من إعلان البنك المركزي استقرار احتياطي النقد الأجنبي عند 17 مليار دولار، إلا أن حقيقة هذه الاحتياطي لا تعبر عن مكونات ذاتية، إذ أن غالبية ودائع لدول خليجية وتركيا، كما أن المصادر الدائمة لتدفقات النقد الأجنبي لمصر، أصيب بعضها بانتكاسات ملحوظة، مثل قطاع السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وترجع أهمية استقرار سعر الصرف للاستثمار الأجنبي في تقديرات دراسات جدوى المشروعات، ففي ضوء سعر صرف مستقر يستطيع متخذ القرار بشأن الاستثمار الأجنبي أن يتخذ قرارًا بالبقاء في سوق معينة، أو التوجه والمفاضلة معها بسوق أخرى، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية بمصر سيظل سعر صرف الجنيه غير مستقر تجاه العملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يؤثر سلبيًا على استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3/ارتفاع تكلفة اليد العاملة

الحصول على الأجر العادل، والذي يتمثل في أبسط صوره في الحد الأدنى للأجور، أحد حقوق العمال، التي يجب ألا تتخلى عنها أية حكومة، وقد اتجهت الحكومة المصرية لتبني سياسة الحد الأدنى لأجور للعاملين بالحكومة منذ سبتمبر 2013، ونفذت بشكل جزئي مع بداية عام 2014، وتنوي تطبيق نفس السياسة بالقطاع الخاص بعد انتهاء المفاوضات في هذا الشأن مع منظمات القطاع الخاص.

وبالتالي فمصر أمام مؤشر جديد في تكلفة اليد العاملة، حيث كانت مصر تعد من الدول ذات العمالة المنخفضة التكلفة، ولكن في ضوء تطبيق الحد الأدنى للأجور، وزيادة معدلات المطالب العمالية في مصر، ستعيد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حساباتها، ومقارنة هذه الميزة في مصر مع بالدول المناظرة

لها كتركيا و المغرب و الأردن، وغيرها.

4/ عدم توفير الطاقة

لا يخفى على أحد أزمة الطاقة التي تعاني منها مصر على مدار السنوات الخمس الماضية، وإن كانت المشكلة تجلت بوضوح بعد ثورة 25 يناير، وكانت الحكومة المصرية قد اتجهت منذ عام 2008 لاتخاذ خطوات لإلغاء دعم الطاقة للصناعات كثيفة الطاقة، وهو العامل الذي سيؤدي بلا شك إلى إعادة تقييم مناخ الاستثمار في مصر من قبل الأجانب، فدعم الطاقة الذي كانت تقدمه مصر، كان أحد عوامل التميز للسوق المصري، لكن الآن، لن تستطيع الحكومة المصرية الاستثمار في هذه السياسة في ظل وصول دعم الطاقة بالموازنة العامة لما في حدود 150 مليار جنيه مصري.

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في بعض بلدان الخليج العربي

لقد أدركت دول الخليج العربي الأهمية الكبيرة للاستثمار، خصوصا الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل المشروعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا، وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل والصادرات، لذلك عملت على إصدار العديد من التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتعمل على إستراتيجية موحدة لهذه الاستثمارات وفقا للإمكانيات المتوفرة في كل دولة.

لقد اتخذت دول المجلس العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، فالتملك الكامل بنسبة 100% للمشروع الاستثماري أصبح ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة، وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، باستثناء بعض القطاعات التي تظهر في ما يسمى "القائمة السلبية" كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة، فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزلت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004 كذلك على سبيل الحال السعودية، وضمن التزاماتها نحو المنظمة العالمية للتجارة بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي من أهمها تقديم الخدمات المصرفية والمالية للمستثمرين الأجانب، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار وخدمات الكمبيوتر.¹، كما عملت دول الخليج العربية خلال العقدين الماضيين بجهد ملموس ونتائج محسوسة على توفير بيئة مستقرة تهدف ضمن مخططات أخرى إلى ترقية الأداء الاقتصادي وتعميق الوعي والاستقرار السياسي، وربط ذلك بتطوير القوانين والتشريعات وتنمية الموارد البشرية، وقد ارتأت دول الخليج العربي كمدخل إلى جذب المستثمرين الأجانب، أن تصدر قوانين جديدة تواكب متطلبات العصر وإنشاء هيئات عامة تختص بتنفيذ السياسات الاستثمارية ومتابعتها، وذلك إدراكا من دول المنطقة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، خلال العقدين الماضيين، وذلك لأسباب ترجع إلى تغيير توجهات المستثمر الأجنبي الذي أصبح لا يجد به الاستثمار في قطاع النفط فقط، ولكن الاستثمار في الصناعات المعرفية وغيرها من معطيات العصر التي لم تتخلف عنها دول

¹ خاطر اسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة -دول مجلس التعاون الخليجي-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص148.

المنطقة.¹

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي في المملكة العربية السعودية:

أصدر أول نظام للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية عام 1955 ثم صدر نظام آخر في 1963 واحتوى على عدد من الحوافز التشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي ثم صدر تعديل له عام 1979 ثم صدر نظام الاستثمار الأجنبي بتاريخ 2000/04/10 وعدل بتاريخ 2002/02/24.²

- قانون الاستثمار المؤرخ 2000/04/10:

تضمن هذا القانون جملة الضمانات الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي وتمثل هذه الضمانات والحوافز في الآتي³:

وأول ما بدأ به هذا المرسوم هو تخفيض الضرائب على الأرباح إلى 30 % وملكية المستثمرين الأجانب لشركاتهم وكفالتهم للعاملين معهم بالإضافة إلى:

✓ يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يخصص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام لإحدى الصورتين
✓ الآتيتين:

• منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.

• منشآت مملوكة لمستثمر أجنبي.

✓ يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها.

✓ يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

¹ مركز المعلومات "غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي": الاستثمار الأجنبي في دول الخليج العربية، 2001، ص 1-3.

² فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 83.

³ المرسوم الملكي: قانون 2000/04/10، المملكة العربية السعودية.

- ✓ يجوز للمنشآت الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.
- ✓ تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشآت المرخص لها.
- ✓ توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والايضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم له كل الخدمات والإجراءات لتسهيل إنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات.
- ✓ مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون العربية السعودية طرفاً فيها:
- ✓ تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها.
- ✓ تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة.
- كما تقوم عدة جهات أخرى في المملكة بتقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز تتمثل في ما يلي¹:

• مؤسسة النقد العربي السعودي.

• الغرفة التجارية والصناعية.

• مجلس الغرف السعودية

وتعتبر هذه الهيئات مكملة للهيئات العامة للاستثمار.

ويبدو أن المشرع السعودي أعطى ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي وكذا حوافز ومزايا تجعل منها بلداً محفزاً على الاستثمار فيه.

وقد دخلت تعديلات على هذا القانون وذلك في إطار التطوير المستمر للبيئة التنظيمية والتشريعية، بتقديم حزمة كبيرة من التسهيلات، وزيادة حوافز المستثمرين مع التحسين التدريجي لبيئة الاستثمار والعمل الدائم على تحسين تنافسيتها.

- قرار 2/74 المؤرخ 2014/05/12:

أدخل هذا القرار تعديلات على اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي كما قرر أيضاً إلغاء لائحة النظر في مخالفات أحكام نظام الاستثمار الأجنبي والجزاءات وقواعد النظر فيها، إذ كانت تتضمن

¹ الهيئة العامة للاستثمار: الحوافز المقدمة لرجال الأعمال السعوديين والأجانب في المملكة، إعداد قياس، فيفري 2012، ص 16.

26 مادة تم تعديلها لتصبح مكونة من 22 مادة، حيث كان من أهم الإضافات ما يلي¹:

✓ للمشروع المرخص بموجب النظام التمتع بنفس الحوافز والمزايا والضمانات التي يتمتع بها المشروع الأجنبي، كالنظام الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي العربي والاستفادة من الحوافز الضريبية المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء.

✓ على طالب الترخيص تعبئة طلب الترخيص الاستثمار إلكترونيا عبر موقع الهيئة العامة للاستثمار، مع استيفاء المستندات والتي من ضمنها صورة السجل التجاري، وعقد التأسيس في بلدها الأصلي من مصادق عليها من الجهات المختصة والسفارة السعودية وإثبات القدرة المالية للاستثمار بما يتناسب مع رأس مال المشروع.

✓ يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في نفس النشاط، وتعامل كتوسعة للمشروع القائم، أو الأنشطة الأخرى في حالة عدم وجود مخالفات أو ملاحظات على المشروع القائم.

✓ ستعد الهيئة دليلا يصف ويوضح الاجراءات لثمانية عشر نظاما حكوميا كحد أدنى لتعريف طالب الترخيص الدائم أو المؤقت باللوائح والشروط المطلوب استيفائها، وتعريف المستثمر بالمزايا والحوافز.

ويلاحظ أن هذه التعديلات الجديدة هي اجرائية وترويجية لصورة البلد وتعمل على تحسين بيئة الاستثمار.

أما عن الاتفاقيات الدولية وقد عززت المملكة العربية السعودية وجودها الاقتصادي بتوقيعها اتفاقات تعاون مع مؤسسات التجارة العالمية، وكثير من الدول الأوروبية والآسيوية²:

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في قطر:

اهتمت قطر بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي وذلك بإصدار قانون 2000/13 الذي يحكم الشركات الأجنبية التي تود الاستثمار في دولة قطر وقد نص القانون على الآتي³:

- جواز للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عن 51% من رأس المال، ومع ذلك يجوز بقرار من الوزير السماح

¹ الهيئة العامة للاستثمار: www.sagiagova.sa Consulté le 01/04/2014

² الهيئة العامة للاستثمار: www.sagiagova.sa Consulté le 17/06/2014

أنظر: محمد ساحل، محمد طالي: التجربة السعودية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية - مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 4 ديسمبر 2008، ص 162.

³ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: قوانين وتشريعات الاستثمار في الدول العربية.

للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهمتهم 49% وحتى 100% من رأس المال، في مجالات الزراعة، الصناعة والصحة والسياحة وتنمية استغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة أو التعدين، بشرط أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة.

- يجوز للوزير بعد التشاور مع الجهة المختصة الترخيص للشركات الأجنبية المرتبطة بعقود أعمال في الدولة بتنفيذ عقودها إذا كان ذلك يحقق تيسير أداء خدمة أو منفعة عامة.

- يجوز تخصيص الأرض اللازمة للمستثمر الأجنبي لإقامة مشروعه الاستثماري، وذلك عن طريق الإيجار لمدة طويلة لا تزيد عن 50 سنة قابلة للتجديد.

- للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه وذلك وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة.

- ويجوز كذلك للوزارة المكلفة بالاستثمار ما يلي:

✓ إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر في المجالات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع الاستثماري.

✓ منح مشروعات الاستثمار الأجنبي إعفاء جمركيا بالنسبة ل وارداتها من الآلات والمعدات اللازمة لإنشائها.

✓ منح مشروعات الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة إعفاء جمركيا على وارداتها من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج التي لا تتوفر في الأسواق المحلية.

- لا تخضع الاستثمارات الأجنبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لنزع الملكية أو لأي إجراء ذو أثر مماثل، ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة، وبطريقة غير تمييزية، ويدفع التعويض المستحق دون تأخير، ويكون متمتعاً بحرية التحويل، وينتج عن هذا التعويض حتى تاريخ السداد فوائد تحسب تبعا لسعر الفائدة السائد في الدولة.

- للمستثمرين الأجانب حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراتهم من وإلى الخارج دون تأخير.

- يحق للمستثمر الأجنبي نقل ملكية استثماره لمستثمر آخر أجنبي أو وطني أو التخلي عنه لشريكه الوطني في حالة المشاركة.

- يجوز الاتفاق على حل أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والغير بواسطة هيئة تحكيم دولية.

- كما تلتزم قطر بعدم فرض أية قيود إضافية على استثمار رأس المال الأجنبي في قطر في المستقبل، بحيث

تؤثر المنافسة المتكافئة لرؤوس الأموال الأجنبية مع رأس المال القطري¹.

ثالثا: الإطار القانوني و التنظيمي الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أقوى الدول اقتصاديا والمؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، إذ باتت تحتل مراتب الصدارة في أغلب المؤشرات الدولية والاقليمية المهمة بمناخ الاستثمار عبر العالم، ولعل يرجع ذلك للسياسة الاقتصادية المتبعة في الإمارات، والتي تتميز بالرشد إلى حدٍّ بعيد وعرف نظام الاستثمار تطورات إذ قامت الدولة بإعداد مشروع قانون للاستثمار الأجنبي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت بتحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي، والقوانين المنظمة لأسواق رأس المال، وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق رأس المال وحددت أسس المناخ الملائم لتشجيع جذب الاستثمارات².

¹ سفارة الإمارات العربية المتحدة بالجزائر، الاستثمار في قطر 11/04/2015 Consulté le uae-embassy.ae

² وزارة الاقتصاد: تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005 – 2010 – 2012، ص 34

المطلب الثاني: وضع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

1/ تطور مؤشر الحرية الاقتصادية:

جدول رقم(68):تطور ترتيب كل من السعودية الإمارات العربية المتحدة وقطر مؤشر الحرية الاقتصادية

للفترة 2006-2015

السنة	السعودية			الإمارات العربية المتحدة			قطر	
	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	المتوسط العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	المتوسط العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
2006	63	57	59.9	62.2	61	59.9	62.4	59
2007	60.9	68	60.1	62.6	63	60.1	62.9	58
2008	62.5	62	60.2	62.5	60	60.2	62.2	66
2009	64.3	59	59.5	64.7	54	59.5	65.8	48
2010	64.1	65	59.4	67.3	46	59.4	69	39
2011	66.2	54	59.7	67.8	47	59.7	70.5	27
2012	62.5	71	59.5	69.3	35	59.5	71.3	24
2013	60.6	82	59.6	71.1	28	59.6	71.3	27
2014	62.2	77	60.3	71.4	28	60.3	71.2	30
2015	62.1	77	60.4	72.4	25	60.4	70.8	31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: معهد هيرتا ج فونديشن: www.heritage.org

ويلاحظ من الجدول أن كل من الإمارات العربية والسعودية وقطر تمتاز بحرية اقتصادية عالية، فافتصاداتها مفتوحة وهذا ما جعلها تمتاز بجاذبية عالية للمستثمرين الأجانب، فهذه البلدان تحتل الصدارة في ترتيب الحرية الاقتصادية من أصل 178 دولة التي يشملها المؤشر.

2/ تحليل الحرية الاقتصادية في السعودية والإمارات العربية وقطر لسنة 2015:

وفي ما يلي جدول يوضح المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

جدول رقم: (69) وضع كل من السعودية الإمارات العربية المتحدة وقطر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في لسنة 2015

المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية	السعودية		الإمارات العربية		قطر		المتوسط العالمي
	الترتيب عالميا	القيمة	الترتيب عالميا	القيمة	الترتيب عالميا	القيمة	
حرية الأعمال	-	65.8	-	74.7	69	70.5	64.9
حرية التجارة	90	76.4	62	82.4	-	81.8	75.4
حرية الجباية	3	99.7	-	99.5	-	99.7	77.4
الإنفاق الحكومي	-	61.9	30	85.8	-	71.9	61.7
حرية الاستثمار	131	40	131	40	124	45.0	54.8
الحرية المالية	69	50	69	50	70	50	48.5
حرية الملكية	70	40	51	55.0	26	70.0	42.2
الحرية من الفساد	-	46	-	69.0	-	68.0	41.9
حرية العمل	51	72.7	15	83.8	54	71.2	61.3
الحرية النقدية	-	68.4	-	83.8	43	79.7	75.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤسسة معهد هيرتاج فونديشن: www.heritage.org

(-): تشير إلى عدم توافر المعطيات

تعتبر كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر من الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية فهي تتميز بحرية اقتصادية عالية سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي إلا أنها لم تحرر بعد أنظمتها المتعلقة بالاستثمار، إذ تحتل الدول الثلاثة رتبا متأخرة في مجال حرية الاستثمار، فقيمة المؤشر الفرعي " حرية الاستثمار " دون المتوسط العالمي والمقدر ب 54.8 وسوف نرصد المؤشر لعشر سنوات لمعرفة حرية الاستثمار في البلدان الثلاث:

جدول رقم (70): تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر للفترة 2006 – 2015

المتوسط العالمي	قطر		الإمارات العربية المتحدة		السعودية		البلد السنة
	الترتيب عالميا	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا	قيمة المؤشر	
50.8	111	30	111	30	111	30	2006
49.6	111	30	111	30	111	30	2007
50.3	112	30	112	30	112	30	2008
48.8	99	40	126	30	99	40	2009
49	100	45	121	35	100	45	2010
50.2	103	45	123	35	117	40	2011
50.7	106	45	123	35	117	40	2012
51.7	113	45	130	35	121	40	2013
54.9	125	45	142	35	132	40	2014
54.8	124	45	131	40	131	40	2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مؤسسة معهد هيرتاج فونديشن: www.heritage.org

ويلاحظ من الجدول أن حرية الاستثمار في البلدان الثلاثة بعيدة عن المتوسط العالمي وتعتبر مقيدة، فإذا ما قورنت بحرية الاستثمار مثلا بهونج كونج التي تحتل الصدارة في مجال حرية الاستثمار إذا قدرت قيمة المؤشر الفرعي الخاص به نجد أن قيمته هي 90.¹ على مدار عشر سنوات وهذا ما يعتبر عاملا مشجعا على الاستثمارات الأجنبية لهذه المنطقة فبالرغم من قوانين الاستثمار في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والتي تتضمن حوافز جد مغرية وإطار حر للأعمال وممارسة الأنشطة الاستثمارية، إلا أنها الدول مازالت ضعيفة في مجال حرية الاستثمار وهذا ما يجعلها مطالبة ببذل مجهودات لأجل تحسين قيمة المؤشر من أجل الوصول إلى حرية عالية للاستثمار.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية:

تعتبر دول الخليج العربي من بين البلدان التنافسية على الصعيد الدولي أو الإقليمي فهي تحتل مراتب الصدارة في تقارير التنافسية العالمية سواء على مستوى المؤشر العام أو على مستوى بعض الركائز المكونة

¹ heritage foundation: www.heritage.org consulté le 06/1/2014.

للمؤشرات الفرعية، وفي تقرير التنافسية لسنة 2015/2014 حلت الإمارات في المرتبة 12 عالميا، لتتفوق على بعض البلدان المتقدمة، وحلت السعودية في المركز 24 عالميا، بينما قطر جاءت في المرتبة 16 والكويت في المركز 40 والبحرين في المركز 44 عالميا وسلطنة عمان في المركز 46 من بين 144 دولة يشملها المؤشر وهي مراتب جد متقدمة مقارنة بالدول العربية أو حتى الدول النامية. وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمية الإجمالي للسنوات الثلاث الماضية

جدول رقم (71): تطور ترتيب كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر

التنافسية العالمية للفترة 2011-2015

مؤشر التنافسية العالمية								المؤشر
2015-2014		2014-2013		2013-2012		2012-2011		السنوات
الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	الترتيب العالمي	النقطة	البلد
24	5.1	20	5.1	18	5.2	17	5.2	العربية السعودية
12	5.3	19	5.1	24	5.1	27	4.9	الإمارات العربية المتحدة
16	52.	13	52.	11	54.	14	52.	قطر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المنتدى الاقتصادي العالمي

World economic forum: The global competitiveness report:2011-2012, p15, 2012-2013, p12 , 2013-2014, p15 ,2014-2015, p13.

ويلاحظ من الجدول أن دول الخليج ذات اقتصاديات تنافسية عالية، فهي تحتل مراتب متقدمة في تقارير التنافسية للسنوات الماضية، ويلاحظ أن السعودية فقدت ست مراكز لتراجع إلى المرتبة 24 بعدما كانت ترتيبها 18 (2011/2012) ثم 20 في سنة (2014/2013) مع الحفاظ على نفس النقطة في المؤشر العام، بينما تراجعت قطر بثلاثة مراتب من 13-16 مع الحفاظ على نفس النقطة في المؤشر العام، أما الإمارات العربية المتحدة فقد حققت قفزة نوعية في المؤشر العام ب 15 مرتبة من 2011 إلى 2015، وسوف نقوم بتسليط الضوء والتدقيق في المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية وركائزه لسنة 2015 لهذه الدول الثلاث المتميزة سواء إقليميا أو عالميا.

جدول رقم: (72) وضع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في المؤشرات الفرعية وركائزها
لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2015

المؤشرات الفرعية وركائزها لمؤشر التنافسية العالمية		العربية السعودية		الإمارات العربية المتحدة		قطر	
النقطة	الترتيب عالميا	النقطة	الترتيب عالميا	النقطة	الترتيب عالميا	النقطة	الترتيب عالميا
المؤشر العام	5.06	24	12	5.33	16	5.24	16
المتطلبات الأساسية	5.72	15	6.20	2	5	6.12	5
الركيزة الأولى: المؤسسات	4.97	25	5.69	7	4	5.90	4
الركيزة الثانية: البنى التحتية	5.19	30	6.30	3	24	5.51	24
الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي	6.67	4	6.63	4	2	6.74	2
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الأساسي	6.03	50	6.17	38	28	6.31	28
معززات الكفاءة	4.64	33	5.24	14	20	4.98	20
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	4.64	57	5.90	6	38	4.99	38
الركيزة السادسة: كفاءة أسواق السلع	4.68	35	5.38	3	4	5.51	4
الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل	4.25	64	5.14	8	10	5.05	10
الركيزة الثامنة: تطور السوق المالية	4.66	30	4.94	17	13	5.18	13
الركيزة التاسعة: الاستعداد التكنولوجي	4.54	45	5.48	24	31	5.17	31
الركيزة العاشرة: حجم السوق	5.10	20	4.41	46	59	3.99	59
عوامل الابتكار والتطور	4.19	32	4.83	21	15	5.09	15
الركيزة الحادية عشر: تطور أنشطة الأعمال	4.57	30	5.25	14	12	5.31	12
الركيزة الثانية عشر: الابتكار	3.80	33	4.41	24	14	4.88	14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المنتدى الاقتصادي العالمي:

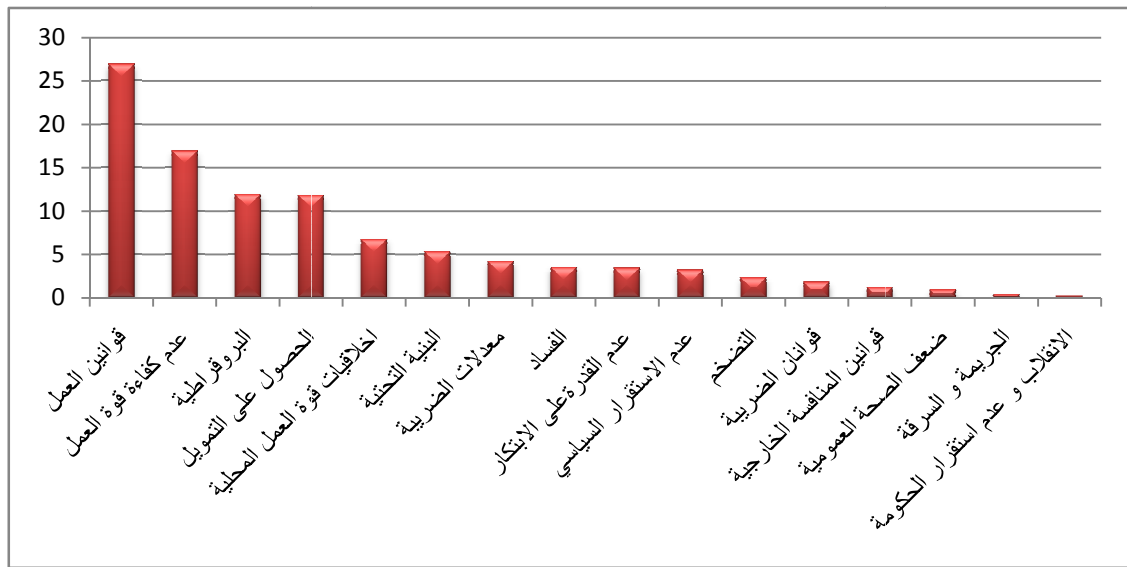
World economic forum: the global competitiveness report 2015, op-cit, 18, 19.,

ومن الجدول نلاحظ تقدم كل من الإمارات وقطر والسعودية في مجال التنافسية وبالتحديد كالمطلوبات الأساسية حيث جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث عالميا وفق معيار البنية التحتية، بفضل التقدم الذي حققته هذه الدولة بسبب عوامل فنية وأسباب منها فوز دبي باستضافة

الحدث الدولي إكسبو* 2020، والجهود الإصلاحية الهادفة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وقد أضاف التقرير أن وضع البلد على مسار تنموي أكثر استقرار يتطلب زيادة تحسين نتائج الصحة، والتعليم وقد احتلت الإمارات المركز 38 في هذين المعيارين¹.

أما بالنسبة لأهم إشكاليات القيام بالأعمال في الدول الثلاث فهي موضحة حسب الإشكال الموالية:

شكل رقم(24): أهم إشكاليات أداء الأعمال في السعودية حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015



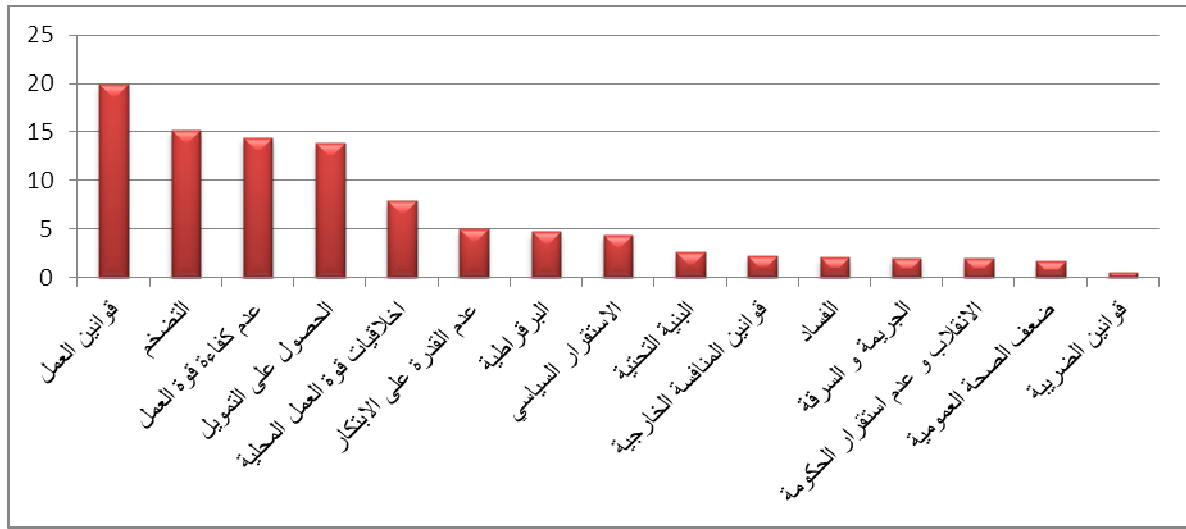
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

world economic forum:the global competitiveness report 2015 ,opi- cit, p,375.

* يشكل المعرض منصة استثنائية تتيح للمجتمع العالمي التعاون معاً لاكتشاف الحلول المبتكرة والرائدة للمواضيع الفرعية الثلاثة التي تم تحديدها كعوامل رئيسة للتنمية العالمية

¹التنافسية العالمية: الخليج متصدرا المنطقة وسويسرا أولى عالميا: elaph.com consulté le 07/05/2015

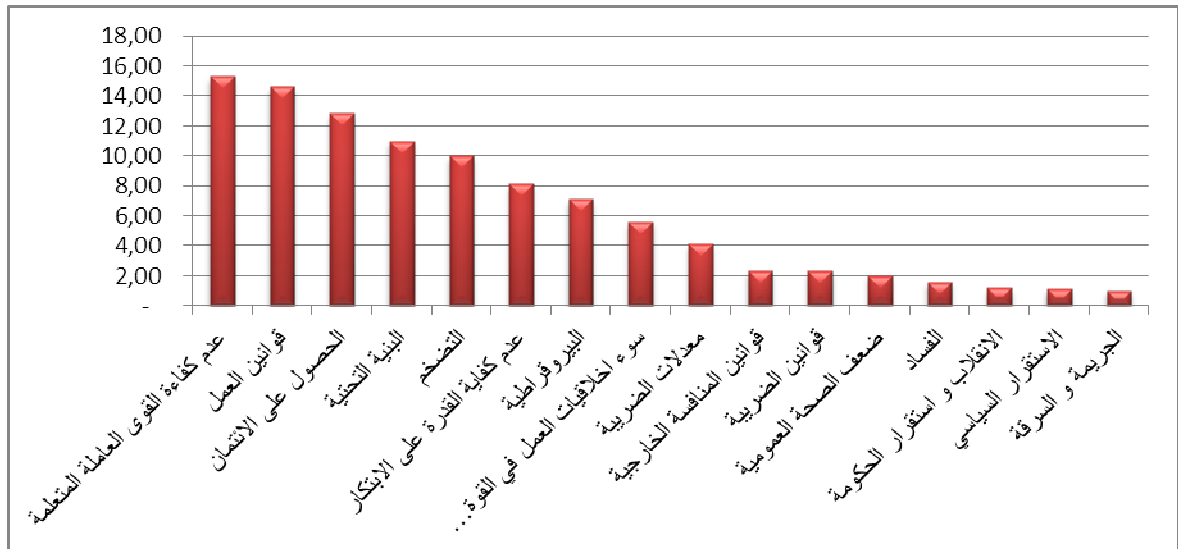
شكل رقم(25): أهم إشكاليات أداء الأعمال في الإمارات العربية المتحدة حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

world economic forum: the global competitiveness report 2015, op-cit, p,374

شكل رقم(26): أهم إشكاليات أداء الأعمال في قطر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : المنتدى الاقتصادي العالمي

World economic forum: the global competitiveness report world 2015 opi-cit, p 332

و يلاحظ من الأشكال الثلاثة تصدر قوانين العمل تصدر قوانين العمل قائمة الإشكاليات التي تواجه المستثمر الأجنبي في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

1 / تطور مؤشر أداء الأعمال

جدول رقم: (73) تطور ترتيب كل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر في مؤشر سهولة

أداء الأعمال للفترة 2009-2015

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البلد	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
السعودية	15	13	10	12	22	26	49
الإمارات العربية	47	34	35	33	26	23	22
قطر	116	106	38	38	40	48	50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البنك العالمي تقارير سهولة أداء الأعمال:

ع.إ: تعني عدد الإصلاحات.

world Bank: doing business 2012, op-cit, p6 -2013, op-cit, p3 -2014, op-cit, p3, -2015, op-cit, p3.

ويلاحظ من الجدول المراكز المتقدمة التي تحتلها الدول الثلاث في مؤشر أداء الأعمال من بين 183 دولة يشملها المؤشر وهو ترتيب يعكس مدى سهولة الأعمال في دول الخليج العربي لكن مع وجود فارق بينها في الترتيب، فقد تراجع ترتيب السعودية من 2013 إلى 2015 ب 27 مرتبة وهذا يدل على وجود عراقيل في بيئة أداء الأعمال رغم الإصلاحات المسجلة وإذ كان عددها محدود، أما قطر فقد قفزت قفزة نوعية في الترتيب العالمي، فبعدما كان ترتيبها 116 في تقرير 2009 أصبح 38، 38 على التوالي في سنتي 2011 و2012 ثم سجل تراجع ترتيبها ب 12 مرتبة ليصل إلى 50، ولكن تبقى تحتل مرتبة تعكس بيئة أداء أعمال جيدة مقارنة بباقي الدول العربية، وقد قامت بخمس إصلاحات على طول الفترة، أما الإمارات العربية المتحدة والتي عرفت تقدما على طول الفترة 2009-2015 ب 15 مرتبة وبسبع إصلاحات لتحتل المركز 22 على الصعيد العالمي ومرتبة تجعل منها بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (74): وضع السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة لأداء الأعمال لسنة 2015

الترتيب العالمي			المؤشرات الفرعية لمؤشرات أداء الأعمال
قطر	الإمارات	السعودية	
103	58	109	بدء النشاط التجاري
23	4	21	استخراج تراخيص البناء.
40	4	22	الحصول على الكهرباء.
36	4	20	تسجيل الممتلكات
131	89	71	الحصول على الائتمان.
122	43	62	حماية المستثمرين الأقلية.
1	1	3	دفع الضرائب.
61	8	92	التجارة عبر الحدود.
104	121	108	تنفيذ العقود.
47	92	163	تسوية حالات الإعسار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: البنك العالمي: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

World Bank: francais.doingbusiness.org/

يمتاز أداء الأعمال في منطقة في منطقة الخليج العربي عامة بالسهولة والمرونة، إذ تحتل الصدارة ضمن إقليم الدول العربية وحتى بعض إقليم الدول النامية، لكن ما يمكن ملاحظته أن أداء الأعمال يواجه صعوبة في بدء النشاط التجاري.

رابعاً: المخاطر والفساد :

1/المخاطر:

تعتبر بلدان الخليج العربي من البلدان ذات درجة المخاطر المعتدلة مقارنة بالبلدان العربية، وقد تحصلت على درجات مخاطر وفق مؤشر "كوفاس" كالاتي:

جدول رقم(75): وضع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر كوفاس لسنة 2015

البلد	تقييم البلد	بيئة الأعمال
السعودية	A4	B
الإمارات	A3	A3
قطر	A2	A3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤسسة كوفاس: www.coface.fr

وتعتبر السعودية من البلدان الثلاثة مرتفعة المخاطر حيث تحصلت على الدرجة B في مجال الأعمال وهذه الدرجة تعكس بيئة غير مستقرة نسبيا.

أما الإمارات فإنها تحصلت على الدرجة A3 و A3 لبيئة الأعمال وتقييم البلد وهذان الدرجتان تعكسان وضعاً مستقر أما قطر فإن صنفت كبلد مستقر مع بيئة أعمال مقبولة.

أما فيما يخص نقاط الضعف التي سجلتها مؤسسة "كوفاس" لهذه الدول يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم: (76) نقاط الضعف للسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر حسب مؤسسة "كوفاس" لسنة 2015

البلد	نقاط الضعف
السعودية	- اعتماد شبه تام على المحروقات. - استهلاك متزايد للطاقة. - معدل بطالة مرتفع للمواطنين المحليين. - ضعف الحوكمة ما يجعل مناخ الأعمال غير شفاف. - بيئة جيوسياسية غير مستقرة.
الإمارات	- اقتصاد متنوع ومعتمد على المحروقات. - مديونية مرتفعة للمؤسسات المشتركة (المختلطة). - عدم يقين جيوسياسي جهوي.
قطر	- اعتماد تام على المحروقات وعدم يقين بخصوص الغاز الطبيعي. - بيئة أعمال قابلة للتحسين مع اعتماد على يد عاملة أجنبية. - مخاطر تتعلق بالقدرة الاستيعابية للاستثمارات. - تحديات جيوسياسية على المستوى الجهوي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: مؤسسة كوفاس www.coface.fr

أما بالنسبة لنقاط القوة فقد سجلت "كوفاس" لهذه البلدان الثلاثة الاحتياطي الكبير من الصرف، كذلك الاستقرار السياسي كذلك البنية التحتية الملائمة والجاذبة للاستثمار.

2/ الفساد :

بلدان الخليج العربي هي بلدان تتمتع بشفافية عالية على الصعيد العالمي والأولى على الصعيد العربي، باستثناء السعودية التي تعتبر أقل شفافية مقارنة بالإمارات العربية وقطر، والجدول الموالي يوضح تطور ترتيب الدول الثلاثة في مؤشر مدركات الفساد العالمي من سنة 2008 حتى سنة 2014:

جدول رقم: (77) تطور ترتيب كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر مدركات الفساد العالمي للفترة 2008-2014.

الدول	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
السعودية	28	1	22	1	19	1	22	1	28	1	28	2	26	2
الإمارات	35	2	90	2	28	2	28	2	28	1	26	1	25	1
قطر	80	8	65	6	50	5	57	5	66	6	63	5	55	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

transparency - forum.net جمعية الشفافية الكويتية منتدى الشفافية " معاضد الفساد "

www.transparenny.org منظمة الشفافية الدولية

ويبدو جليا جهود هذه الدول في مكافحة الفساد وتكريس الشفافية إذ احتلت الإمارات المركز الثاني عالميا والأولى عربيا، تليها قطر في المركز 26 عالميا والثانية عربيا أما السعودية فإنها احتلت المركز 55 على الصعيد العالمي والثالثة على الصعيد العربي. وهذا ما يجعل منها وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب لانخفاض مستويات الفساد فيها.

خامسا: معوقات الاستثمار في السعودية والإمارات وقطر:

ذكر تقرير اقتصادي أن أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الخليج العربي عامة تكمن في¹:

- بطء الأداء الاقتصادي وعدم استغلال الموارد الطبيعية بالكامل، وأوضح التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار أن التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد يجعل من دول المجلس منطقة طاردة وغير جاذبة للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الانعكاسات السلبية الناتجة عن التغييرات المتكررة في السياسات الاقتصادية والقانونية، وإضافة إلى ذلك توجد عدة عوائق تتمثل في:

✓ سياسة الضرائب غير المشجعة للاستثمارات وضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان وتمويل الصادرات إضافة إلى عدم استقرار النفقات الحكومية.

✓ عدم مرونة البنوك المحلية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وأشار إلى أن صغر حجم أسواق

¹ alshahed.net/index.php?option=com_consulté le04 /03/2015

الأوراق المالية في دول الخليج وعدم ربطها بالأسواق العالمية وعدم وضوح القواعد المنظمة تلعب دورا مهما كذلك في عدم جذب المستثمر إليها.

- عدم وجود تشريع استثمار متماسك وموثوق به ودائم، موضحا أن إحدى الشكاوى المتكررة للمستثمرين في دول المجلس تكمن في سياسات الاستثمار الانتقالية والمتغيرة. وطالب التقرير دول المجلس بإنشاء دليل يوضح متطلبات وشروط الاستثمار ويمد المستثمرين بالثقة والخيارات لصنع القرارات السريعة وإعادة النظر في البيروقراطية الإدارية التي غالبا ما تمثل عائقا أمام المستثمرين الأجانب من خلال إعادة هيكلة الروتين الحكومي المبالغ فيه لإمداد المستثمرين بإجابات واضحة. وأكد التقرير على أهمية إنشاء مكاتب تتولى مسؤولية تسهيل متطلبات وإجراءات الاستثمار مشددا على ضرورة إنشاء حملة معلومات تشرح الفرص المتاحة للاستثمار وموقف حكومات دول مجلس التعاون من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- عدم قيام الجهات الحكومية المختصة بإبداء وجهة نظرها بالسرعة المطلوبة تجاه طلبات المستثمرين. المدة الحالية الواردة بالقانون للبت في طلبات المستثمرين طويلة جدا تصل إلى ثمانية أشهر.

- ومن المعوقات، أيضا، عدم ملائمة الإطار التنظيمي الحالي، الذي من شأنه أن يعيق نمو الاستثمار الأجنبي، وحيث أن لعامل الوقت أهمية كبيرة في إتمام الإجراءات الإدارية والمالية وغيرها.

- عدم الوضوح والشفافية من ناحية الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي يجوز للمستثمر الأجنبي أن يزاوها وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر.

1/: معوقات الاستثمار في العربية السعودية

إن معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية كثيرة منها¹:

- معوقات تتعلق بالجوانب التنظيمية والإجرائية: تمثلت وفق رأي المستثمرين في:

تعقيدات الحصول على التأشيرات اللازمة للعمل والزيارات، وطول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات. وعدم أخذ مرييات وأفكار القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار إلى جانب ببطء إجراءات التخليص الجمركي وعدم مرونة نظام الكفالة..

- كما توجد معوقات خاصة بالتشريعات والأنظمة تتمثل في:

بطء تنفيذ الأحكام وعدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات وعدم توافر أنظمة

¹ www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=390287 Consulté le 23/04/2015.

لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة. وبطء إجراءات التقاضي. بالإضافة الى عدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية توجد أيضا معوقات خاصة بتوافر أنظمة المعلوماتية تمثلت في: النقص في المعلومات عن حجم السوق، والنقص في المعلومات الخاصة بالتعريف بالفرص الاستثمارية.

- هذا بالإضافة إلى المعوقات الخاصة بتكاليف الاستثمار التي تمثلت في:

- عدم توافر الكفاءات الإدارية في سوق العمل....وارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود وارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة، وارتفاع تكلفة العمالة السعودية. كما توجد معوقات خاصة بالسياسات الاقتصادية تمثلت في: ارتفاع معدل التضخم الى جانب وجود بنية تحتية غير ملائمة

2/معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

حددت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي 14 معوقاً يواجهه الاستثمار في أبوظبي، والإمارات عموماً، يأتي في مقدمتها ارتفاع كلفة التشغيل، وارتفاع أسعار المحروقات، ووجود شريك أو كفيل مواطن، وطالبت الدائرة في دراسة أعدتها بتقليل مخاطر ارتفاع أسعار الوقود، خصوصاً الديزل، لما له من أثر مباشر في ارتفاع تكاليف إنتاج القطاع الصناعي، وسعيًا للإبقاء على المناخ الاستثماري منافسًا إقليمياً ودولياً، وأوصت الدراسة بتسهيل عملية تسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية الجديدة، من خلال تسريع منح الرخص الاستثمارية، وتوفير دعم مستمر، وحل المشكلات التي تواجه المشروع، من خلال توفير الخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء، وشبكة الطرق، وتقديم المساعدة، لإبراز المزايا التي تتمتع بها الصناعات الإماراتية، خصوصاً الجودة، ما يسهم في نفاذها إلى الأسواق الإقليمية والدولية.وتفصيلاً، أفادت الدراسة التي أجراها الباحث الأول في إدارة الدراسات في الدائرة، محمود عبيد، بعنوان «نحو بيئة استثمارية جاذبة»، بأن هناك 14 معوقاً تواجه الاستثمار في أبوظبي، والإمارات عموماً، تتمثل في: ارتفاع كلفة التشغيل، وارتفاع أسعار المحروقات، وشدة المنافسة الأجنبية، وعدم توافر أراض وعقارات، ووجود شريك أو كفيل مواطن، ثم الإجراءات الإدارية المعقدة لأخذ الموافقات، وعدم توافر تسهيلات ائتمانية، ونقص العمالة الماهرة المؤهلة، ثم عدم مرونة سوق رأس المال، وعدم توافر المعلومات عن الاستثمار، وعدم توافر خدمات إدارية، ونقص المخزنين المحليين، وأخيراً نقص موظفي الإدارة المؤهلين، وصعوبات أخرى.¹

¹ www.emaratalyoun.com/business/local Consulté le 14/06/2015

3/ معوقات الاستثمار الأجنبي في قطر:

تتمثل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر في:¹

- ووجود شروط على نسب تملك الأجانب وصعوبة الإجراءات، كما تحد نسبة ملكية الأجانب في المشروع من قدرة الإدارات الأجنبية،
- العوائق التجارية أمام حركة انسياب السلع والخدمات، النشاطات الصناعية بمنطقة الخليج
- وأشار إلى وجود بعض التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي مثل غياب الاستراتيجيات الاستثمارية في بعض دول الخليج العربي.

¹ <http://www.al-sharq.com/news/details/382249#.VtRNkH3hC1t> Consulté le 01/05/2015.

خلاصة الفصل الرابع:

اتضح من خلال هذا الفصل الذي تناول دراسة حالات بعض البلدان العربية والمتمثلة، في الجزائر ومصر وبعض بلدان الخليج العربية وتم التركيز على السعودية والإمارات العربية المتحدة، فقد أتضح أن لكل بلد مميزاتة الخاصة، فتنافسية الجزائر ومصر ضعيفة جدا، بينما هي جيدة في بلدان الخليج العربي مقارنة بباقي البلدان العربية خاصة في محور العوامل الأساسية، وبالتحديد في عامل البنية التحتية، أما عن الحرية الاقتصادية فبلدان دراسة الحالة جميعها ذات حرية اقتصادية فمثلا حرية الاستثمار التي تعتبر شرطا أساسيا للقيام بالأنشطة الاستثمارية فهي بعيدة عن المتوسط العالمي في كل بلدان دراسة الحالة، على الرغم من القوانين المحفزة التي تتضمن حرية عالية في مجال ممارسة أنشطة الأعمال، أما عن سهولة أداء الأعمال ففي الجزائر ومصر يعتبر إنشاء مشروع استثماري أمر مرهق بالنسبة سواء المحلي أو الأجنبي، بينما تتميز بيئة بلدان الخليج العربي بسهولة أداء الأعمال مقارنة بالجزائر ومصر، أما عن الفساد فتبقى كل هذه البلدان بعيدة عن الشفافية، أما على صعيد المخاطر فتعتبر بلدان الخليج العربي ذات بيئة استثمارية قليلة المخاطر مقارنة بالجزائر ومصر.

الخاتمة

الخاتمة:

في إطار تحليلنا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مع تناول بعض البلدان العربية كدراسات حالة، اتضح مدى التنافس الشديد بين البلدان من أجل اجتذابه، وهذا إدراكاً لأهميته كوسيلة لتمويل التنمية بدل الوسائل التقليدية، وكذا تفضيله عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لكون الأول له أثراً إيجابية مباشرة وغير مباشرة على كامل الاقتصاد البلد المضيف، وفي ظل تنامي الجهود المبذولة من أجل اجتذابه أصبحت كل البلدان تولي أهمية لمناخ استثمارها وجعله جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، مسترشدة بتقارير ودراسات الهيئات الدولية المكلفة بإعداد وتحليل الاستثمار في كل بلدان العالم، إذ تعتبر هذه التقارير كدليل إرشادي للشركات متعددة الجنسيات من أجل توطئ أنشطتها، ولم تعد المحددات التقليدية المتعارف عليها هي الموجه الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعاني الدول العربية من ضعف حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهو ما اتضح من خلال رصد التدفقات الواردة إليها منذ سنة 1970 إلى غاية 2013 مع مقارنتها بإقليم دول جنوب شرق آسيا كإقليم جغرافي مقارن وعلى ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

1/ لوحظ من خلال الدراسة أن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية يتفاوت من بلد إلى آخر، وتحتل منطقة الخليج العربي الصدارة في حصة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المنطقة العربية، تم تليها الدول النفطية الأخرى باستثناء ليبيا التي تعرف حالة اضطراب سياسي، ومن ناحية المشاريع المجسدة داخل المنطقة العربية فالبلدان النفطية تستحوذ على القدر الأكبر من هذه المشاريع وهذا راجع للوفرة المالية التي تعرفها هذه البلدان نتيجة عائدات النفط، فمثلاً مؤسسة "كوفاس" تعتبر هذه الوفرة كعامل إيجابي يحسب لصالح هذه الدول مما يدعم مناخها الاستثماري، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى "تتفوق البلدان العربية النفطية على البلدان العربية غير النفطية في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر".

2/ مناخ الاستثمار في البلدان العربية غير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعتبر المنطقة العربية غير مفضلة للشركات متعددة الجنسيات، فهناك جملة من العوائق تقف أمام ممارسة الأنشطة في الدول العربية، فالمنطقة العربية تنعدم فيها الحرية الاقتصادية التي تعد شرطاً ضرورياً لقيام الاستثمار

الأجنبي المباشر، باعتبار أن جل مصدر رأس المال الأجنبي المباشر هو بلدان عرفت الحرية الاقتصادية قبل نشوء ظاهرة تدويل رأس المال، أما على صعيد المخاطر فكل البلدان العربية تصنف ضمن درجات الخطر المرتفعة نتيجة احتمال حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية لغياب الممارسة الديمقراطية في نظام الحكم السياسي.

أما عن التنافسية فتعد المنطقة العربية غير تنافسية مقارنة بباقي الأقاليم النامية الأخرى ودول المقارنة، أما التنمية البشرية والتي تعكس مدى جودة العنصر البشري كأحد محددات الاستثمار الأجنبي التقليدية فإن المنطقة العربية ذات تنمية بشرية متوسطة، مما يعكس ضعف العنصر البشري في المنطقة ولا يشجع الشركات الأجنبية، أما عن سهولة أداء الأعمال في البلدان العربية فإنها تتميز بيروقراطية معيقة ومثبطة لإنشاء ممارسة نشاط إنتاجي وهو ما يتعارض ورغبة الشركات الأجنبية، أما الفساد في البلدان العربية فهو ملازم لاقتصاداتها مما يرفع من تكاليف المشاريع الاستثمارية ويخفض من معدلات الربح نتيجة للتكاليف الناتجة عن ظاهرة الفساد.

أما عن البيئة الاقتصادية الكلية فقد سجل استقرار في مكونات هذه البيئة على طول الفترة المدروسة لكن كان هذا غير كافٍ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه النتائج الجزئية تنفي الفرضية الثانية "المناخ العامل لاستثمار في البلدان العربية يعتبر جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر".

3/ إن تهيئة مناخ استثمار ملائم يتطلب وضع إطار قانوني يتمثل في منظومة القوانين التي تنظم عملية الاستثمار وتوضح التزامات وحقوق المستثمر الأجنبي، وقد اتضح من خلال الدراسة كيف أن كل من الجزائر ومصر وثلاثي منطقة الخليج العربي كيف تغير قوانين الاستثمار من فترة إلى أخرى بمنح مزيد من المرونة بإدخال امتيازات ومزيد من الحوافز، وكذلك الضمانات للمستثمر الأجنبي، إلا أن التغيير يأتي بنتائج ضعيفة نسبيا وهو ما يجعلها في عملية تغيير مستمرة في حين أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم بالقوانين لوحدها بل يتطلب تطبيقا لهذه القوانين على أرض الواقع وكذلك المناخ العام الذي يتم فيه هذا الاستثمار، فرغم الحرية الممنوحة في قوانين الاستثمار في بلدان دراسة الحالة إلا أن حرية الاستثمار فيها تعتبر مقيدة وهذا ما ينفي الفرضية "إصدار نصوص وتشريعات وقوانين وتشريعات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر كافية لجذبه".

4/ إن مسألة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتعلق فقط بالموارد أو قوانين الاستثمار بل

تتعلق بدرجات الفساد والبيروقراطية، ومدى مصداقية الحكومة في البلد المضيف وعلى الاستقرار السياسي وهذا ما أظهرته الدراسة من خلال حصر معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عامة وبلدان دراسات الحالة وذلك من خلال رصد آراء المتعاملين ورجال الأعمال إذ كانت البيروقراطية والفساد وصعوبة الحصول على التمويل هي أهم انشغالات رجال الأعمال الأجانب في هذه البلدان بالإضافة إلى سوء أخلاقيات العامل في هذه البلدان مما يكس ضعف المؤسسات وعدم تكيفها وملاءمتها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب بيئة مؤسسية ذات جودة عالية مما يساعد على رسوخ الاستثمارات وعدم نفورها لان الاستثمار الأجنبي ما هو إلا استثمار يمتد عبر الزمن، وهذا ما نجحت فيه البلدان التي زادت من جاذبيتها، وهذا ما يؤكد الفرضية "تؤدي نوعية المؤسسات دورا رئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

5/بالإضافة إلى هذه النتائج الرئيسية للدراسة هناك نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة:

- ما تزال نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر تعرف تطورات فكرية منذ نشوئها إلى يومنا ولم يتحقق إجماع على نظرية واحدة تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب وعلى البد المضيف أن يعرف كيف يعظم منافعه.
- كون الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الأهمية بما كان ونطاق الدراسة هو البلدان العربية التي تعتبر إسلامية، فان الشريعة الإسلامية لا تعارض قيام المستثمر الأجنبي المباشر بأنشطة اقتصادية في بلدانها ولا تمنع مشاركة المسلم الأجنبي غير المسلم في القيام بالأنشطة الاقتصادية ولكنها وضعت ضوابط لهذه الأنشطة لا يجب تخطيها ولو تحت طائل الضرورة.
- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على اقتصاديات البلدان المضيضة منها المباشرة وغير المباشرة.
- تاريخيا نشأت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الصناعية الكبرى ثم انتقلت إلى البلدان النامية عن طريق الاستعمار الذي اعتبر هذه البلدان امتدادا لأسواقه.
- لا تزال البلدان المتقدمة تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول النامية والتي سجلت استثناء بتفوقها لأول مرة في استحوادها على نصيب أكبر من البلدان المتقدمة وهذا ما يعكس الجهود التي تبذلها في سبيل اجتذابه.

- بقي مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر البلدان المتقدمة مع بروز بعض البلدان النامية كمصدر له في الفترات الأخيرة ومن طرف البلدان الناشئة
- مناخ الاستثمار في الجزائر غير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر إذ يتميز بكثرة العراقيل والبيروقراطية والفساد وتفشي الرشوة وعدم استقرار التشريع الخاص بالاستثمار بالإضافة إلى عدم تسجيل أي تحسن في مؤشرات تقييمه.
- أثرت سلباً إلا اضطرابات السياسية التي عرفتتها مصر على مناخ الاستثمار مما أثر على جاذبية مصر للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تأخرها في كل مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.
- بلدان الخليج العربي هي الأفضل من ناحية مناخ الاستثمار مقارنة بباقي البلدان العربية وتقدمها على باقي البلدان العربية في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار بحيث تعتبر من الأوائل على الصعيد العالمي في مؤشر البني التحتية، فقد احتلت الإمارات العربية المركز العاشر عالمياً في نوعية البنى التحتية.

ثانياً: مقترحات وآفاق الدراسة:

1/مقترحات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج نقدم بعض الاقتراحات في سبيل تحسين جاذبية المنطقة العربية:
- ✓ ضرورة التكامل الإقليمي، إذ أثبتت بعض الدراسات الأثر الإيجابي للتكامل الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم ذلك من خلال إنشاء سوق عربية موحدة لتسهيل حركة رؤوس الأموال عربية العربية أو ما يسمى الاستثمار العربي البيني، كما يوسع قاعدة السوق باعتباره محدد رئيسي من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعزز التكامل الإقليمي القوة التفاوضية للدول العربية مع المستثمر الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الفوائد العامة للاقتصاد.
- ✓ الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال تحسين جاذبية الاستثمار من إعادة النظر في منظومة القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار وجعلها أكثر تكيفاً مع المستجدات الدولية، بالإضافة إلى جعل القوانين أكثر استقراراً مما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي المباشر.
- ✓ اعتماد سياسة ترويجية فعالة للتعريف بإمكانات والفرص الاستثمارية للقطر وذلك من خلال

إنشاء مكاتب متخصصة في الترويج على مستوى السفارات المتواجدة بمختلف البلدان.

✓ القيام بعملية إصلاح مصرفي في البلدان التي تعاني من تخلف منظوماتها البنكية وجعلها تستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي، إذ تعاني كل البلدان العربية من تخلف في منظوماتها البنكية بدرجات متفاوتة.

✓ رفع كفاءة اليد العاملة في الوطن العربي من خلال تحسين نوعية التعليم وجعله قادرا على استيعاب التغيرات والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والمعرفة لان إجراء مثل هذا له أثرين إيجابيين في نفس الوقت، إذ يحفز الشركات الأجنبية وفي نفس الوقت يجعل العنصر البشري قادرا على استيعاب التكنولوجيا والتقدم المعرفي التي تمتاز به هذه الأخير.

✓ الإنفاق على البنية التحتية وتجهيزها وجعلها مناسبة للقيام بالأعمال والاستثمار في البلدان التي تعاني قصورا في البنى التحتية.

2/أفاق الدراسة:

من خلال الإحاطة بإشكالية الدراسة، ونظرا لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي، وكثرة العوامل المحددة لانتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، وحاجة الدول العربية لهذا النوع من التمويل تبين انه هناك محاور تصلح لان تكون إشكاليات تستحق البحث ويمكن إيجازها في المحاور الآتية:

✓ اثر تطورات سوق النفط على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

✓ دور العوامل السياسية جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية.

✓ دور التكامل الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ أثر الفساد على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

✓ دور الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المنطقة العربية.

✓ رأس المال البشري وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

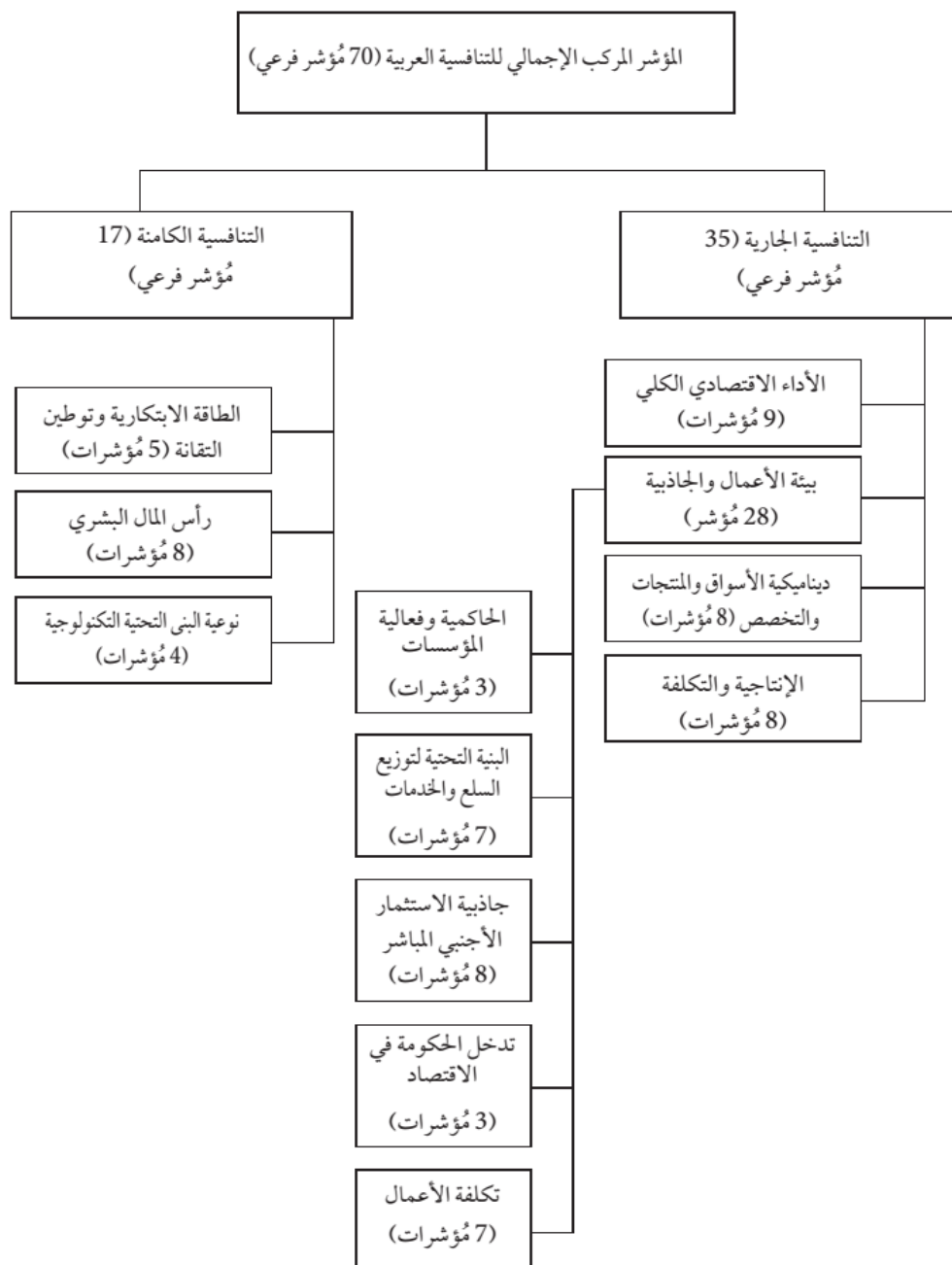
المخزون المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا للفترة 1980-2013

2013/الوحدة مليون دولار

السنوات	البلدان العربية	إقليم جنوب شرق آسيا
1980	7389	17413
1981	14245	19913
1982	20236	22671
1983	25786	24603
1984	31830	26137
1985	35077	28454
1986	37346	28580
1987	38684	33849
1988	39976	39247
1989	41167	46241
1990	44093	61636
1991	46606	73452
1992	50275	83294
1993	53799	97731
1994	57984	120200
1995	61192	147578
1996	65985	192886
1997	71571	187990
1998	77705	219684
1999	81074	246468
2000	95523	257244
2001	103560	259169
2002	112659	286464
2003	133613	332348
2004	163957	379769
2005	212624	440000
2006	286670	562435
2007	379740	746199
2008	478893	783747
2009	561816	898322
2010	623731	1138161
2011	666085	1253218
2012	717764	1463965
2013	766966	1553205

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

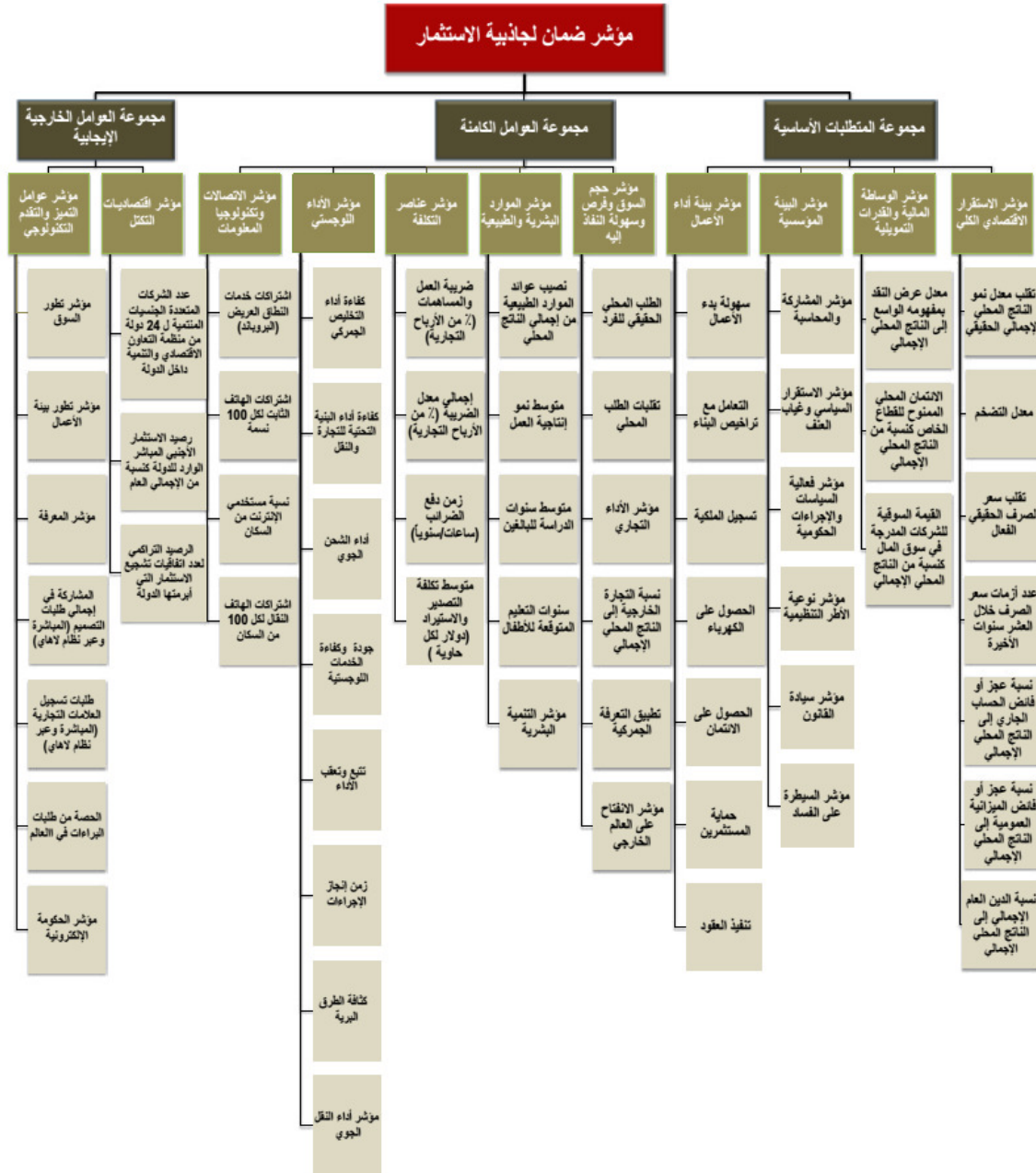
ملحق رقم (2): الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط الكويت: التنافسية العربية، 2012، ص 24.

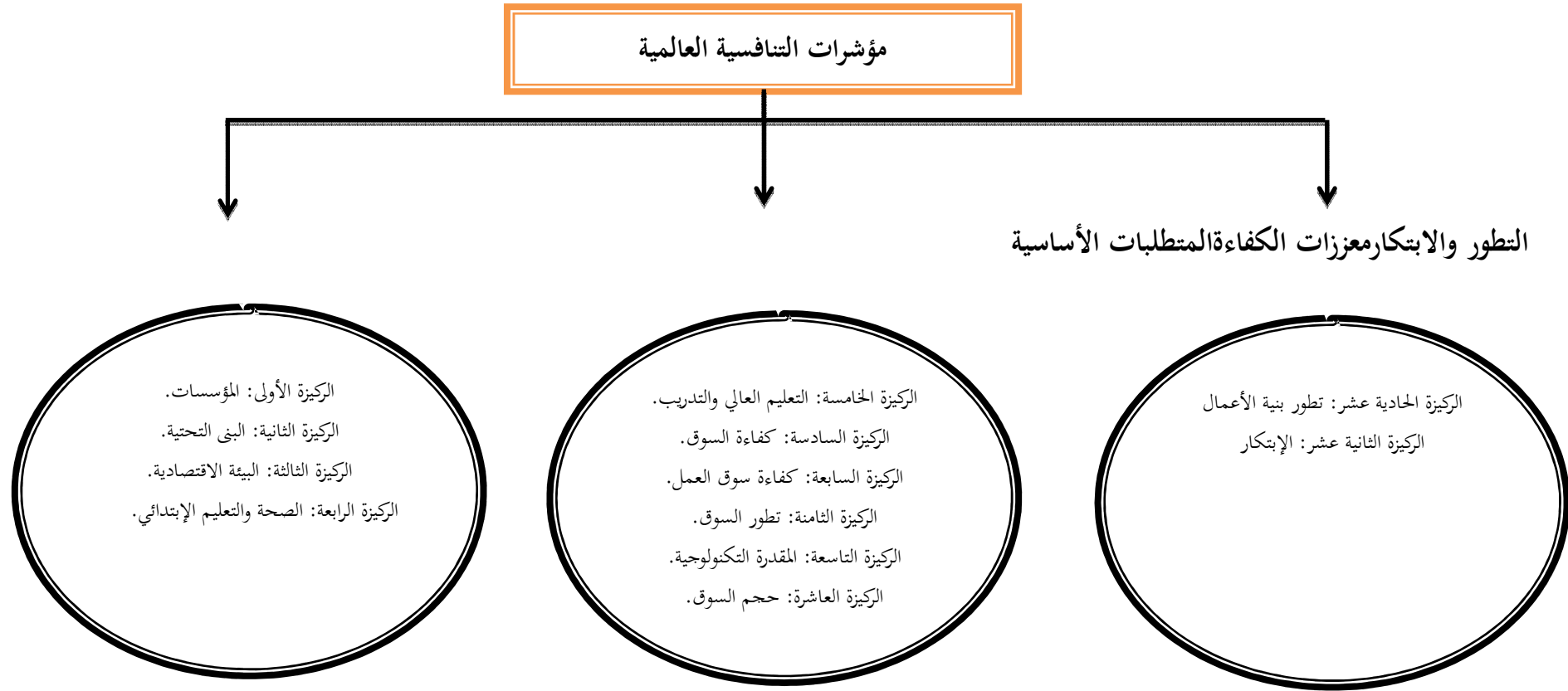
ملحق رقم (3): الهيكل التفصيلي لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

شكل رقم 4: المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، ص2

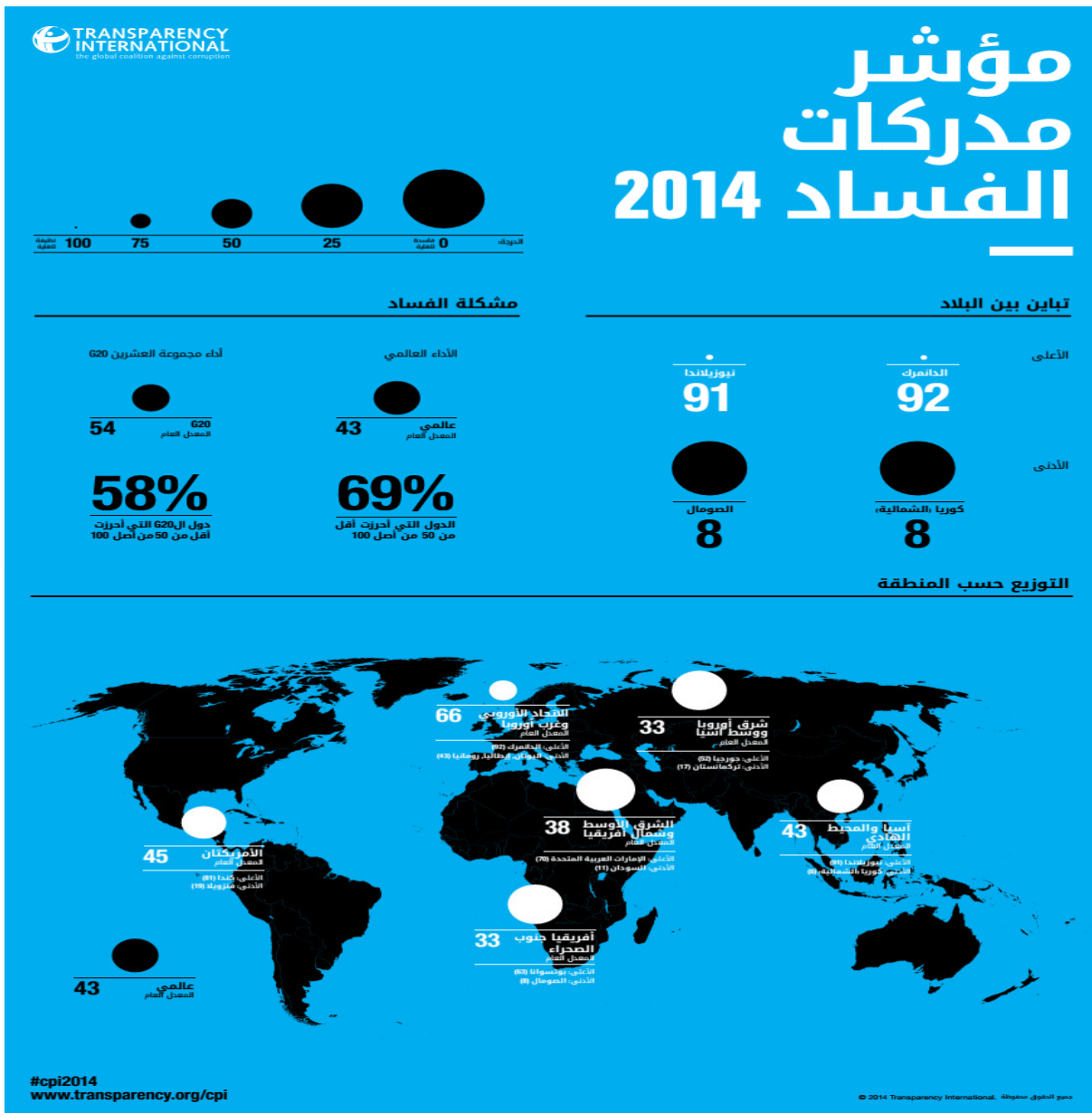
ملحق رقم (4) هيكل المؤشرات الخاصة بمؤشر بالتنافسية العالمية:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد:

World economic forum : The Global competitiveness Report 2014-2015,p9.

الملحق رقم (5): درجة الفساد حسب المجموعات الإقليمية



المصدر : منظمة الشفافية الدولية: www.transparency.org

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع

رابعاً: فهرس الأشكال

خامساً: فهرس الجداول

سادساً: فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية:

الآية	السورة	الرقم	الصفحة
"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"	النساء	58	23
وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا"	النساء	141	12
"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ"	المائدة	09	22

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية:

طرف الحديث	التخريج	الصفحة
"وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنِ"	الترمذي	23
"نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مشاركة اليهودي والنصراني، إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم"	مصنف ابن أبي شيبة	28

ثالثاً: المصادر و المراجع باللغة العربية:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية وشروحها.

- أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1409، 1هـ.
- أبو عيسى الترمذي: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي: تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1395، 2هـ، 1975م.
- ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ثالثاً: مصادر الفقه الإسلامي والتفسير والدراسات الشرعية.

- أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني: التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1432هـ، 2011م.
- أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر: أحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة: كفاية النبيه في شرح التنبيه، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط2009، 1م.
- أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة: كفاية النبيه في شرح التنبيه، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط1، 2009.
- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: المهذب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق: زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1995م.

- برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني: متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح القاهرة.
- أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي: المجموع شرح المذهب، دار الفكر، هذا الكتاب هو شرح لكتاب المذهب للشيرازي.
- أبي زكرياء محي الدين بن شرف النووي: لمجموع شرح المذهب، دار الفكر.
- شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي: الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني: الباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمود أمين النواوي، دار الكتاب العربي، ص 195.
- عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1405هـ.
- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلني الحنفي: الاختيار لتعليل المختار، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1426هـ، 2005م.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1384هـ، 1964م.
- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، 1423هـ، 2003م.
- علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي: الدمشقي الصالح في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ.
- القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي: أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1424هـ/2003م.
- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني: المدونة الكبرى، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني: بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، 2009م.
- محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي: المبسوط، دار المعرفة، بيروت، 1414هـ، 1993م.
- محمد بن علي الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بمشاركة لجنة التحقيق: والبحث العلمي بدار الوفاء.
- ابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، أبو إسحاق، برهان الدين: المبدع شرح المقنع، دار عالم الكتب، الرياض، ط، 1423هـ، 2003م.
- منصور بن يونس بن إدريس: الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دار السلاسل، الكويت، ط2، 1404/1427هـ.

رابعاً: كتب الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي.

- أ مينروف: الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة على محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، 2005.
- جيل برتان: الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، عويدات، ط2، بيروت، 1982.
- دريد محمد السامرائي: الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
- دريد محمود علي: الشركة متعددة الجنسية " آلية التكوين وأساليب النشاط " ط1، منشورات حلبي، لبنان، 2009.

- رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، جامعة المنصورة كلية الحقوق قسم الاقتصاد والمالية العامة، مصر، 2000.
- رمزي زكي: الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
- سامي سلامة نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على العمالة والتصدير في الدول النامية، كلية الحقوق والمالية العامة، جامعة بني سويف، ط1، 2008.
- سعيد النجار: نحو إستراتيجية قومية الإصلاح الاقتصادية، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.
- سلام الربضي: النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية - إشكالية العلاقة عبر الدولة ورأس المال، ط1، دار المنهل للبناني، 2009.
- سليمان عمر الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادي والوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، مصر. 1993.
- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1989
- عبد العزيز محمد النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007
- عطية فياض: فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة: دراسة فقهية مقارنة، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 1420هـ-1999م.

- فريد أحمد قبلان: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003
- منصور الزين: تشجيع الاستثمار وآثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

خامسا: الرسائل والأطروحات الأكاديمية.

- أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي: الجامع لمسائل المدونة، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى (سلسلة الرسائل الجامعية الموصى بطبعها)، توزيع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ، 2013م.
- أحسن عثمانى: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لحضر باتنة: 2003.
- أحمد بن سعيد الخطابي الحربي: التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، دون سنة.
- أحمد قديد: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة الجزائر، تونس، المغرب من سنة 1943 إلى سنة 2007 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
- الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- بحة فرحات: بيئة الأعمال الدولية وآثرها على التنافسية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- بن داود وهيبة: الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا (واقع وآفاق)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- بن عنتر ليلي: مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، ماجستير في القانون، كلية الحقوق وعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006.
- بوزيان عبد الباسط: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف. 2007.
- بولكور نور الدين: آثار التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، حالة التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس. 2009.
- بيوض محمد العيد: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1988-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- خاطر اسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة -دول مجلس التعاون الخليجي-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

- دبار حدة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- دحماني سامية: تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- دحماني يونس: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية للواقع والآفاق - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
- دلال بن يسمينة: تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- زايد محمد عرفات أبو ليلي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1986 - 2003. قسم الاقتصاد جامعة اليرموك الأردن 2005.
- زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية الاقتصاديات إقليم كورستان، العراق، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك، كلية الإدارة والاقتصاد. 2008.
- زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي: دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كوردستان العراق، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.

- زياد محمد عرفات أبو ليلي: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976-2003، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2005.
- سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و الجامعة سطيف 2010.
- سعدي يحيى: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
- سفيانغربي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة (2002/2011) - مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011.
- سيف هشام صباح الفخري: الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب. سوريا، 2010.
- شعيب شنوف: الممارسة والمحاسبة في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. 2007
- العالية الشرع: أثر اتفاقية الشراكة على حجم كالتجارة العربية البينية، مذكرو ماجستير غير منشورة، تخصيص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. والعلوم، المركز الجامعي غرداية، 2011
- عبد القادر مطاي: الإصلاحات المصرفية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر - ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2006.
- العربي أحمد بالخير: دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

- عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- عمر يحياوي: دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002/2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- عنزة برباش: أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي. 2009.
- فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- فريد أحمد سليمان قبلان: مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006.
- فوزي محمد فياض العلوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الأردن وأفاقه المستقبلية خلال الفترة (1980 - 2000) رسالة ماجستير في الاقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية. قسم الدراسات الاقتصادية جامعة الدول العربية 2003.
- فيصل زمال: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير العلوم التجارية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، 2004.
- فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- قويدري محمد: تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- كاكي عبد الكريم: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011
- كرامة مروة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 —دراسة حالة الجزائر— مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
- كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
- كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
- لعماري وليد: الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011.
- لغراف سامية: الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة سطيف، 2011.
- مازن عيسى الشيخ راضي: الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- محمد الشريف منصوري: إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة: رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- مصطفى نبيهة: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة-الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة السانبا، وهران.

- ممدوح عطاء الله الفيحان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية- دراسة قياسية لحالي المملكة الأردنية و جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة المستنصرية، 2007.
- ناجي بن حسين: دراسة تحليلية المناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
- وسيلة بوراس: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الصين- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
- ولد محمد عيسى محمد محمود: الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- يحيوي سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- يوسف دحماني: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية للواقع والأفاق - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. 2010.

سادسا: بحوث ومقالات المجلات والهيئات العلمية الدورية.

- أشرف العربي: الربيع العربي، مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص "اقتصاديات الربيع العربي"، المجلد 15، العدد الأول، 2013، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل: أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007، جامعة، المركز الجامعي ورقلة.
- بولرباح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث عدد 10، 2012.

- حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - مجلة جسر التنمية العدد 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
- حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
- حسين الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2003،
- شريط كمال: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة حالة: الجزائر، تونس، والمغرب، خلال الفترة 2005-2010، مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد 6 مارس 2012. جامعة تبسة.
- عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، عدد 10، مجلة الباحث 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- علاء عادل علي عبد العال: دور الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في تنشيط البورصة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، العددان، 63-64، 2013
- محمد حجازي: إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر.
- محمد ساحل، محمد طالبي: التجربة السعودية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية - مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 4 ديسمبر 2008.
- معهد التخطيط القومي: رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي، الجزء الأول، خلفية أساسية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 149، 2002.
- المعهد العربي للتخطيط الكويت: القدرة وقياسها، جسر التنمية، العدد 24، 2003.
- منور سرين، عليان نذير: حوافز الاستثمار الخاص المباشر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2، 2004، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي في الشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، عدد خاص، مارس 2014.
- موفق أحمد، حلا سامي خضير: الاستثمار الأجنبي وآثاره في البيئة الاقتصادية، نظرة تقويم لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الاقتصاد والإدارة، عدد ثمانون. 2010، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الموصل العراق.

سابعاً: أبحاث المؤتمرات والندوات.

- أحمد كنوز: السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي المملكة الأردنية الهاشمية 17-18 ديسمبر 2012.
- براهيمية أمال، سلامية ظريفة: التعجيل بالتغيير وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالت الجزائر والدول النامية، 21-22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.
- برودي نعيمة: هل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض البلدان العربية، 22 أكتوبر 2005، جامعة بومرداس.
- البشري عبد الكريم: انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول "استراتيجية إدارة المخاطر القطرية في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسية بن بو علي، الشلف.
- حاتم عبد الجليل القرنشاوي: الاستثمار في ظل العولمة التوجيهات والمتطلبات، مؤتمر التمويل والاستثمار - تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006
- حربي محمد موسى عريقات: مناخ الاستثمار في الوطن العربي - الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية" المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، 4-5/7/2007، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

- زايري بلقاسم وصديقي أحمد: الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر - دراسة تطبيقية، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية 28 / 29 جانفي 2008.
- شرف الدين أحمد: المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995.
- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، المؤتمر العلمي الخامس، نحو مناخ الاستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلاديلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية. الأردن 2007.
- محمد علي النصور: الترتيبات الإقليمية للاستثمار في الدول العربية (المستجدات، الطموحات، والعقبات)، الملتقى العربي للاستثمار " فجوة جاذبية الاستثمار"، 11-12/12/2013، المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار، الكويت.
- محمد قويدري: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العلمي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17 أبريل 2006.

ثامنا: التقارير والنصوص التشريعية (القوانين، المراسيم، القرارات).

- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجددة ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015، دائرة البحوث الاقتصادية، 2013.
- الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات السلسلة ميم العدد 86. 2002. ص 15. دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.
- مؤتمر العمل الدولي ILO: تعزيز المنشآت المستدامة، التقرير السادس، ط1، جنيف 2008.
- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية 2014.
- الانكساد: تقرير الاستثمار العامي، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، جنيف 2002.

- البنك الدولي: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، 2005،
- الجريدة الرسمية، العدد 47، 22 أوت 2001م، المادة: 15، 16، 17.
- جريدة رسمية عدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006
- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، واشنطن.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2011-2012-2013-2014.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس 2013، الملحق الإحصائي.
- قانون 2000/04/10، المرسوم الملكي، المملكة العربية السعودية.
- قانون 2007/19 بتعديل بعض أحكام قانون ضمان وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 1997/8. الجريدة الرسمية - العدد 19 (مكرر) 16 ماي 2007، جمهورية مصر العربية.
- قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1996.
- قانون 2005/94، بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 154/1981، الجريدة الرسمية - العدد 24 (مكرر) 21 جويلية 2005، جمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 13 لسنة 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ي ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بـ J القانون رقم 9 لسنة 1997 وسوق رأس المال الصادر بالقانون 95 / 1992، الباب الرابع المادة 54، جمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 8 لسنة 1998، الجريدة الرسمية - العدد 19 (مكرر) 11 ماي سنة 1997، ضمان وحوافز الاستثمار، جمهورية مصر العربية.
- قانون رقم 83 لسنة 2002، الجريدة الرسمية - العدد 22 مكرر، 5 جوان 2002، ص4، جمهورية مصر العربية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الاسكوا وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن، اليمن، والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك 2003
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيااد الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية الأمم المتحدة، 2005.
- المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (06 - 355) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتعلق، بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- مجلس الغرف السعودية: تقرير التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، سبتمبر 2011.
- المرسوم التشريعي 93 - 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993م يتعلق بترقية الاستثمار. جريدة رسمية عدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993م
- مركز المشروعات الدولية الخاصة: الاستثمارات الأجنبية الخاصة "CIPE". 2004.
- المعهد العربي للتخطيط الكويت: تقرير التنافسية العربية 2003، 2009، 2012، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: قوانين وتشريعات الاستثمار في الدول العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: النشرة الفصلية، العدد الفصلي الأول، مارس 2012.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2001 و2005، و2007 و2008 و2010 و2011 و2012 و2014.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: النشرة الفصلية، العدد الفصلي الثاني، 2014.
- وزارة الاقتصاد تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005 - 2010 .

تاسعا: مواقع الانترنت.

- أحمد السيد الكردي: الشركات متعددة الجنسيات: www.mrkzy.com
- أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر: www.islamiofin.go-forum
- التنافسية العالمية: الخليج متصدر المنطقة وسويسرا أولى عالميا: www.elaph.com
- جمعية الشفافية الكويتية: www.transparency.org
- الحرية الاقتصادية في الجزائر: www.alfadjr.com
- حكم الشركة مع غير المسلم في الفقه الإسلامي: www.somaliatodaynews.com
- خالد بن منصور العقيل: رحلة في قضايا البترول دولية: npmco.net/Files/enfiles/Books_Articles.../1.docx
- خيبة عربية بمؤشر الشفافية الدولية: www.aljazeera.net
- سفارة الإمارات العربية المتحدة بالجزائر، الاستثمار في قطر: uae-embassy.ae
- سلام الربضي: الدول النامية وجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر www.minbaralhurriyya.ory
- السيد أحمد الكردي: الشركات متعددة الجنسيات: www.kenanonline.net
- فريد كورتل: الأزمة المالية العالمية وآثرها على الاقتصاديات العربية: iefpedia.com/arab
- فلاح خلف الربيعي: أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية: mpira.ub.uni-muenchen.de
- لخضراوي زراوي، الجزائر ضمن أسوأ 20 دولة في إدارة الأعمال وأكثرها عرضة للمخاطر: www.echoroukonline.com
- مصطفى عبد الله الكفراوي: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون 2010، كلية الاقتصاد. جامعة دمشق: www.syrianeconomy.ory
- الهيئة العامة للاستثمار: الحوافز المقدمة لرجال الأعمال السعوديين والأجانب في المملكة، إعداد قياس، فيفري 2012: www.sagiagova.sa
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: قوانين الأعمال: www.gafia.gov.eg

- www.heritage.org
- www.andi.dz
- reports.weforum.org
- www.pr.laib-walid.sitew.com
- www.academia.edu
- www.ahewar.org
- www.al-sharq.com
- www.ao-academy.org
- business-anti-corruption.com
- www.coface.fr
- www.doingbusiness.org
- www.dotmsr.come
- www.emaratalyoun.com
- www.masralarabia.com
- www.transparency.org
- www.ecoworld-mag.com
- www.untcad.org

المراجع باللغة الأجنبية.

أولا: الكتب والأبحاث.

- Accolley Delali: The determinants and impacts of foreign direct investment, MPRA , N°3084, 2007.
- Amokran Abdelaziz: Le facteur d'attractivité désinvestissement directs étrangers en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb, mémoire de magister en sciences économiques, commerciales et de gestion, université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, 2012.
- benidict de saint laurent: l'impact des IDE sur le développement économiques des pays. Etat de l'art et application a la région med, anima network 2010.
- Benjamin de Proste: Les deux formes d'IDE et l'investissement productif: L'impact du taux de change réel, Thèse de doctorat en sciences économique, Université Panthéon- Assas, France, 2012.

- Bijelic Ana: L'état de droit, facteur déterminant à l'entrée des investissements étrangers: le cas de la Serbie, thèse de doctorat en droit, faculté de droit, université de Montréal, 2008.
- Bouoyour jamel et mouhoud el mouhoub. hanchan ,hicham: investissements directs etrangers et croissance économique siteMPRA.ub.uni.muenchen.
- Carmen RodicaZorila: L'évolution du droit international en matière D'investissement Direct étrangers: thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit et de et de sciences Politiques, université D'Auvergne D'Ermont 1. France, 2007.
- Charle-Albert Michelet: Globalisation, attractivité et politique industrielle, Editions Lachette Tome 2. Vol 2.Paris 1993.
- Christian Deblok: Les états unis et l'investissement une histoire a trois temps, centre d'études sur l'interaction et la mondialisation Notes de synthèses. Septembre 2011.
- Clair mainguy: de la connaissance des IDE chinois, et leurs effet en Afrique subsaharienne, colloque international du gem due, 1 ou 3 février 2012 UNISCO paris.
- Denis.Tersen:L'investissement international, édition Armand Colin, Paris, 1996.
- Eric Jasmin: Nouvelle économie et firmes multinationales les enjeux théoriques et analytiques le paradigme électrique: Centre études internationales et monidalisation, Montréal, Canada, 2003.
- FMI Révision du manuel de la balance des paiements cinquième Edition. 2004.
- Graiche Lynda: Les formes d'implantation des firmes multinationales en Algérie: Objectifs stratégies mémoire de magistère en sciences de gestion, Facultés des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi ouzou, 2012.
- Iman Benziane Taalbi:Les déterminants de l'internationalisation des entreprises, cas du secteur de la distribution en France, thèse de doctorat en science de gestion, institut d'administration des entreprises, Université des sciences et technologie de Lille, France, 2003.

- J.H Dunning: The electicpardigme in age of alliance, Journal of Business Studiethirdquarter, 1995.
- J.H Dunning:the globalization of firms and the competitiveness of countries: some implication for the theory of international production, Institut of economyresearch and University.
- Jean Louis Mucchielli: Principes d'économie internationale, Economica, Université francophones, LIREF, Paris, France.
- John Dunning and Alan. MRugman: In honor of Stephen Hymer: The first quontercentury of the theory of foreign direct investment. The influence of Hymers dissertation on the theory of foreign direct investment. The american economic review Vol 75 N° 2 may 1985.
- john dunning: international production and multinational enterprise,London,1981.
- Khouri Nabil: Les déterminants de l'investissement direct étranger étude théorique et analyse empirique. Cas de quelques pays tiers méditerranéennes Algérie- Egypte- Liban- Malte- Jordanie- Maroc- Syrie- Tunisie- Turquie, Mémoire de magistère en sciences de gestion. Ecole supérieur de commerce d'Algérie. 2008.
- Laril el malki: environnement des entreprises, Responsabilité social et performance: Analyse empirique dans le cas du nonce, thés de doctorat es sciences économiques, Aix Marseille université, France, 2010.
- Michalet. A: la séduction des nations ou comment attirer les investissements, Ed. Économique, paris 1999.
- michel ghertman: les multinationales , 3eme Edition bouchene , 1988.
- Natalia zugrauvu-soilita: croissance, commerce, IDE et leur impacts sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la communauté des et indépendants, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris-panthéon- Sorbonne, France.
- OCDE:defenition de référence des investissements nternationaux, 4eme Edition 2008.
- RamadaneDjouad: Analyse de l'investissement international, évolution réel, explications théoriques, et Approches

économétriques ; Le cas de la commenté économique Européenne, mémoire de mai taise en sciences économiques.

- Soltani Mohamed Nader: L'importance du capital humain en tant que déterminant des investissements direct étrangers: cas du secteur textile- habillement en Tunisie, Thèse de doctorat discipline: Géographie et aménagement de l'espace, Université de Paul Valéry-Montpellier III, France, 2009.
- Stephehen Hymer: the international operation of national firms, a study of Foreign direct investment. The mit press Cambridge. Massachusetts and London, England, P1.
- Stephennymer:l'entreprise multinationale et la division internationale, études internationales vol 2, N° 1 , 1971.
- Yanhai Zhao: L'insertion de la chine dans la mondialisation, les flux d'investissement direct étrangers et la disparité économique régionale en chine, thèse de doctorat en sciences économiques, Université Sorbonne Nouvelle Paris 3, France, 2009.

ثانيا: التقارير

- KPMG: Guide d'investir en Algérie édition 2015.
- UNCTAD: world investment report 2001.
- World economic forum: The global competitiveness report: 2011-2012 -2013-2014-2015.
- world bank: A better investment climate for everyone, world, development report 2005.
- World Bank: doing business, report 2010, 2012, 2013, 2014, 2015.

رابعاً: فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر	01
78	مخطط توضيحي لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة	02
94	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1981-1990	03
96	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 1991-2007	04
98	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 2008-2013	05
100	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه بين الدول النامية والمتقدمة وإجمالي العالم للفترة 2008-2013	06
104	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الصعيد العالمي وتوزيعه بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة للفترة 1970-2013	07
113	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتوزيعه الجغرافي في الدول النامية للفترة 1970-1980	08
115	التوزيع الجغرافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول النامية للفترة 1980-2006	09
117	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية للفترة 2007-2013	10
119	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة دول وسط وشرق أوروبا	11
129	حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1970-1980	12
133	المخزون المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا للفترة 1980-2013	13
141	تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2013	14
142	عدد المشروعات الاستثماري الأجنبي المباشر المنفذة في الدول العربية للفترة 2003-2013	15

164	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية والعربية للفترة 2006-2012	16
165	متوسط التضخم في الدول العربية والمتقدمة والنامية للفترة 2007-2012	17
168	تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدول العربية للفترة 2007-2013	18
171	تطور المؤشر المركز لمناخ الاستثمار ونسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	19
178	الحرية الاقتصادية في الوطن العربي	20
180	خريطة الفساد على الصعيد العالمي و وضع الدول العربية فيها	21
206	أهم إشكاليات أداء الأعمال في الجزائر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015	22
223	أهم إشكاليات أداء الأعمال في مصر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015	23
240	أهم إشكاليات أداء الأعمال في السعودية حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015	24
241	أهم إشكاليات أداء الأعمال في الإمارات العربية المتحدة حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015	25
241	أهم إشكاليات أداء الأعمال في قطر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لسنة 2015	26

خامسا: فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	01
32	أهم الشركات متعددة الجنسيات وبلدانها الأم في القرن الثامن عشر	02
60	المزايا الخاصة بالموقع وعناصر "ESP"	03
61	الخيارات بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، الترخيص حسب "OLI"	04
83	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية بين 1800-1913	05
84	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	06
87	تقدير مجموع الاستثمارات الأجنبية الصادرة للفترة 1916-1938	07
88	تقدير مجموع الاستثمارات للبلدان المستفيدة ما بين 1916-1938	08
90	أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1960-1971	09
91	البلدان المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1960-1971	10
92	عدد التأميمات والمصادرة لفروع الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية 1960-1976	11
93	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية و المتقدمة و إجمالي العالم للفترة 1970-1980	12
95	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية و المتقدمة و إجمالي العالم للفترة 1981-1990	13
97	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية و المتقدمة و إجمالي العالم للفترة 1991-2007	14
100	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين الدول النامية و المتقدمة و إجمالي العالم للفترة 2008-2013	15
102	نسبة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية و المتقدمة للفترة 1970-2013	16

105	نسبة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية والمتقدمة للفترة 1970-2013	17
107	نسبة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة للفترة 1970-2013	18
110	نسبة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة 1970-2013	19
112	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية للفترة 1970-1980	20
114	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية للفترة 1981-2006	21
117	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية للفترة 2007-2013	22
118	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة دول وسط وشرق أوروبا للفترة 1970-2013	23
120	نسب التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الصادر من البلدان النامية للفترة 1970-2013	24
128	نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية و إقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1970-1980	25
130	نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1981-1990	26
131	نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1991-2000	27
133	نسب و مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 2007-2013	28
134	تصنيف الدول العربية حسب الموارد النفطية	29
135	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية النفطية للفترة 1970-2013	30
138	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية غير النفطية 1970-2013	31
145	العوامل الاقتصادية المشكلة لمناخ الاستثمار	32
146	العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية المشكلة لمناخ الاستثمار	33
148	السياسات الحكومية التي لها تأثير على قرار الشركات	34

149	تصنيف مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار	35
163	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية والعربية	36
165	متوسط معدل التضخم في الدول العربية والمتقدمة و الدول النامية للفترة 2007-2012	37
167	أرصدة الحساب الجاري لإجمالي موازين المدفوعات للدول العربية للفترة 2007-2012	38
169	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لسنة 2000-2012	39
170	تطور الاحتياطيات الدولية في الدول العربية من 2008-2012	40
171	. تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة 1996-2010	41
172	وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر الدولية للفترة 2010-2012	42
173	مقارنة التنافسية الجارية للدول العربية مع دول المقارنة لسنة 2012	43
174	مقارنة التنافسية العربية الكامنة بمؤشراتها الفرعية مع دول المقارنة لسنة 2012	44
175	وضع المجموعات الإقليمية في مؤشر ضمان الجاذبية لسنة 2014	45
177	وضع المجموعات الإقليمية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2014	46
177	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار لسنة 2014	47
179	تطور التنمية البشرية حسب المجموعات الإقليمية للفترة 2010-2013	48
201	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2006-2015	49
202	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2015	50
203	تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في الجزائر للفترة 2006-2015	51
204	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2011-2015	52
204	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015	53
205	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2015	54
207	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015	55
207	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015	56

209	نقاط القوة والضعف للاقتصاد الجزائري حسب مؤسسة "كوفاس"	57
219	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر للفترة 2006-2015	58
219	المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في مصر لسنة 2015.	59
220	تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في مصر للفترة 2006-2015	60
221	تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2011-2015	61
221	المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في مصر لسنة 2015	62
222	وضع مصر في المؤشرات الفرعية بركائزها الأساسية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2015	63
224	تطور ترتيب مصر عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015	64
224	وضع مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015	65
225	نقاط القوة و الضعف للاقتصاد المصري حسب مؤسسة "كوفاس"	66
225	وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد العالمي للفترة 2008-2014	67
235	تطور ترتيب كل من السعودية الإمارات العربية و قطر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2006-2015	68
236	وضع كل من السعودية الإمارات العربية المتحدة وقطر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في كل لسنة 2015	69
237	تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص حرية الاستثمار في السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر للفترة 2006-2015	70
238	تطور ترتيب كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2011-2015	71
239	وضع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في المؤشرات الفرعية وركائزها لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2015	72
242	تطور ترتيب السعودية ،الإمارات العربية المتحدة و قطر عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015	73
243	وضع كل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة لأداء الأعمال لسنة 2015	74

244	وضع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر كوفاس لسنة 2015	75
245	نقاط الضعف للسعودية و الإمارات العربية المتحدة و قطر حسب مؤسسة كوفاس لسنة 2015	76
264	تطور ترتيب السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في مؤشر مدركات الفساد العالمي للفترة 2008-2014	77

سادسا: فهرس الموضوعات

أ-ك	المقدمة
	إشكالية البحث
	فرضيات البحث
	أسباب اختيار الموضوع
	أهداف البحث
	الدراسات السابقة
	حدود الدراسة
	المنهج المتبع
	هيكل البحث
	الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
01	تمهيد:
	المبحث الأول: المبحث الأول: مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
03	المطلب الأول: مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
03	أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
08	ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر
10	ثالثا: أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
11	أولا: حسب معيار الغرض
13	ثانيا: حسب معيار الملكية
20	ثالثا: أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر
21	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاقتصاد الإسلامي
21	المطلب الأول: الضوابط الشرعية في التعامل مع غير المسلمين
21	أولا: التعامل مع غير المسلمين في حدود ما أباحتها الشريعة
22	ثانيا: الالتزام الأخلاقي في التعامل مع غير المسلمين
24	ثالثا: احترام خصوصيات غير المسلمين

25	المطلب الثاني: حكم الشركة مع غير المسلمين
25	أولاً: حكم إقامة شركة مع غير المسلم
27	ثانياً: عرض أقوال الفقهاء
28	ثالثاً: القول الراجح
30	المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
30	أولاً: نبذة تاريخية عن الشركات متعددة الجنسيات
31	ثانياً: نشأة الشركات متعددة الجنسيات
33	ثالثاً: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
35	رابعاً: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات
37	أولاً: كبر الحجم
38	ثانياً: تركيز النشاط التجاري في الدول المتقدمة
38	ثالثاً: التفوق التكنولوجي
39	رابعاً: الانتشار الجغرافي
39	المطلب الثالث استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات
39	أولاً: الإستراتيجية الأفقية
40	ثانياً: الإستراتيجية العمودية
40	ثالثاً: الإستراتيجية الشاملة
41	المبحث الرابع: نظريات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
41	أولاً: النظريات التقليدية
44	ثانياً: الطرح القائم على أساس السوق
52	ثالثاً: الطرح القائم على أساس تنظيم المؤسسة
62	رابعاً: النظرية الستيتيكية و الإلكتيكية

62	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
62	أولاً: المحددات الاقتصادية
69	ثانياً: المحددات السياسية و القانونية
72	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: آثار واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً
74	تمهيد:
75	المبحث الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
75	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر
75	أولاً: الآثار الإيجابية
79	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
79	أولاً: التبعية
79	ثانياً: إفراط المستثمر الأجنبي في تعظيم منفعته
80	ثالثاً: استنزاف الطاقات الإدارية
80	رابعاً: الأثر على ميزان المدفوعات
81	خامساً: الأثر على البيئة
82	المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر
82	المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1800-1914
82	أولاً: قبل 1913 الهيمنة الأوروبية
83	ثانياً: بروز الولايات المتحدة الأمريكية
85	المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1915-1944
89	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: 1945-1971
93	المبحث الثالث: اتجاهات و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً للفترة ما بعد 1970 حتى 2013
93	المطلب الأول: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً للفترة 1970-2013
93	أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
103	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
107	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة للفترة 1970-2013
107	أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة

109	ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة
111	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية للفترة 1970-2013
111	أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية
119	ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية
121	ثالثا: الدول النامية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر
124	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	
126	تمهيد:
127	المبحث الأول: اتجاهات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
127	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا للفترة 1970-2013
127	أولا: الفترة 1970-1980
129	ثانيا: الفترة 1981-1990
130	ثالثا: الفترة 1991-2006
132	رابعا: الفترة 2007-2013
133	خامسا: المخزون المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وإقليم جنوب شرق آسيا
134	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة 1970-2013
134	أولا: التوزيع الجغرافي
140	ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر و مصادره
143	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار و مؤشرات تقييمه
143	المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار
143	أولا : مفهوم مناخ الاستثمار
144	ثانيا: مكونات مناخ الاستثمار
146	ثالثا: عناصر مناخ الاستثمار
149	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
149	أولا: مؤشر الحرية الاقتصادية

151	ثانيا: المؤشر المركب الثلاثي لقياس ثروة الأمم الناهضة
152	ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية
154	رابعا: مؤشر الشفافية
156	خامسا: مؤشر التنمية البشرية
156	سادسا: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية
157	سابعا: مؤشر سهولة أداء الأعمال
158	ثامنا: مؤشر التنافسية العربية
159	تاسعا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
161	عاشرا: مؤشرات المخاطر
163	المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الوطن العربي
163	المطلب الأول: الأداء الاقتصادي الكلي
163	أولا: النمو الاقتصادي
164	ثانيا: الناتج العربي
165	ثالثا: معدل التضخم
166	رابعا: الموازنة العامة
167	خامسا: الحساب الجاري
168	سادسا: المديونية الخارجية
169	سابعا: الاحتياطيات الدولية
170	ثامنا: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية
172	المطلب الثاني: وضع الدول العربية في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
172	أولا: وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر
173	ثانيا: وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية العربية
175	ثالثا: وضع الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
178	رابعا: وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية
179	خامسا: وضع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية
179	سادسا: وضع الدول العربية في مؤشر الشفافية
181	المطلب الثالث: عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
182	أولا: العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي

183	ثانيا: عدم الاستقرار السياسي الأمني
185	ثالثا: البنية التحتية
185	رابعا:العنصر البشري
185	خامسا: الفساد والبيروقراطية
187	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر مصر ومنطقة الخليج العربي	
189	تمهيد:
190	المبحث الأول: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر
190	المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي
190	أولا:الإطار القانوني
192	ثانيا: الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي
197	ثالثا: الإطار التنظيمي
201	المطلب الثاني: وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
201	أولا:مؤشر الحرية الاقتصادية
204	ثانيا:مؤشر التنافسية العالمية
207	ثالثا:مؤشر سهولة أداء الأعمال
208	رابعا: المخاطر و الفساد
209	خامسا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
213	المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في مصر
213	المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي
213	أولا: الإطار القانوني
217	ثانيا: الإطار التنظيمي
219	المطلب الثاني: وضع مصر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
219	أولا:مؤشر الحرية الاقتصادية
220	ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية
224	ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال
225	رابعا: المخاطر و الفساد
226	خامسا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

229	المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في بعض بلدان الخليج العربي
230	المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي
230	أولاً: الإطار القانوني للاستثمار في السعودية
232	ثانياً: الإطار القانوني و التنظيمي للاستثمار في قطر
234	ثالثاً: الإطار القانوني و التنظيمي للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة
235	المطلب الثاني: وضع السعودية و الإمارات العربية المتحدة و قطر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
235	أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية
237	ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية
242	ثالثاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال
243	رابعاً: المخاطر و الفساد
246	خامساً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والإمارات العربية المتحدة و قطر
250	خلاصة الفصل الرابع
251	الخاتمة
الفهارس	
264	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
264	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
265	ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع
286	رابعاً: فهرس الأشكال
288	خامساً: فهرس الجداول
293	سادساً: فهرس الموضوعات
	الملخص

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يتميز به من خصائص ذات أثار ايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة، بالإضافة إلى كونه أفضل البدائل لتمويل التنمية ، فقد زاد اهتمام الدول في السنوات الأخيرة بمسألة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أصبحت كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية تتسابق لاستقطابه و ذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم لاجتذابه، و في خضم هذه المنافسة فقد برزت بلدان نامية كوجهة مفضلة له و على غرار البلدان النامية فان البلدان العربية التي لم تدرك أهميته إلا حديثا، ومع ما يترتب عليه الوطن العربي من موارد طبيعية و خصائص جغرافية مناسبة و مع كل ما تبذله من جهود لكي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تدفقاته لا تزال بعيدة عن المستوى المرغوب و لا تتناسب مع الجهود المبذولة لاجتذابه ،و هذا راجع إلى عدم وجود مناخ ملائم لاستقطابه من خلال ما أظهره تحليل هذا مناخ الاستثمار، إذ تعتبر بيئة الاستثمار في البلدان العربية بيئة غير مشجعة و طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تتميز بدرجات فساد عالية مع درجات مخاطر مرتفعة نسبيا و حرية اقتصادية ضعيفة، بالأخص حرية الاستثمار التي تعتبر بعيدة جدا عن المتوسط العالمي، وهذا هو التناقض الموجود بين ما يصدر من قوانين و تطبيق هذه القوانين في البلدان العربية، و السبب راجع إلى جودة المؤسسات في البلدان العربية . و حتى تمكن البلدان العربية من تحسين مناخها وسد فجوة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر فما زال أمامها تحديات كبيرة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البلدان العربية، مناخ الاستثمار.

Résumé :

Au cours des dernières années, l'intérêt que porte les pays l'investissement direct étranger a considérablement augmenté grâce aux effets positifs qu'il a sur les économies des pays d'accueil ainsi qu'au fait qu'il soit la meilleure alternative pour le financement du développement. Les pays qu'ils soient développés ou en développement se concurrencent l'investissement direct étranger, en déployant tous les moyens pour les attirer en leur offrant l'environnement et le climat favorable.

Les pays arabes à l'instar des pays en développement essaient d'attirer, bien que tardivement, l'investissement direct étranger ; un intérêt réciproque, bien que difficilement réalisable car malgré de grands efforts, les flux sont encore loin du niveau souhaité, d'après les analyses du dit environnement.

Les études ont démontré que le climat de l'investissement dans les pays arabes n'est pas encourageante, caractérisée par la corruption et le niveau élevé des indices de risques, en plus d'une liberté économique limitée ou faible, en particulier la liberté d'investissement qui est très loin de la moyenne mondiale, et ce dû à la contradiction entre la législation des lois et leurs applications ; la raison de cet écart est due à la qualité des institutions dans les pays arabes.

Pour que les pays arabes réussissent à améliorer le climat pour les investissements directs étrangers et de combler le fossé de l'attractivité beaucoup de défis doivent être relevés.

Mots clé: Investissement direct étranger, pays arabes, climat d'investissement

Abstract :

In the recent years, the interest of the foreign direct investment has increased, due to the importance of the foreign direct investment and its positive effects it has on the economies of the host countries .Both developed and developing countries are competing to polarize it, by developing all means to entice it, through offering favorable environment and climate.

The Arab countries at the forefront of the developing countries which trying to attract the foreign direct investment venbelatedly, reciprocal interest; difficult to stratify because in spite of the great accomplishment efforts ,are still far from the desired level, according to the investment environment analysis.

Studies assured that the investment climate in the Arab countries is not encouraging, characterized by depravity and the high level of risk indicators, further , a restricted or weak freedom ,and this is due to the contradictions between the legislation of laws and Is application .The reason of this discrepancy due to the quality of the institutions in the Arab countries.

Still many challenges that the Arab countries must be met to improve their climate and bridge the attractiveness gap.

key words: Foreign direct investment ,Arab countries, investment climate